قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ

« مَنْ حَفِظَ الْقُرْآنَ عَظُمَتْ قِيمَتُهُ، وَمَنْ طَلَبَ الْفِقْهَ نَبُلَ قَدْرُهُ، وَمَنْ كَتَبَ الْحَدِيثَ قَوِيَتْ حُجَّتُهُ، وَمَنْ نَظَرَ فِي النَّحْوِ رَقَّ طَبْعُهُ، وَمَنْ لَمْ يَصُنْ نَفْسَهُ لَمْ يَصُنْهُ الْعِلْمُ »

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا ۚ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾﴾ [فاطر: ٢٧-٢٨].

أما بعد:

فإن علم الأسانيد من أجل العلوم وأشرفها، وهو خصيصة هذه الأمة، لما يتميز به من بيان صحة ما نقل عن أشرف الخلق ﷺ، وقد اهتم كثير من أهل العلم النجباء بالتأليف في دراسة الأسانيد، منهم من اختص بالتأليف في أحد أقسامه، كالتخريج أو الجرح والتعديل أو العلل أو مقارنة المرويات، وغيرها من الأقسام، من هؤلاء الشيوخ: الشيخ الدكتور إبراهيم اللاحم، حفظه الله ورعاه، فكانت كتبه ذات منفعة عظيمة لطلاب الحديث خاصة، فامتازت بالدقة والتحري والشمول، فجزاه الله عن طلاب العلم خير الجزاء، ومنهم الشيخ الدكتور العبد اللطيف رَحِمَهُ اللهُ، ومنهم الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، عالم مصر وقدوتي التي أسير خلفها في دراستي، فقد ألف عدة كتب بجانب

دروسه على شبكات الإنترنت، ومنهم الدكتور عواد بن حميد الرويثي، والشيخ الدكتور عبد العزيز الشايع، وغيرهم من نجباء المسلمين- حفظهم الله-، وقد سألتني بعض الأخوات، ممن قرأت كتاب التخريج كما يجب أن يكون - الذي أعددته قبل هذا الكتاب-، أن أعد كتابا في دراسة الأسانيد على نفس نمط الكتاب الأول، فاستخرت الله تعالى، ورأيت أن ألخص ستة كتب من أمهات كتب دراسة الأسانيد، فجمعت خلاصتها، لما لها من عظيم فائدة، وقد تميز طالب العلم في هذا العصر- مع الأسف الشديد، بالفتور والكسل ومع ضغوط الحياة والعمل، فلو طلب منه أن يقرأ سبعة كتب، كل كتاب يقرب من الستمائة صفحة، لعظم الأمر واستثقله، فأحببت أن أكون عاملا مساعدا في التخفيف عن إخواني، وذلك بجمع فوائد وزبدة هذه الكتب في كتاب واحد، مع سوق تدريبات عملية تساعد في فهم المراد، ولكن كثيرا ما أنقل الكلام من الكتب دون اختصار، لخوفي أن يتغير مراد المؤلف، ثم أضفت بعض الفوائد من كتب أخرى وأحيانًا دروس علمية، وهذه الملخصات لا تغني عن الرجوع للكتاب الأصلي لصاحبه، فلكل مؤلف منهج يتبعه في تأليف كتابه، فالأفضل والصواب أن نرجع للكتب الأصلية، وهذا الكتاب لم أسير فيه على مناهج البحث العلمي الصحيحة من عزو وفهرسة وفقرات وغيرها، وذلك والله لضغوطي الشديدة، فقد رزقت بطفل عمره الآن ثلاثة أشهر فقط، أسأل الله أن يحفظه ويبارك فيه وفي إخوته، وما أعددت هذا الكتاب لتكسب المال، بل قمت بطباعته للذين يفضلون المذاكرة من الكتب المطبوعة مثلي، واعلم أن أسلوب كتابتي ركيك وضعيف لغويا، ولكني أسعى واجتهد في تحسينه، فسامحوني واعذروني، فهذه أولى خطواتي في طلب العلم، وكل عمل لا بد ان يعتريه الخطأ، فإن أخطأت

فمن نفسي ومن الشيطان، وإن أصبت فبتوفيق من الله ﷻ.

تقسيم الكتاب:

الباب الأول: نظري

- الفصل الأول: تلخيص كتاب «رواة الحديث» للدكتور عواد بن حميد الرويثي.
- الفصل الثاني: تلخيص «كتاب ضوابط الجرح والتعديل» للدكتور العبد اللطيف.
- الفصل الثالث: تلخيص كتاب «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرار والتركيب» للدكتور أحمد معبد عبد الكريم.
- الفصل الرابع: تلخيص كتاب «التعديل الضمني عند المحدثين والأصوليين» للدكتور صلاح أحمد محمد موسى.
- الفصل الخامس: تلخيص كتاب «الاتصال والانقطاع» للدكتور إبراهيم اللاحم.
- الفصل السادس: تلخيص كتاب «منهج المتقدمين في التدليس» للدكتور ناصر الفهد.

الباب الثاني: ٢٠ تدريب عملي.

المنهج المتبع في دراسة الأحاديث

- اعتمدت على تطبيق المكتبة الشاملة الإصدار الذهبي.
- لا أعتمد في تخريجي على طبعات بعينها، والغالب ارجع في تخريجي للطبعات الداخلة ضمن خدمة التخريج في الشاملة.
- صياغة التخريج حسب المدارات والمتابعات.
- الاقتصار على ذكر رقم الحديث فقط وذلك لعدم الإطالة، وأحيانا أنقل شواهد الحديث فقط من تطبيق خادم الحرمين الشريفين، فأرقام الأحاديث في الشواهد غير التي في التخريج.
- اعتمدت اختصار بعض الطرق في طبقات المصنفين، فلو روي حديث من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر وخرجه في كتابه خمسة مصنفين، اكتفيت بثلاثة أو اثنين.
- اكتفيت بدراسة الأسانيد الغير معلله، لإفراد العلل ومقارنة المرويات بكتاب خاص سأقوم بإعداده قريبا إن شاء الله.

وفي نهاية هذه المقدمة: لم أعد هذا الكتاب لأناظر به غيري، ولا أجادل به أحدا، ولكنني أحببت أن أساعد أخواني في فهم دراسة الأسانيد، وأرجو أن يكون النفع فيه أكثر من أخطائه، وأنصح طالب العلم عامة، والحديث خاصة أن يتدرب أكثر في تخريج الحديث بيده، ودراسة رجاله واستخراج علله، ولا يستصعب الأمر، ولا ييأس، وأسأل الله العلي العظيم أن يجعله عملا خالصا لوجهه الكريم.

تنبيه: اقتصرت في هذا الكتاب على دراسة الأسانيد الغير معللة، ولا شاذة وذلك لأفردهم في كتاب خاص بكل جزء، فسوف أعد كتاب عملي عن مقارنة المرويات إن قدر الله لنا البقاء.

الباب الأول

- الفصل الأول: تلخيص كتاب «رواة الحديث» للدكتور عواد بن حميد الرويثي.
- الفصل الثاني: تلخيص كتاب «ضوابط الجرح والتعديل» للدكتور العبد اللطيف.
- الفصل الثالث: تلخيص كتاب «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرار والتركيب» للدكتور أحمد معبد عبد الكريم.
- الفصل الرابع: تلخيص كتاب «التعديل الضمني عند المحدثين والأصوليين» للدكتور صلاح أحمد محمد موسى.
- الفصل الخامس: تلخيص كتاب «الاتصال والانقطاع» للدكتور إبراهيم اللاحم.
- الفصل السادس: تلخيص كتاب «منهج المتقدمين في التدليس» للدكتور ناصر الفهد.

الفصل الأول

تلخيص كتاب

(رواة الحديث)

للدكتور عواد بن حميد الرويثي

علم رواة الحديث، أو رجال الإسناد

تعريف الإسناد:

لغة: تأتي بمعنى: الاعتماد، والرفع، والعزو، ومنه: فلان سند؛ أي: معتمد. والسند هو: ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل.

اصطلاحا: له عدة تعريفات منها:

- رفع الحديث إلى قائله مسندا.
- عزو الحديث إلى قائله مسندا.
- الطريق الموصل إلى المتن، حكاية طريق المتن.
- الإخبار عن طريق المتن.
- سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن.
- العملية التي يتم فيها رواية الحديث.

أهميته:

- تعلقه بالحديث النبوي، وكونه جزءا منه؛ فيشرف بشرفه ويعلو بعلو قدره.
- وسيلة نقل القرآن والسنَّة.
- اختصاص هذه الأمة به دون سائر الأمم.
- تأثر أهل الفنون الأخرى بالمحدثين في استعمال الإسناد؛ لذلك نجد الأسانيد تتصدر روايات أهل التّفسير، والتاريخ، والأدب وغيرهم.

- الرحلة في طلبه، وجمعه، والسفر للظفر بعلوه، وتحصيل مشهوره وغريبه.
- الإسناد محور رئيس، تدور عليه كثير من قواعد نقد الحديث.

فوائده:

- يميز المحدثون به بين ما يصح، وما لا يصح من أحاديث النبي ﷺ.
- حفظ المحدثون به الدين والملة، وبعنايتهم به، وسؤالهم عن رواته حافظوا على الأحاديث كما نقلت، وأحاطوها بحصن واق؛ فلا يدخل فيها ما ليس منها، ولا يخرج منها شيء، وتصدوا لمن أراد الكذب في الحديث.
- يُعرف بالإسناد مخرج الحديث، ومصدره، هل من الثّقات العدول، أم الضعفاء المجروحين؟ ومن أيٍ بلد خرج من الحجاز، أم الشام، أم العراق، أم غيرها؟
- العناية والاهتمام بسلاسل الأسانيد سواء كانت صحيحة أم ضعيفة.
- تبيين أوهام الرواة في الأحاديث، والوقوف على أغلاطهم فيها.
- ردع الكذابين، والزنادقة، وأهل الأهواء، كشف مؤامراتهم على السنَّة، وإبطال مكرهم، ورد كيدهم.
- التثبت في الأخبار وفي كل منقول.
- ظهور المصنفات الحديثية المسندة.
- تسهيل الجمع، أو الترجيح عند التعارض.
- ظهور علم الرواة، والجرح والتعديل، وأصول مصطلح الحديث.
- إظهار فضل أهل الحديث، وإبراز جهودهم في ذلك.

بدء استعماله، والسؤال عنه، والمراحل التي مر بها:

لم يكن لأصحاب النبي حاجة إلى استعمال الأسانيد، ولم تتأكد عنايتهم بالسؤال عنه، ولا البحث عن رواته؛ لأن أخذهم كان عن النبي مباشرة، ولأن زمنهم زمن صدق وديانة، وثقة وأمانة، فما كان بعضهم يتهم بعضا.

مما ورد عنهم من الآثار في ذلك:

قال البراء بن عازب ما كل ما نحدثكم عن رسول الله سمعناه منه؛ منه ما سمعناه منه، ومنه ما حدثنا عنه أصحابه، ونحن لا نكذب، وفي رواية كانت لنا ضيعةٌ وأشغال، ولكن النّاس لم يكونوا يكذبون يومئذ، وهذه الآثار وغيرها الكثير عن الصحابة تدل على أن أصل التثبت في الرواية، وأساس الاحتياط في قبول الأخبار كان من زمن كبارهم، ولكن لم يكن ذلك منهجا متبعا عند الجميع، ولا ملتزم به مع جميع الرواة، وإنما هي حالات قليلة، ويمكن تسمية هذه المرحلة: مرحلة التثبت في النّقل، والاحتياط في قبول الأخبار، ثم تتابعت السنون، وتوالت الأحداث حتى وقعت فتنة قتل عثمان سنة ٣٥هـ؛ فكثرت الفرقة والاختلاف، وتباينت الآراء، وحصل القتل والاقتتال، وذاق بعضهم بأس بعض، ونشأت بعض الأهواء، وظهر التعصب؛ فتأكدت الحاجة إلى السؤال عن الإسناد، والبحث عن الرواة، فانتقل استعمال الإسناد، والسؤال عنه إلى مرحلة جديدة وهي: مرحلة التأكيد في السؤال عن الإسناد والبحث عن الرواة.

قال محمد بن سيرين: لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

علم رواة الحديث

تعريفه:

علم يهتم بتراجم الرواة، وتواريخهم، وهو من فروع التاريخ من وجه، ومن فروع الحديث من وجه آخر.

العناصر المتعلقة بالرواة:

- الاسم، والنّسب، والكنية، واللقب، والنّسبة لبلد أو قبيلة أو حرفة أو نحوها.
- تاريخ الولادة، والوفاة وتحديد الطبقة.
- الشيوخ والتلاميذ.
- الجرح والتعديل.
- المرويات.
- الرحلات.
- المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والمتشابه.
- السير، والشمائل، والصفات الخلقية والخلقية، والأقوال، والأعمال، والعقيدة، والمذهب.
- المصنفات والكتب التي خرجت أحاديثهم كالكتب الستة.
- المصطلحات الخاصة بالرواة.

أهميته، وفوائد معرفته:

علم رواة الحديث ذو أهميّة بالغة، ومكانة علية؛ ورتبة سنية، هدفه حديث رسول الله ﷺ، ومعرفة صحيحه من ضعيفه.

وقد قيل الفقه في الحديث نصف العلم ومعرفة رجاله النصف الآخر.

نشأته، وبداية التصنيف فيه:

بدأ هذا العلم منذ صدر الإسلام، فقد جاء في القرآن الكريم الأمر بالتّثبت والتبين، وذكر أهل الصلاح وأهل الكذب.

وفي السنة بعض الأحاديث الدالة على جواز الغيبة للمصلحة الشرعيّة، وتعد هذه العناصر وهي معرفة الأسماء، والكنى، والأنساب، متداولة قبل الإسلام، واهتمام العرب بالأنساب، وأما نشأته البارزة، فكانت عند بداية السؤال عن الإسناد، فقد كان ظهوره نتيجة البحث عن رواته، والسؤال عنهم.

ولما تباعد النّاس عن عصر النّبوة، وتقادم الزمان، وتعاقبت الأجيال، واتسعت رقعة الإسلام؛ انتشرت الأحاديث، وطالت الأسانيد، وكثر الرواة، وتشابهوا في أسمائهم، وأنسابهم، واتسعت الرواية في الأمصار، وكثر الوضاعون، وأهل الأهواء؛ فاشتدت الحاجة لهذا العلم، فكان لا بد من التأليف فيه، ووضع قواعده فظهرت عندئذ المؤلفات فيه، وتعددت، وتنوعت..

بعض المؤلفات القديمة في الرجال:

- ذكر أن لليث بن سعد (١٧٥-٩٤هـ) تاريخا.
- ولابن المبارك (١٨١-١١٨هـ) تاريخا.
- وقال الذهبي ترجمة في الوليد بن مسلم المتوفى سنة ١٩٥هـ: صنف التصانيف، والتواريخ.
- ثم ألف ابن معين، وابن المديني وغيرهما، واتسع التأليف جدا.

أساليب العلماء في التّصنيف فيه:

- التصنيف في الصحابة خاصة.
- التصنيف في طبقات الرواة.
- التصنيف في الجرح والتعديل وهو على ثلاثة أقسام:

✓ التصنيف في الثقات خاصة؛ مثل: الثقات لابن حبان، ومعرفة الثقات للعجلي.

✓ التصنيف في الضعفاء خاصة، مثل: الضعفاء للعقيلي والمجروحين لابن حبان.

✓ التصنيف في الجمع بين الثقات والضعفاء؛ مثل: التّاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

✓ التصنيف في معرفة أسماء الرواة، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، وبلدانهم، وتمييزها، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والمتشابه؛ مثل: الكنى والأسماء للدولابي، والإكمال لابن ماكولا، والأنساب للسمعاني، والمتفق والمفترق للخطيب، ومعجم البلدان للحموي، ونزهة الألباب في

الألقاب لابن حجر.

✓ التصنيف في رجال كتاب، أو كتب معينة؛ مثل: الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر، وتهذيب الكمال للمزي، وفروعه.

جهود المحدثين في العناية بعلم رواة الحديث:

بذل المحدثون جهودا كبيرة ومشكورة في العناية بهذا العلم: جمعا، وضبطا، وتدوينا فكان من ثمار جهودهم أن ذللوا صعابه، وحرروا مسائله، وضبطوا أصوله، وجمعوا شتاته، ودونوا ذلك في مصنَّفات مبسوطات ومختصرات كانت هذه العناية ممثلة في علماء الحديث، وجهابذته، وأئمته النقاد؛ الذين قضوا حياتهم في الارتحال، والأسفار، وجانبوا الراحة والاستقرار في سبيل لقاء الرواة، والبحث عنهم، وميزانهم بميزان دقيق، لا تحيف فيه على أحد منهم، ولا غبن له، ولا نقص لحقه.

المصنفات في الرواة حسب ظهورها تاريخيا.

١. كتب معرفة الصحابة

٢. كتب معرفة الطبقات.

٣. كتب الجرح والتعديل.

٤. كتب تواريخ البلدان.

١- كتب معرفة الصحابة

(تعريف الصحابي، أهميته معرفة الصحابة، وتمييزهم، وفوائد ذلك، طرق إثبات الصحبة، طبقات الصحابة، عدالة الصحابة، ومكانتهم في الدين، الصحابة المكثرون من الرواية).

المصنّفات في معرفة الصحابة.

- ✓ كتاب الاستيعاب لابن عبد البر.
- ✓ كتاب الإصابة لابن حجر.

تعريف الصحابي:

من كل التعريفات التي ذكرت اختصرت في جملة، الصحابي كل من رأى النبي ﷺ بعد بعثته مؤمنا به ومصدقا له ومات على الإسلام فهو صحابي وإن تخلل إسلامه رده ثم رجع، وإن كان صغيرا أو كبيرا رجلا أو امرأة حر أم عبد.

أهمية معرفة الصحابة، وتمييزهم وفوائد ذلك:

- معرفة ما يرد ويقبل من كلام النبي ﷺ لأن كل الصحابة عدول فان ثبتت صحبتهم ثبت نقلهم عن النبي إلى أن نبحث في حال من روى عنهم ونتبين حكم الحديث.
- الاهتداء بهديهم، والاقتداء بهم، والسلوك لسبيلهم، والتمسك به.
- معرفة المسند من المرسل.
- معرفة الموقوف من المقطوع

- معرفة المرفوع حكما.

طرق إثبات الصحبة:

طرقها المشهورة خمسة:

- التّواتر؛ كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وبقية العشرة.
- الاستفاضة والشهرة القاصرة عن التواتر كعكاشة بنِ محصن، وضمام بن ثعلبة.
- أن يثبتها أحد الصحابة؛ كحممة بن أبي حممة الدوسي شهد له أبو موسى الأشعري أنه سمع النبي ﷺ.
- أن يثبتها أحد ثقات التابعين.
- أن يثبتها لنفسه، ويقبل بشرطين:

✓ أن يكون عدلا.

✓ أن تثبت معاصرته للنبي.

وضابط المعاصرة: ألا يبقى حيا بعد مائة سنة من وفاة النبي ﷺ.

طبقات الصحابة:

- منهم من قسمهم طبقة واحدة لا تفريق بينهم.
- منهم من قسمها حسب سبقهم للإسلام وحسب العمر وهكذا.

عدالة الصحابة، ومكانتهم في الدين:

الصحابة كلهم عدول بشهادة القرءان والنصوص النبوية.

٢- كتب معرفة الطبقات

مسائل مهمة تتعلق بعلم الطبقات:(الطبقة لغة، واصطلاحا، الأصل في علم الطبقات، ونشأته، أهميته، وفوائد معرفته).

تعريف الطبقة:

لغة: مادة طبق في اللغة تدل على معان كثيرة، وممَّا يتناسب منها هنا:

✓ القوم المتشابهون، والجماعة من الناس يعدلون جماعة مثلهم؛ أي: يساوونهم، والطبقة مأخوذة من التطابق؛ وهو: التساوي.

✓ الجيل بعد الجيل.

✓ المرتبة، وطبقات النّاس: مراتبهم، والنّاس طبقات، بعضهم أفضل من بعض.

✓ الحال، ومنه قوله تعالى: أي: حالا بعد حال.

وأصل الطبقة: الاستواء في صفة؛ كأنهم على طبق.

اصطلاحا: قوم تقاربوا في السن، والإسناد، أو في الإسناد فقط، أو اشتراك أو تقارب في الشيوخ الآخذين عنهم؛

الأصل في علم الطبقات: حديث النبي ﷺ «**خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»، وفي حديث آخر: «**خير النّاس قرني**»، فقسم النَّبي ﷺ أمته إلى قرون:

١. فالأول قرن الصحابة

٢. ثم التابعين.

٣. ثم أتباع التابعين.

واختلف في ذكر القرن الرابع؛ وهم تبع الأتباع.

نشأته:

نشأ هذا العلم في القرن الثاني؛ عندما ألف المحدثون الكتب التي أطلقوا عليها اسم الطبقات ورتبوا الرواة فيها على الطبقات، ثم لما ضعت المصنفات في مصطلح الحديث ذكر ضمن أنواعه، وعد منها.

وعلم الطبقات ابتكره المحدثون، ونشأ وتطور على أيديهم؛ وذلك لحاجتهم إليه في خدمة السنَّة، والعناية بحديث النبي ﷺ وصيانته، ونقد طرقه ومتونه، وظل يتطور الى القرن التاسع.

أهميته، وفوائد معرفته:

- يعد هذا العلم من ابتكارات المحدثين، لحاجتهم إليه في نقد الأحاديث.
- يعتبر أحد فروع علم الرواة.
- إفراد المحدثين له بنوع مستقل ضمن أنواع علوم الحديث.
- عناية الأئمة به، ووضع المصنَّفات الكثيرة فيه.
- قدم التصنيف فيه، حيث جاء في فترة مبكرة، واستمر التصنيف فيه إلى فترة متأخرة.
- تأثر أصحاب الفنون الأخرى باستعماله.

يحقق فوائد عظيمة منها:

- تعيين الرواة، والتّمييز بين المشتبه منهم.
- معرفة ما في الإسناد من إرسال، أو تدليس، أو انقطاع.
- التمييز بين طبقات الرواة، ومراتبهم.
- الحماية من الغلط؛ وذلك بأن يجعل الراوي في غير طبقته.
- معرفة المهملين، والمبهمين في الأسانيد، والمتون.(مسلم الشحام _ مسلم بن الحجاج)
- معرفة المتقدم والمتأخر من الرواة، ورواية السابق واللاحق، ورواية الأكابر عن الأصاغر، والأقران والمدبج.
- معرفة الغلط والوهم في الرواة، والأسانيد.
- العلم بإمكانية المعاصرة، واللقيا، والسماع بين الرواة.
- معرفة لطائف الأسانيد، وكشف عللها.
- فهم مصطلحات الطبقة عند الأئمة، واعتباراتهم في تقسيمها.
- التعرف على سمات وخصائص كل جيل، وعصر، ومراحل التطور والتغيير في شتى المجالات: الثّقافية، والاجتماعية، والعلمية، والسياسية، ونحوها.
- معرفة النَّسب، والقرابات، وفوائد أخرى كثيرة جدا...

ما يتطلبه علم الطبقات:

- الشيوخ والتلاميذ؛ لمعرفة التقارب في الإسناد.
- سنين الولادة والوفاة؛ لمعرفة التقارب في السن.

مناهج العلماء في التقسيم:

وقع التفاوت بين العلماء في الأمور الآتية:

- عدد طبقات الرواة.
- عدد الرواة في كل طبقة.
- الفترة الزمنية لكل طبقة.
- تحديد طبقات بعض الرواة.

ومن مناهج العلماء في التقسيم:

❖ التقارب في السن والإسناد، يجعل الفترة الزمنية بين كل طبقة والتي تليها من عشرين إلى ثلاثين سنة تقريبا، مثال ذلك في المصنفات:

١. ابن سعد في الطبقات الكبرى غير طبقة الصحابة.

٢. مسلم بن الحجاج في الطبقات في طبقة التابعين.

٣. الذهبي في سير أعلام النّبلاء.

٤. المعين في طبقات المحدثين، ومعرفة القراء الكبار.

❖ التقارب في الإسناد فقط، يجعل الفترة الزمنية بين كل طبقة والتي تليها طويلة، تستغرق جيلاً كاملا؛ كطبقة الصحابة مثلا.

وممن استعمل الطبقة بهذا الاعتبار:

١. مسلم بن الحجاج في الطبقات في طبقة الصحابة.

٢. ابن حبان في الثقات، ومشاهير علماء الأمصار.

٣. الذهبي في تذكرة الحفاظ.

❖ فترة زمنية محددة، يجعل كل عشر سنوات تمثل طبقة مستقله.

مثال لذلك:

١. البخاري في التاريخ الكبير.

٢. الذهبي في تاريخ الإسلام.

المصنفات في الطبقات:

- وهذه قائمة ببعض عناوين المصنّفات، وأسماء مصنِّفيها:
- كتاب الطبقات محمد بن عمر الواقدي ت/ ٢٠٧هـ.
- طبقات من روى عن النبي من الصحابة لابنّ عديّ الطائي ت/ ٢٠٧هـ.
- طبقات الفقهاء والمحدثين له.
- الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد الهاشمي مولاهم كاتب الواقدي ت/ ٢٣٠هـ.
- الطبقات الصغير له.
- الطبقات لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ت/ ٢٦١هـ.
- وكثير من المصنفات يتعدى الـ ٦٠ كتابا.

٣- كتب الجرح والتعديل

المراد بالجرح والتعديل:

التعديل هو: وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته.

الجرح هو: وصف الراوي بما يقتضي تضعيف روايته، أو ردها.

والمقصود بالجرحّ والتعديل: تحديد مراتب الرواة من حيث القبول والرد بألفاظ مخصوصة.

حكم جرح الرواة:

الأصل في عرض المسلم الحرمة، والصيانة؛ كما دل على ذلك القرآن الكريم، والسنَّة النبوية، وإجماع الأمة. والكلام في الغير بما يكره؛ حال غيبته محرم؛ ويرخص فيها عند وجود مصلحة شرعية صحيحة لا، يمكن الوصول إليها إلا بها، ومن ذلك: جرح الرواة، بل هو واجب شرعي اقتضته الضرورة الشرعية؛ وهي تمييز أحاديث الثّقات من غيرهم، وصيانة حديث النبي، والمحافظة عليه. والكلام في الرواة اضطر إليه المحدثون، بقدر الضرورة، ويحكم بضوابطها، كما في حديث بئس ابن العشيرةّ.

تاريخ نشأته:

أول من تكلم في أحوال الناس القرآن الكريم، والسنة النبوية، ثم ورد عن بعض الصحابة الكلام في بعض الرجال، ولكن لم يكن على نطاق واسع بل في حدود ضيقة، وفي أفراد معينين. ثم جاء عن بعض أئمة التابعين، وهو أوسع مما

ورد عن الصحابة، ولكن لم يكن بالكثرة الظاهرة جدا، لقلة الضعفاء والمتروكين في زمنهم. ثمّ توسع الأئمة في الكلام في الرواة لما ظهر الكذب على النبي ﷺ وأخذ في الانتشار، وعندما ظهر الكذابون والزنادقة وأهل الأهواء وكان ذلك في القرن الثاني، وظهرت بعض المصنّفات في ذلك، ويعد محمد بن سيرين من أول من عرف بالتفتيش عن الرواة، وتمييز الثقات من الضعفاء، ثم شعبة بن الحجاج، ثم تلميذه يحيى القطان، ثم تلاميذه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم، ثم تلاميذهم: أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، والبخاري، ومسلم، وغيرهم، ثم تتابعت المصنفات.

أهميته، وفوائد معرفته:

لعلم الجرح والتعديل أهمية كبيرة، ومنزلة رفيعة، ورتبة شريفة، فهو أهم معارف علم الرواة، وأجل مقاصده، وفوائده كثيرة، ومنافعه عديدة؛ّ وأجلها: معرفة من تقبل روايته، ومن ترد، وبذلك يتوصل إلى معرفة صحيح الحديث من ضعيفه.

المصنفات في الجرح والتعديل.

- كتب جمعت بين الثقات والضعفاء.
- كتب أفردت الثقات.
- كتب أفردت الضعفاء

من أبرز الكتب: التاريخ الكبير للبخاري، كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، كتاب الثقات لابن حبان، كتاب الكامل لابن عدي.

٤- كتب تواريخ البلدان

(المراد بها، أهميتها، وفوائد معرفتها، بداية التصنيف فيها).

المراد بكتب تواريخ البلدان:

هي الكتب التي تعني بالترجمة لرجال بلد معين، والواردين عليه.

أهميتها، وفوائد معرفتها:

- خدمة الحديث النبوي، والتعريف برواة الحديث، وبلدانهم.
- تأكد حاجة الحفاظ إليها.
- عناية المحدثين الفائقة بها؛ حيث ألفوا فيها المؤلفات الكثيرة، وافرادها بنوع خاص في كتب المصطلح.
- أول ما ينبغي على طالب الحديث البدء به التعرف على أهل بلده، والعناية بأحاديثهم ثم ينتقل إلى غيرهم.
- اشتمالها على تراجم رواة لم يترجموا في غيرها، ومعلوماتها أدق وأشمل.
- تضمنت كثيرا من الأسانيد والمتون التي لم ترد في كتب الحديث المشهورة.
- معرفة المهملين في الأسانيد.
- معرفة أوطان الرواة، وبلدانهم، باعتبار الولادة والنّشأة، أو الورود والرحلة.

- وفوائد أخرى جمة.

المصنفات فيها:

- التاريخ في رجال المحدثين بمرو لمحمد بن علي الفراهاناني ت/ ٢٤٧هـ.
- أخبار المدينة لأبي عبد الله الزبير بن بكار القرشي ت/ ٢٥٦هـ.
- تاريخ المدينة لعمر بن شبة النّميري ت/ ٢٦٢هـ.
- كتاب تاريخ بغداد للخطيب.
- وغيرها أكثر من ٦٠ كتابا.

المصطلحات الخاصة بالرواة

١- رواية الأكابر عن الأصاغر.
٢- رواية الآباء عن الأبناء.
٣- رواية الأبناء عن الآباء.
٤- معرفة الأقران والمدبج.
٥- معرفة الإخوة والأخوات.
٦- معرفة الوحدان.
٧- معرفة الأفراد.
٨- المهمل.
٩- معرفة الشيوخ والتلاميذ.
١٠- معرفة السابق واللاحق.
١١- المنسوبون إلى غير آبائهم.
١٢- من ذكر بأسماء، أو صفات مختلفة.
١٣- معرفة المبهمات.
١٤- معرفة الموالي.
١٥- معرفة بلدان الرواة، وأوطانهم.
١٦- طبقات الرواة عن شيوخهم

١- رواية الأكابر عن الأصاغر:

تعريفه: أن يروي الأكبر سنا وطبقة، أو مكانة وقدرا عمن هو دونه.

أَكَابِرٌ فِي السِّنِّ كَالزُّهْرِيِّ عَنْ مَالِكٍ وَيَحْيَى ٱلْأَنْصَارِيِّ
أَوْ قَدْرٍ كَمَالِكٍ عَنِ ابْنِ دِينَارٍ أَوْ كِلَيْهِمَا عَبْدُ الْغَنِيّ

فوائد معرفته:

- ألا يتوهم كون المروي عنه أكبر وأفضل من الراوي؛ لأن الأغلب كذلك.
- لئلا تجهل منزلتهما، ولكي ينزل أهل العلم، والناس منازلهم.
- درء ظن الانقلاب في السند.

- التنويه من الكبير بذكر الصغير، وإلفات الناس إلى الأخذ عنه.
- تعد من مفاخر الراوي، والمروي عنه.
- التّمييز بين مراتبهم.
- تواضع العلماء، وأخذهم العلمِ ممّن كان، ولو كان دونهم في القدر والسن.

٢- رواية الآباء عن الأبناء:

وهذا النّوع من جملة النوع السابق، قال ابن حجر -وذكر الأكابر عن الأصاغر: من جملة هذا النّوع؛ وهو أخص من مطلقه: رواية الآباء عن الأبناء.

٣- رواية الأبناء عن الآباء:

وهو نوعان:

- رواية الابن عن أبيه فقط، مثل أبي العشراء الدارمي، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ.
- رواية الابن، عن أبيه، عن جده، مثل بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري، عن أبيه، عن جده.

قال السخاوي: ويظهر أن من فوائده: كون ولد الرجل أمس بحديثه؛ بحيث يقدم ما يقع من ذلك على رواية غيرهم؛ ممن لم يكن كثير المخالطة له.

٤- معرفة الأقران والمدبج:

تعريفه: هم المتقاربون في السن، والإسناد والأخذ عن الشيوخ. والأقران على هذا المعنى جزء من الطبقة، لأنّ مفهوم الطبقة أوسع.

تنقسم رواية الأقران إلى قسمين:

- مدبج.
- غير مدبج.

والمدبج: أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر؛

٥- معرفة الإخوة والأخوات:

ومن أهميته:

- دفع توهم اتحاد المتعدد، وعكسه.
- الأمن من ظن التحريف، أو الغلط، ومن ذلك لو وقف على الرواية عن أحد الإخوة غير المشهورين، فلا يظن أنها عن المشهور، وأن ما وقف عليه خطأ.
- كشف تدليس الشيوخ.
- معرفة المهملين.
- الإفادة في نسب الرواة.
- قرابة الرجل أخص به، وأكثر ملازمة له، وأعرف بحديثه من غيرهم.
- سهولة حفظ الأسماء.

٦- معرفة الوحدان:

تعريفه لغة: جمع واحد.

اصطلاحا: من لم يرو عنه غير راو واحد.

أمثلته:

- من الصحابة: وهب بن خنبش، ومحمد بن صفوان الأنصاري لمِ

يروعنهما غير عامر الشعبي.

- من التابعين: عمرو بن أبي سفيان الثقفيِ لم يرو عنه غير الزهري.
- من أتباع التابعين: عبد الله بن شداد الأعرجِ، لم يرو عنه غير سفيان الثوري.

من فوائده: معرفة مجهول العين، ويشترك مع الوحدان في كون كل منهما لمِ يرو عنه غير واحد، ويفترقان فيما لو وثق، أو ضعف فيكون من الوحدان، ولا يكون مجهولا.

٧- معرفة الأفراد:

تعريفه: هي الأسماء المفردة، التي لا يسمي بها إلا واحد في: أسماء الرواة، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، ونسبهم.

من أمثلته:

- الأسماء: صدي بن عجلان، أبو أمامه، وأجمد-بالجيم- بن عجيان الهمداني، وجبجب-بالجيم وبالباءً الموحدةً المكررة-بن الحارث؛ّ كلهم صحابة.
- الكنى: أبو برزة - بموحدة مفتوحة ثم راء ساكنة بعدها معجمة واسمه: نضلة بن عبيد.
- الألقاب: سفينة مولى رسول الله، اسمه: -مهران علىٍ خلاف فيه.

فوائده: ضبط هذه الأسماء، ومن يسمى بها، فإنها تشكل لقلة دورانها على الألسنة، والأمن من الوقوع في التصحيف، والتحريف.

٨- المهمل:

تعريفه: الراوي الذي سمي، ولم ينسب، أو لم يذكر بما يميِّزه عن غيره، والراوي في الإسناد قد يرد مذكورا باسمه فقط، أو كنيته، أو لقبه، أو نسبه، أو نسبته، فلا يتميز عن غيره؛ لاشتراكه معه في ذلك، من أمثلته: حماد: إذا جاء في الإسناد مهملا غير منسوب، فيحتمل: ابن زيد، أو ابن سلمة.

فوائده ومنها:

- لئلا يظن الواحد اثنين.
- معرفة المهملين وكشف حالهم.
- تيسير الحكم على روايتهم.
- كشف حقيقة التدليس فيهم.

طرق معرفة المهمل في الإسناد أو المتن، وكشف حاله:

- أن يقرن بيانه بذكره.
- البحث في الطرق، والروايات الأخرى.

٩- معرفة الشيوخ والتلاميذ:

- النظر في حال الراوي، والمروي عنه.
- النّص على تسميته من أهل الحديث.
- الرجوع إلى الكتب المعنيّة.

١٠- معرفة السابق واللاحق:

تعريفه: لغة: السابق اسم فاعل من السبق؛ بمعنى المتقدم، واللاحق

اسم فاعل من اللحاق بمعنى المتأخر.

اصطلاحا: قال العراقي: أن يشترك راويان في الرواية عن شخصٍ واحد، وأحد الراويين متقدم والآخر متأخر؛ بحيث يكون بين وفاتيهما أمد بعيد.

أمثلته: محمد بن إدريس الشافعي ت/ ٢٠٤هـ، وأبو القاسم البغوي عبد الله بن محمد (٢١٤ – ٣١٧) هـ رويا عن أحمد بن حنبل، وبين وفاتيهما مائة وثلاث عشرة سنة.

فوائده:

- الأَمن من ظن سقوط شيء في إسناد المتأخر.
- تحقيق حلاوة علو الإسناد في القلوب، وتقرير فضله في النّفوس
- معرفة العالي، والنّازل.
- معرفة وفيات الرواة.
- العلم بالمتقدم والمتأخر.
- معرفة أقدم الرواة عن الشيخ، وآخر الرواة عنه، ومن ختم به حديثه.
- تبرز أهميّة هذا فيمن اختلط آخر عمره، أو أوله.

١١- المنسوبون إلى غير آبائهم:

أقسامه:

- أن ينسب إلى جده.
- أن ينسب إلى أمه.
- أن ينسب إلى جدته.
- أن ينسب إلى غير أبيه؛ لسبب.

فوائده:

- سهولة الوقوف على الترجمة.
- تمييز الاسم حتى لا يشتبه بغيره.
- دفع توهم التعدد؛ عند نسبته إلى أبيه.
- عدم ظن الاثنين واحد؛ عند التوافق بين اسميهما، واسم أبي أحدهما اسم الجد الذي نسب إليه الآخر.
- معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها.

أمثله:

- النسبة إلى غزوة: أبو مسعود البدري: عقبة بن عمرو الأنصاري صحابي، لم يشهد بدرا، لكنّه نزلها فنُسب إليه؛ على قول الأكثر.
- النِّسبة إلى قبيلة: سليمان بن طرخان التيمي، نزل في تيم، وليس منهم، وهو مولى بني مر.
- النِّسبة في صناعة: خالد بن مهران الحذاء، لم يكن حذاء، وإنما لجلوسه إليهم.
- النِّسبة في لقب: يزيد الفقير؛ لأَنه أُصيب فقار ظهره، ومعاوية الضال؛ لأنه ضل طريق مكة، وعبد الله الضعيف؛ لأنه كان نحيف الجسم، وإلا فهو ثقة.

فوائده:

- معرفة حقيقة نسبة الراوي، ولئلا يظن بالراوي خلاف الواقع والحقيقة.
- تمييز الراوي عن غيره.
- عدم ظن الواحد جماعة.

- الوقوف على أسباب الأنساب، ومناسباتها.

١٢- من ذكر بأسماء، أو صفات مختلفة:

محمد بن السائب الكلبي وهو أبو النضر المروزي؛ الذي روى عنه محمد بن إسحاق، وهو حماد بن السائب؛ّ الذي روى عنه أبو أسامة، وهو أبو سعيد؛ الذي يروي عنه عطية العوفي التّفسير.

فوائده:

- كشف تدليس المدلسين، فإن أكثره منهم.
- رفع التوهم بأن تلك الأسماء المتعددة والوجوه المختلفة لجماعة من الرواة.
- عدم التوهم بجهالة الراوي.
- عدم اشتباه الضعيف بالثّقة، وعكسه.
- رفع الالتباس في الرواة؛ بسبب كثرة الأسماء المذكورة، والوجوه المختلفة، والنعوت المتعددة.

١٣- معرفة المبهمات:

تعريفه: **لغة**: المبهمات جمع مبهم، وهو اسم مفعول من الإبهام ضد الإيضاح.

اصطلاح: الذين أبهمت أسماؤهم، فلم يسموا في الإسناد، أو المتن من الرجال والنّساء؛ كرجل، أو شيخ، أو ابن، أو زوج،ّ أو عم، أو أخ، أو بعض، أو فلان، أو شيخ، أو امرأة، أو ابنة،ّ أو عمة، أو أخت، ونحو ذلك.

فوائد معرفة المبهم:

- البحث عنه وسيلة لرفع جهالته؛ التي ترد روايته بها، إذا كانت في الإسناد.
- معرفة المبهم في المتن؛ صاحب القصة، يستفاد منه في النّاسخ والمنسوخ، ومعرفة المتقدم والمتأخر.
- تحقيق الأمر على ما هو عليه؛ فالنفوس تتشوف إلى معرفة الحقيقة.
- إن اشتمل الحديث على فضيلة نسبت إلى صاحبها، وعرف بذلك فضله، وتفضيله.
- إن اشتمل الحديث على فعل لا يحسن، ولا يليق، فيحصل بتعيينه السلامة من سوء الظن في غيره.

طرق لمعرفة المبهم في الإسناد أو المتن، وكشف حقيقته:

- أن يقرن بيانه بذكره.
- وروده مسمى في بعض الطرق والروايات.
- تنصيص بعض الأئمة على تسميته.
- أن يفهم من سياق الكلام.
- الرجوع إلى الكتب المفردة في المبهمات.
- الفصول التي عقدها الأئمة في المبهمات، في أواخر كتب التراجم.
- كتب المصطلح في نوع المبهم.
- كتب شروح الأحاديث، والتخريج.

١٤- معرفة الموالي:

تعريفه: الموالي: جمع مولى، وهو من الأضداد فيطلق على المالك، والعبد، والمعتِق والمعتوق.

والمولى هو: من كانت النِسبة فيه بسبب عتق، أو حلف، أو إسلام، أو ملازمة؛ له، أو لأحد أصوله.

أقسامه:

- ولاء العتق: وهو الأغلب؛ منهم: أبو العالية رفيع الرياحي التميمي، كان مولى امرأة من بني رياح.
- ولاء الإسلام: منهم: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي مولاهم، نسب إلى ولاء الجعفي لأن جده كان مجوسيا فأسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفي.
- ولاء الحلف: كمالك بن أنسٍ، ونَفره، هم أصبحيون صليبة، وموال لتيم قريش بالحلف، وقيل: لأن جده مالك بن أبي عامر كان أجيراً على طلحة التيمي.
- ولاء الملازمة: كمقسم، مولى ابن عباس؛ للزومه إياه.

فوائده:

- معرفة حقيقة النِّسبة.
- كشف التدليس؛ عندما ينسب إلى أكثر من نسبة.
- دفع التوهم عند الإطلاق في النسب بأنه منهم صلابة؛ لظاهر الإطلاق، وحقيقته أنه ولاء.

- ربّما ترتب على الخطأ في النِسبة خلل في الأحكام الشرعية المشترط فيها النَّسب.
- التنبيه على أن الحرية ليست شرطا للراوي.

١٥- معرفة بلدان الرواة، وأوطانهم:

فوائده:

- العلم بحقيقة النِسبة.
- التمييز بين الأسماء المشتبهة، والأقران، والمتّفق والمفترق؛ بمعرفة بلدانهم، أو بلدان مشايخهم، أو تلاميذهم، لا سيما والنِّسبة عند المتأخرين إلى البلدان أكثر منها إلى القبائل؛ خلافا للمتقدمين.
- تبيين المهملين.
- عدم ظن الواحد جماعة؛ عندما ينسب إلى أكثر من بلد؛ بعضها باعتبار النّشأة والولادة، وبعضها باعتبار الورود والرحلة.
- العلم بإمكانية اللقيا، والسماع، وما يترتب عليه من الحكم بالاتصال أو الانقطاع.
- معرفة رحلات الرواة.
- التعرف على الأمصار ذوات الآثار، ومدى انتشار الحديث فيها، واتساع الرواية فيها، وكثرة الرواة بها.
- كشف التدليس.
- معرفة مخارج الحديث.
- يتقيد القبول أو الرد لحديث بعض الرواة ببلد دون غيره، إما في روايته

عنهم، أو روايتهم عنه؛ كإسماعيل بنّ عياش الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم.

١٦- طبقات الرواة عن شيوخهم:

- **الطبقة الأولى**: من اتصفوا بالضبط والإتقان مع ملازمة الشيوخ.
- **الطبقة الثانية**: من شاركوا الأولى في الضبط والحفظ والإتقان، وخفة ملازمتهم للشيوخ.
- **الطبقة الثالثة**: من لازموا الشيوخ مع خفة في الضبط والحفظ والإتقان لا يصل إلى حد القدح.
- **الطبقة الرابعة**: من ضعف فيهم الأمران، خفة ملازمتهم للشيوخ مع خفة ضبطهم وحفظهم وإتقانهم.
- **الطبقة الخامسة**: نفر من الضعفاء والمجهولين.

أهميته:

- عناية العلماء بها وحثهم على معرفتها وحرصهم علبها.
- معرفة مراتب أعيان الثقات الذين تدور عليهم أغلب الأحاديث الصحيحة وبيان مراتبهم في الحفظ.
- ذكر من يرجح قوله عند الاختلاف، كون هؤلاء الرواة عليهم أغلب مدار الأسانيد والروايات ويتسع الاختلاف عليهم من جهة الآخذين عنهم، فيتطلب معرفة الراجح.
- الوقوف على ضوابط الأئمة في ترتيب طبقات أصحاب الإمام الواحد كالحفظ والإتقان أو طول الملازمة له وصحبته، أو معرفته وخبرته بحديث

شيخه.

- معرفة شروط الأئمة في كتبهم الحديثية بما أخرجوه من أحاديث هؤلاء الرواة.
- معرفة أصح أحاديث الثقات وما هو المقدم فيها.
- الحكم على الحديث صحة وضعفا.
- الوقوف على علل الاحاديث.

قال ابن رجب: اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

الوجه الاول: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم ومعرفة هذا هين، لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

الوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف.

- إما في الإسناد.
- وإما في الوصل والإرسال.
- وإما في الوقف والرفع.

ونحو ذلك وهو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث. الخطوة الثانية بعد معرفة تعيين الراواة، معرفة عدالة الرواة

[انتهى تلخيص كتاب رواة الحديث]

الفصل الثاني

تلخيص كتاب

(ضوابط الجرح والتعديل)

للدكتور العبد اللطيف

الجرح والتعديل

تعريف الجرح:

الجـرح في اللغـة: الجَـرح - بـالفتح - التـأثير في الجسـم بالسـلاح. والجُرح - بالضم - اسم للجرح.

وقال بعض فقهاء اللغة: «الجُرح - بالضم - يكون في الأبدان بالحديد ونحوه.

والجَرح - بالفتح - يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها.

الجرح في الاصطلاح: وصف الراوي في عدالته أوضبطه بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردَّها.

تعريف التعديل:

التعـديل في اللغـة: التسـوية. وتقـويم الشـيء وموازنتـه بغيـره. التعديل في الاصطلاح: وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته.

أصل كلمة (تعديل) يعني الحكم بعدالة الراوي، لكنها قد اسْتُعْمِلتْ هنا بمعنى أشمل هو (التوثيق) أي: الحكم بعدالة الراوي وضبطه معًا لأنهما أساس قبول خبر الراوي.

المراد بالعدالة: مَلَكَةٌ تحمل المرء على ملازمة التقوى والمروءة.

والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة.

وأما المروءة: فآداب نفسانية تحمل مراعاتُها الإنسانَ على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات، ويُرْجَعُ في معرفتها إلى العُرْف وذلك يختلف باختلاف الأشخاص والبلدان.

والعدل هو: المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

فالإسلام والبلوغ شرطان للأداء وليسا بشرطين للتَّحَمُّلِ، فقد تَحَمَّل بعض الصحابة قبل إسلامهم ثم أدّوا بعده وتحمّل صغار الصحابة حال صباهم وأدّوا بعد بلوغهم.

المراد بالضبط: الضبط نوعان هما: ضبط الصدر وضبط الكتاب.

- فضبط الصدر: أن يكون الراوي يقظاً غير مُغَفَّل بل يحفظ ما سمعه ويُثْبِتُه بحيث يتمكّن من استحضاره متى شاء، مع علمه بما يحيل المعاني إن روى بالمعنى.
- وضبط الكتاب: صيانته لديه منذ سمع فيه وصحّحه إلى أن يُؤَدِّيَ منه.

ما يعرف به عدالة الراوي:

١. مذهب الجمهور: تثبت عدالة الراوي بأحد أمرين:

- **الأمر الأول**: الاستفاضة: بأن يشتهر الراوي بالخير ويشيع الثناء عليه بالثقة والأمانة كالإمام مالك، وشعبة، والسفيانين، والإمام الشافعي، والإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني.
- **الأمر الثاني**: تَنْصيصُ الأئمة المُعَدِّلين على عدالة الراوي.

ويكفي تعديل الإمام الواحد على القول الراجح قياساً على قبول خبر

الراوي الثقة عند تفرّده، إلّا في حالتين:

✓ إذا كان الإمام الموثِّق متساهلاً، كابن حبان فلا يُعتمد على قوله بإطلاق. بل بتفصيل.

✓ إذا عارضه قول إمام آخر فعندئذٍ يطلب الترجيح بضوابط التعارض.

وقيل: لا بد من تعديل اثنين. أو برواية برواية جماعة من الجُلَّة عنه، قول ابن عبد البر: (كل حامل لهذا العلم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره على العدالة حتى يَتبيَّن جرحه.

والراجح مذهب الجمهور لأنه مقتضى الاحتياط للرواية، إذ المقصود توثيق الراوي لا التعريف به فقط.

ما يعرف به ضبط الراوي:

يعرف ضبط الراوي بأمور. هي:

١. مقارنة رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان.

✓ فإن كانت روايته موافقة – ولو من حيث المعنى – لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، فهو ضابط ثبت.

✓ وإن كانت روايته كثيرة المخالفة لرواياتهم، فهو مختل الضبط لا يحتج بحديثه.

لكن إذا كان للراوي أصل كتاب صحيح وقد التزم بالأداء منه دون الاعتماد على حفظه فقط قُبلت روايته.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: (من كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه).

٢. امتحان الراوي بأساليب متنوّعة. منها:

✓ أن تُقْرأ عليه أحاديث تُدْخَلُ ضمن رواياته ليُنْظرَ أيفطن لها أم يتلقّنها؟ كما فعل يحيى بن معين في امتحانه لأبي نعيم الفضل بن دُكَين.

✓ قلب الأسانيد بتركيبها على غير متونها، كما فعل محدثو بغداد في اختبارهم لحفظ البخاري.

شروط المعدّل والجارح:

يشترط في المعدل والجارح أربعة شروط. هي:

- أن يكون عدلاً.
- أن يكون وَرِعًا يمنعه الورع من التعصب والهوى.
- أن يكون يَقِظًا غير مغفّل لئلا يغتر بظاهر حال الراوي.
- أن يكون عارفًا بأسباب الجرح والتعديل لئلا يجرح عدلاً أو يعدّل من استحق الجرح.

قبول الجرح والتعديل مفسّرين أو مبهمين:

المراد بتفسير الجرح والتعديل بيان أسبابهما والمراد بإبهامهما عدم بيان الأسباب.

وقد اختلف العلماء في اشتراط تفسير الجرح والتعديل على خمسة أقوال. هي:

١. مذهب الجمهور:

يُقْبل التعديل مبهمًا ولا يُقْبل الجرح إلّا مفسّراً.

وذلك لما يأتي:

أ – أن أسباب التعديل كثيرة جداً يثقل ذكرها، فلو كُلّف المعدِّلُ بذكرها، للزمه أن يقول: "يفعل كذا وكذا" عادّاً ما يجب على المعدَّلِ فعلُه، "ويترك كذا وكذا" عادّاً ما يجب على المعدَّلِ تركُه، بخلاف الجرح فإنه يحصل بأمر واحد.

ب – ولاختلاف الناس في مُوجِبِ الجرح، فربما أطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحـًا وليس بجرح في نفس الأمر ولا سيما إذا كان الإمام متشدداً متعنّتـًا يجرح الراوي بما لا يكون قدحـًا عند غيره، فبيان السبب مزيل لهذا الاحتمال ومظهر لكونه قادحـًا أو غير قادح.

٢. القول الثاني:

يُقْبل الجرح مبهمـًا ولا يُقْبَلُ التعديل إلّا مفسراً.

وذلك لما يلي:

أ – أن الجرح إنما يؤخذ من إمام عارف بأسباب الجرح والتعديل.

ب – ولأن أسباب التعديل يكثر التَّصَنُّعُ فيها والتظاهر بها فربّما سارع المعدِّلُ إلى الثناء اغتراراً بظاهر الحال.

٣. القول الثالث:

لا يُقبلان إلّا مفسّرين.

وذلك لِما تقدم من تعليل اشتراط تفسيرهما لا سيما مع اختلاف الناس في مُوجِبِ التعديل، فقد يُوثِّق المعدِّلُ بما لا يقتضي العدالة.

٤. القول الرابع:

يُقبلان مبهمين، وذلك لِما تقدم من تعليل قبولهما وإن كانا مبهمين.

٥. قول الحافظ ابن حجر:

قبول التعديل مبهماً، والتفصيل في قبول الجرح على النحو التالي:

أ - إن كان مَنْ جُرِحَ مجملاً قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يُقبل الجرح فيه من أحد كائناً من كان إلّا مفسراً؛ لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يزحزح عنها إلّا بأمر جلي.

وهذا مأخوذ من قول الإمام أحمد: (كل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد حتى يبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه).

وذلك لأن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلّا من اعتبروا حاله في دينه ثم في حديثه ونقدوه كما ينبغي وهم أيقظ الناس، فلا ينتقض حكم أحدهم إلّا بأمر صريح.

ب - وإن كان مَنْ جُرِحَ جرحاً مبهماً قد خلا عن التعديل قُبِلَ فيه الجرح وإن كان مبهماً إذا صدر من إمام عارف.

وذلك لأن الراوي إذا لم يُعدَّلْ فهو في حَيِّزِ المجهول، فإعمالُ قول المجرِّح فيه أولى من إهماله، وإنما لم يُطْلبْ من المجرِّح تفسير جرحه لأنه لو فسره فكان جرحاً غير قادح لمنعت جهالة حال الراوي من الاحتجاج به.

[انتهى تلخيص كتاب ضوابط الجرح والتعديل]

الفصل الثالث

تلخيص كتاب

(ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرار والتركيب)

للشيخ الدكتور احمد معبد عبد الكريم

ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل

- **الإفراد.**
- **التكرار:**

✓ تكرير نفس اللفظ أو العبارة

✓ تكرير في نفس الرتبة

✓ تكرير في رتبة مختلفة

✓ تكرير كنية أو اسم أو غيره

- **التركيب**

✓ تركيب جزئي

✓ تركيب كلي

(الإفراد)

تعريفه : بيان حال الراوي عدالة وضبطا برتبه واحده سواء بلفظ أو عبارة، ويحكم من خلالها على حديث الراوي بذاته، والإفراد هو أكثر الصور المنتشرة في حال الرواة.

الألفاظ: ما عبر به عن حال الراوي أو درجة حديثه بلفظة واحدة مثل ثقة أو ضعيف أو صدوق أو شيخ أو عدل أو ضابط أو ما يكون مضافا ومضاف إليه مثل صالح الحديث أو منكر الحديث أو متروك الحديث وهكذا.

العبارات: ما كان مكون من جملة أو أكثر، مثل يكتب حديثه، أو لا يحتج به، أو لا بأس به، أو ليس به بأس، وغيرها من الجمل.

وقد يدخل اللفظ في معنى العبارة.

ملحوظة: قال الماوردي في الحاوي: إذا كان للاسم إطلاق واشتقاق، كان حمله على اطلاقه أولى من حمله على اشتقاقه.

الألفاظ والعبارات المفردة حكم حديثها لذاته معروف إذا لم يرتبط بها قرائن تصرفها عن معناها وهي:

ألفاظ وعبارات مشتهرة:

- ثقة، عدل ضابط، حجة، ثبت وغيرها: وتعني عدل ضابط = حديثه صحيح لذاته.
- صدوق، لا بأس به، ليس به بأس، محله الصدق، مقارب، مأمون، صدوق له أوهام أو ربما وهم: عدل خف ضبطه = حديثه حسن لذاته.
- صالح، شيخ، مجهول، ضعيف، منكر الحديث= حديثه ضعيف لذاته.
- ضعيف جدا، متروك، متروك الحديث، متهم بالكذب، بسرق الحديث= حديثه ضعيف جدا.
- كذاب ويكذب: موضوع.

ألفاظ غير متداولة:

اسطوانة، شيطان سواء للتوثيق أو للتضعيف:

قال عبد الرحمن بن مهدي: لما قدم سفيان الثوري البصرة، قال لي: يا عبد

الرحمن جئني بإنسان أذاكره، فأتيته بيحيى بن سعيد القطان، فذاكره، فلما خرج قال لي، يا عبد الرحمن، قلت لك جئني بإنسان فجئتني بشيطان. (المجروحين لابن حبان)

علق الذهبي على هذا: يعني بهره حفظه.

مرة أخرة ذكرت شيطان للتضعيف:

قال ابن معين في (محمد بن ميسر الصاغاني) كان مكفوفا وكان جهميًا وليس هو بشيء كان شيطانا من الشياطين.

وهذا ما يسمى اصطحاب القرائن الصارفة لرتبة الراوي عن مدلولها.

(التكرار)

تعريفه:

إعادة لفظة أو عبارة نقدية أكثر من مرة وتكون درجة حديث الموصوف بالمكرر واحدة وهي لرفع مكانة الراوي لو كرر لفظ ثقة أو ما في معناها، وللتأكيد على مرتبة الراوي لو دون الثقة مالم توجد قرائن ترفع الدرجة، أو تكرار كنية أو اسم للراوي.

مثال على تكرار ثقة:

قال أحمد بن حنبل: أدهم بن طريف، ثقة ثقة، وحوشب بن عقيل ثقة. قال الذهبي: فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، ثبت حافظ، ثقة متقن، ثقة ثقة، ثقة..

فالتقعيد عند المتأخرين مبني على استقرائهم لتطبيق المتقدمين.

فالتكرير يكون في المرتبة الثانية من التعديل، فقبله من أكد بأفعل التفضيل.

قال أحمد بن حنبل: بشر بن المفضل قال هو ثقة ثقة، فقيل له فخالد بن الحارث، فقال هو أرفع من ذلك. وقال مره اخرى عن خالد اليه المنتهى في التثبت بالبصرة، فأفاد هذا القول بأن وصف المبالغة أعلى من تكرير لفظ ثقة.

مثال على تكرار ما دون الثقة:

قال أبو زرعة الرازي: عبد الله بن سعيد بن عبد الملك: (لا بأس به صدوق) فكرر لفظين في مرتبة واحدة، وعند البحث وجدنا قول آخر لابي زرعة أنه قال فيه ثقة فهذه قرينة ترجح رفع درجة الراوي من صدوق لثقة.

مثال آخر للتأكيد على الرتبة وليس رفعها:

سعيد بن سالم القداح: قال فيه ابن عدي: صدوق لا بأس به مقبول الحديث: هناك قرائن داخليه من ابن عدي نفسه قال فيه: حسن الحديث أحاديثه مستقيمة، وقرائن خارجية تؤكد حسن حديثه وهو حال حديث من يكون صدوقا.

أما تكرار كنية الراوي ونحوها:

قال ابن عيينة: حدثنا أبو الزبير وهو أبو الزبير: أي كأنه يضعفه. ففسر ابن أبي حاتم أو من فوقه ف الاسناد تكرير الكنية بالتضعيف، مع ما اجتمع من قرائن تؤيد ذلك منها قول ابن عيينة في موضع آخر بتضعيف أبي الزبير، لأن من الممكن أن تكرر الكنية لزيادة توثيق، حسب ما يتوفر من قرائن فسنتناول الكلام على القرائن.

تكرار عبارات الجرح: على حسب القرائن أيضًا.

(التركيب)

التركيب نوعان:

- تركيب جزئي
- تركيب كلي

التركيب الجزئي:

جمع الناقد لفظين أو عبارتين معا في وصف الراوي، بحيث يدل كل منهما على أحد ركني قبول الراوي وحجية روايته، وهو العدالة والضبط، ويعد كلا منهما جزء من الحال الكلي للراوي فلا يتحقق قبوله وحجيته إلا بمجموعها معا، ولذلك سمي جزئيا- لأنه لا يغني أحدهما عن الآخر في تحقيق قبول الراوي وحجيته.

مثال ذلك:

- عدل ضابط أو عدل تام الضبط وهذه تساوي لفظ ثقة وحديثه صحيح لذاته.
- عدل خفيف الضبط أو قصر ضبطه تساوي صدوق وحديثه حسن لذاته.
- عدل مع اقترانه بما يدل على شدة ضعفه من قبل حفظه وهو الضعيف لذاته.

وهناك تراكيب أخرى صارفه لمعناها الاصطلاحي سنبينها في موضعها مثل

صدوق حافظ وهي بمثابة ثقة.

التركيب الكلي:

جمع الناقد أكثر من لفظ أو عبارة في وصف الراوي، بحيث يدل كل لفظ لوحده على مرتبة مختلفة عن الأخرى، بحيث يقتضي ذلك في ظاهره جعل حديث الراوي في أكثر من درجة. (صحيح أو حسن أو ضعيف أو ضعيف جدا)

ويختلف عن التركيب الجزئي بأن التركيب الجزئي يدل بعض ألفاظه على جانب العدالة فقط أو الضبط فقط بحيث يكون مجموعهما معا يؤدي لمرتبة واحدة، أما الكلي فكل لفظه بمفردها تدل على مرتبة الراوي.

صور التركيب الكلي:

- تركيب ألفاظ وعبارات من مراتب التعديل فقط. مثل فلان ثقة صدوق أو ثقة لا بأس وغيرها.
- تركيب ألفاظ وعبارات من مراتب التجريح فقط، صالح منكر الحديث، منكر الحديث متروك، أو صالح ضعيف ليس بشيء وغيرها.
- تركيب ألفاظ وعبارات من مراتب جرح وتعديل معا، مثل صدوق لا يحتج به، صدوق لين الحديث، ثقة ليس بشيء وغيرها.

وكل هذه الصور قد تأتي من ناقد واحد أو من بعض النقاد، والصورة الاخيرة ما تسمى تعارض الجرح والتعديل حتى وان كان التعارض ظاهريا وليس حقيقيا، ولا يحل هذا التعارض إلا بالقرائن المرتبطة بالنص.

فتعريف القرائن:

ما يدل على المراد دون تصريح به، ويكون له تعلق مباشر أو غير مباشر، من ألفاظ أو إشارات توثر في توجيه دلالة اللفظ المستعمل في بيان درجة الراوي وبيان حاله جرحا وتعديلا.

قال الذهبي: نحن نفتقر إلى تحرير عبارات الجرح والتعديل وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة ثم أهم من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة.

ثم ذكر الذهبي مثال اصطلاح البخاري:

سكتوا عنه: في ظاهرها انهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، ولكن علم الذهبي بالاستقراء وبتتبع كتب البخاري ومواضع قوله وعلم انها معناه في اصطلاح البخاري (تركوه).

وقال ابن كثير:

والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم، بما عرف من عباراتهم في غالب الاحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك.

أنواع القرائن:

- **قرائن داخلية.**
  - ✓ مصاحبة
  - ✓ في موضع آخر
- **قرائن خارجية.**

القرائن الداخلية:

ما يستفاد من كلام صاحب القول أو من منهجه أو اصطلاحه في النقد، أو تصرفاته التطبيقية على الراوي نفسه، أو رواياته أو على راو آخر حاله مشابه له.

القرائن الخارجية:

ما يستفاد من أقوال أو غيرها لكنها صادره من طرف آخر، سواء كان متعلقا بذات الراوي المتكلم فيه ومروياته، أو كان متعلقا براو آخر له علاقة بحال الراوي المتكلم فيه من جهة مفاضلة أو مشابهة أو مخالفة ونحو ذلك.

وعند التعارض بين القرائن الداخلية والخارجية تقدم الداخلية.

اختصارا لما سبق: عند النظر في أقوال النقاد سواء كان قوله مفرد أو مكرر أو مركب يجب مراعاة ما يلي:

١. النظر في اصطلاحات العلماء الخاصة بهم بغض النظر عن المعنى الاصطلاحي المتفق عليه عند الجميع، فقد يجمع ناقد بين قولين ويكون في اصطلاحه هو أن اللفظين بمعنى واحد أحدهما متفق عليه عند النقاد لدلالته على لفظ معين، واللفظ الآخر له اصطلاح آخر غير الاول فيظن الناظر للحكم أن هذا تناقض في حكم الناقد.

٢. النظر للقرائن المحاطة بالتراكيب وعدم اختصار التركيب بجزء منه للدلالة على الحكم النهائي على الراوي.

٣. اذا تعارضت القرائن الداخلية والخارجية يستخدم الترجيح.

٤. التصويب قبل اثبات التركيب، فقد ينقل قول لناقد مركب في راوي ويكون منقول على الخطأ أو الوهم، مثل ما نقل عن ابن سعد انه قال ثقة كثير

الخطأ وعند الرجوع لمصدر ابن سعد الأصلي وجد انها ثقة كثير الحديث فهناك فرق شاسع.

أمثلة استخدام القرائن:

عرف عن ابن معين وعبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بدحيم، عند إطلاقهم عبارة: (لابأس به) فمقصودهم الثقة وإن كان أدنى في التوثيق ممن يصرحان بلفظ ثقة. ولكن يجب الانتباه الى أن (لا بأس به) تعني عندهم ثقة إذا جاءت مفردة. لأن أحيانا تقترن بكلام يرفعها عن ثقة وأحيانا تقترن بكلام ينزلها عن الثقة.

المثال الأول: ليس به بأس

١. حماد بن دليل أبو زيد قاضي المدائن:

مرة قال عنه يحيى بن معين: ليس به باس ومرة قال ثقة ومرة قال (ليس به بأس وهو ثقة) فرفعه بذلك في التوثيق إلى الأعلى

٢. عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم العمري:

قال ابن معين: (ليس به بأس بكتب حديثه) فالجمع بين مرتبتين مختلفتين انزلت الراوي من مرتبة (ليس به بأس) وهو يحتج بحديثه إلى مرتبه يكتب حديثه وهو لا يحتج بمفرده فضعفه.

فيحمل وصف ليس به بأس هنا على عدالته الدينية. وبالتالي القرينة غيرت مجرى اصطلاح عام عند ناقد.

المثال الثاني: روى عنه الناس:

هذه من الامثلة التي تبين ضرورة النظر في مناهج النقاد الخاصة مثل المثال السابق في منهج ابن معين الخاص بعبارة "ليس به بأس" وصرفها الى أقل من الاصطلاح العام لها" صدوق" الى الضعف، بما صاحبها من قرائن.

ذكر العراقي والسخاوي أن عبارة" روى عنه الناس" هي من آخر مراتب التعديل التي توصف الراوي أنه ضعيف يكتب حديثه للاعتبار.

ولكن قال مغلطاي أن " روى عنه الناس: اصطلاح توثيق عند كلا من (أبو زكريا الأزدي في كتابه (ذكر طبقات أهل الموصل) وخاص بالإمام مسلم في تمييزه(فقال إذا أذن في الرواية عن شخص كان ذلك تعديلا له) فإذا جاءت مفرده عنهما كانت بمثابة توثيق للراوي، أما إذا جاءت مقترنة بما يصرفها عن معناها فننظر للقرائن، وكذلك إذا جاءت عند غيرها فهي مرتبة تضعيف.

المثال الثالث: ما ارتفع من رتبته الى رتبه أعلى بتكرير مرتبة واحدة بالمعنى:

١. عمران بن حدير السدوسي:

قال أحمد بن حنبل فيه:" صدوق صدوق".

هناك قرائن داخلية: وهي قول الناقد نفسه مرة أخرى، قال أحمد بن حنبل مرة أخرى في الراوي " بخ ثقة، بخ بخ ثقة"

فهذه الأقوال تعد قرينة داخلية أن مراد التكرير هنا رفع الراوي لمرتبة الثقة.

٢.هارون بن سعد العجلي:

قال عنه شعبة: من خيار المؤمنين، مرارا، وهي لفظة من ألفاظ التحسين للحديث، وقد روى عنه شعبة، وذكر عن شعبة أن لا يروي إلا عمن هو ثقة عنده، ما عدا نفر بأعيانهم ولم يذكر هارون منهم، فتعد رواية شعبه عنه قرينة داخلية تؤكد إرادة شعبة توثيق هارون.

بغض النظر على اختلاف أقوال العلماء فيه ولكن من أولى خطوات الترجيح، ترجيح القول الثابت عن الناقد الواحد أولا ثم لباقي النقاد ثم القول الراجح في الراوي من جميع النقاد.

المثال الرابع: تطبيق المتقدمين لصرف التركيب الى لفظ واحد:

١.خالد بن دينار التميمي:

أخرج الترمذي له في جامعة ثلاثة احاديث

عقب على الاول منهم بقول" هو ثقة عند اهل الحديث" وقال عبد الرحمن بن مهدي (كان خيارا مسلما)

فكأن صنيع الترمذي بتقديم (توثيقه عند اهل الحديث) ثم ذكر قول ابن مهدي بأنه كان خيارا تنبيها منه على أن قول ابن مهدي أيضا توثيق فهو من اهل الحديث، وليس المراد به إنه صدوق أو أقل من الثقة.

فكلمة خيار هي من المرتبة الثانية، وكلمة مسلم تفيد عدالة الدين فقط. وقد اكتفى الترمذي بقوله (هو ثقة عند اهل الحديث) دون ذكر قول ابن مهدي وذلك في موضع آخر من أحاديث خالد.

وقد صرح ابن زريع بتوثيق خالد ثم ذكر قول ابن مهدي (كان خيارا مسلما صدوقا)، ولكن جاء عن ابن مهدي ما يؤكد انه يقصد بذلك أنه صدوق وليس ثقة ولا يفيد التكرار إلا تأكيد مرتبة الراوي، وليس رفعه للثقه، فقد قال ابن مهدي: حدثنا خالد أبو خلدة فقال له رجل: يا أبا سعيد، أكان ثقة، قال كان صدوقا، وكان مؤمونا وكان خيارا الثقة شعبة وسفيان.

فهذه قرينة داخلية أيدتها ايضا قرينه خارجية من احمد بن حنبل سأل عن الراوي خالد فقال كان مؤديا كان خيارا الثقة شعبة ومسعر.

ومعنى مؤديا انه حسن الأداء لمروياته وأن كان في حفظه شيء.

فهنا تأكد أن مقصد ابن مهدي من التكرار التأكيد فقط على مرتبة الراوي ليس رفع مرتبته.

أما جملة الترمذي ثقة عند عامة الحديث فيقصد بها انه لم يخرج من دائرة الحجية.

٢. محمد بن الحسن بن زبالة:

قال فيه أبو حاتم الرازي: واهي الحديث، ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، منكر الحديث، عنده منا كير، وليس بمتروك الحديث ».

فهذه العبارة عند تأمل مفرداتها نجدها ستة أوصاف، وقد استعمل أبو حاتم معظمها مفردة في وصف بعض الرواة، ومجموعها يرجع إلى مرتبتين من مراتب الجرح.

إحداهما: التضعيف المطلق: ضعيف الحديث، منكر الحديث، عنده مناكير، ليس بمتروك الحديث. يرتقي حديثه اذا تعددت طرقه الضعيفه للحسن

لغيره.

والألفاظ التي ترجع إلى مرتبة التضعيف الشديد: واهي الحديث، ذاهب الحديث. فهذا يرتقي لو توبع بمثله للضعف المطلق

وبين المرتبتين فرق في درجة حديث الموصوف بأي منهما.

فالأولى: حديث الموصوف بها ضعيف لذاته، ويعتبر به، فيتقوى بواحد فأكثر من مثله، أو أقوى منه، حتى الثقة، وبذلك يرتقي إلى درجة الحجية وهي الحسن، أو الصحة لغيره، وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر إذا تابع السئ الحفظ شخص فوقه: انتقل بسبب ذلك إلى درجة ذلك الشخص، وينتقل ذلك الشخص إلى أعلى من درجة نفسه التي كان فيها.

ويقول عمن أخرج لهم البخاري في صحيحه: إن من وصف بسوء الضبط أو، ونحو ذلك.. فلم يخرج لهم إلا ما توبعوا عليه، عنده أو عند الوهم أو الغلط غيره، ومقتضى هذا ترقية من ضعف بمثل ذلك من الضعف غير الشديد أنه يرتقي بمتابعة الثقة إلى درجة الصحيح لغيره عند البخاري.

وأما الثانية: وهي الضعف الشديد بغير الكذب، فحديث الموصوف بشيء من ألفاظها ضعيف ضعفا شديدا لذاته، وهذا لا يتقوى بمعاضدة مثله، ولا يقويه، كما قرر ذلك ابن الصلاح وتابعه عليه غيره)

ويرى بعض العلماء أن الواهي، وهو شديد الضعف بغير الكذب، إذا كثرت طرقه، قوى بعضها بعضا، فيصل الحديث بمجموعها إلى درجة الضعف المطلق، وهو اليسير، مثل ضعف الراوي المستور، أو المجهول أو السئ الحفظ.

ومعنى هذا: أن تقوية بعضها ببعض لا تخرجها عن درجة الضعف إلى الحجية، وإنما ترقيها مما هو أضعف شديد إلى ما هو ضعيف فقط.

وقولهم: « إذا كترت طرقه » يقتضي اشتراط ما يتحقق به الكثرة وأقلها ثلاثة، لأن الجمع أقله اثنان، فأقل ما يحقق الكثرة عن الاثنين زيادة واحد عليهما!) وقد طبق ابن عساكر وابن حجر وغيرهما مقتضى هذا القول في بعض الأحاديث التي كثرت طرقها الواهية ويتميز هذا القول عن سابقه من جهتين:

الأولى: أنه إذا كان الحديث المروي بمجموع هذه الطرق الكثيرة، من الفضائل والأدب والزهد والموعظة ونحو هذا، فإن من يرى العمل بالضعيف في هذا، يمكنه الاستدلال به النظر في القرائن.

أقرب ما لدينا منها قول أبي حاتم في آخر التركيب: « ليس بمتروك الحديث فهذه قرينة داخلية، صريحة ومصاحبة، تفيد التضعيف فقط كما أن أكثر ألفاظ التركيب موافقة لذلك، كما تقدمت.

وهناك قرينة داخلية أخرى منفصلة وهي قول آخر من أبي حاتم قال: ما أشبه حديثه بحديث عمر بن أبي بكر المؤملي والواقدي الزهري (" والعباس بن أبي شملة) وعبد العزيز بن عمران الزهري، وهم ضعفاء مشايخ أهل المدينة) وهؤلاء الخمسة قد وصفهم كما ترى بالضعف فقط، ولكن في غير هذا الموضع وصف كلا من الواقدي ويعقوب الزهري بما يفيد أنهما متروكان عنده ("ووصف عبد العزيز بن عمران بتركيب مشابه للتركيب الذي معنا في وصف ابن زبالة، لكن العبرة في القرينة بما وصف الخمسة

به في حالة ذكره لمشابهة ابن زبالة لهم، وقد اقتصر على الضعف فقط،

فيفيد ذلك وصفه لابن زبالة في هذا القول بالضعف فقط مثل وصفه لهم.

كما أنه في العلل سئل عن حديث من طريقه فقال: هذا حديث منكر وابن زباله ضعيف.

فهذه ثلاث قرائن داخلية، متفقه على التضعيف فقط لابن زبالة عند أبي حاتم، ولم أجد عنه في غير التركيب المذكور ما يقتضي شدة تضعيفه له، وبذلك يترجح الأخذ من هذا التركيب ما يقتضي الضعف فقط، لتأييد القرائن الداخلية له، وعليه يترجح أيضا أن أكثر أقوال أبي حاتم على أن « ابن زبالة » عنده ضعيف فقط، لا متروك وقد اقتصر الذهبي في الميزان على صدر هذا التركيب فقط وهو عبارة وواهي الحديث، وهذا من عيوب الاختصار، حيث أفاد شدة تضعيف أبي حاتم له فقط، وهو خلاف الراجح من عبارته كما ترى.

قال أحمد بن صالح المصري في راوي معين: كان ثقة، في حديثه تخليط، وخلاف!) ومقتضى هذا أنه يضعفه من جهة ضبطه، فينصرف وصفه له بالثقة إلى عدالته وصدقه، وبقية الأقوال أكثرها على تضعيفه الشديد مجملا، أو مفسرا بما يرجع إلى سوء الضبط، حتى قال ابن عدي: وعامة ما يرويه، يخالف في ذلك، والضعف على رواياته بين، مع الشهادة له بسلامة حفظه للفقه.

٣.الربيع بن صبيح السعدي:

قال فيه يعقوب بن شيبة رجل صالح، صدوق، ثقة، ضعيف جدا » فأولها: وهو قوله: «رجل صالح » يفيد عدالة الدين فقط، وثانيها: وهو «صدوق » يفيد عند الإطلاق العام: العدالة خفة الضبط. وثالثها: وهو «ثقة » يفيد العدالة مع تمام الضبط. ورابعها: وهو وضعيف جدا يفيد الضعف الشديد مجملا، دون

تصريح بسببه، غير أن ذكره مع الألفاظ السابقة يجلعها قرينة تطرف هذا الضعف إلى جهة الضبط دون العدالة.

ومقتضى وصف الربيع بهذا التركيب، اختلاف درجة حديثه بين ضعف باعتبار الوصف الأول، وحسن ذاتي باعتبار الثاني، وصحة ذاتية باعتبار الثالث، وضعف شديد باعتبار الوصف الرابع. وهذا تعارض ظاهر.،

فنحتاج إلى ما يدفعه، والسبيل إلى ذلك هو القرائن، وأقرب ما لدينا منها هو الوصف بالضعف الشديد، ضمن التركيب نفسه، فيعد قرينة داخلية مصاحبة، تقتضي صرف المعارض لها في هذا التركيب عن ظاهره الاصطلاحى، وهذا المعارض هو لفظ وصدوق » وثقة، لأن كلا منهما بمفرده يفيد اصطلاحا الاحتجاج بالراوي كما قدمت، في حين تقتضي العبارة الرابعة عدم الاحتجاج ولا الاعتبار به، أما العبارة الأولى الدالة على عدالة الدين، فيمكن الجمع بينها وبين العبارة الأخيرة بحمل تلك الأخيرة على شدة ضعف ضبط الربيع مع عدالة دينه. بل كثيرا ما تكون الأولى من أسباب الأخيرة، حيث يؤدي استغراق الأوقات بعد الفرائض، في النوافل الأخرى، إلى الانشغال عن تعاهد المرويات بالحفظ والمذاكرة والكتابة وقد جاء من القرائن الخارجية المتعلقة بحال الربيع ما يؤيد هذا، وبالتالي يمكن صرف لفظي « صدوق وثقة » في هذا التركيب عن معناهما الاصطلاحي، إلى كونهما لتأكيد جانب عدالة الربيع في الدين وعلو كعبه في ذلك وقد ذكر الإمام الترمذي « الربيع » هذا ضمن من اختلف فيهم من أهل الحديث، فبعضهم ضعفهم من جهة حفظهم، ووثقهم أخرون لجلالتهم وصدقهم، وإن كانوا قد وهموا فيما رووا) وعليه يمكن القول بأن خلاصة حال الربيع هذا عند يعقوب بن شيبة من تنوع الثقة إلى ثقة في الدين

وثقة في الرواية.

٤ .عبد الرحمن بن محمد بن زياد:

قال فيه ابن سعد: « كان شيخا ثقة كثير الغلط، ومن القرائن الخارجية التي تساعد في دفع التعارض الظاهري في هذا التركيب وصف الذهبي « لعبد الرحمن » هذا بقوله: « ثقة يغرب فصرف الوصف بكثرة الغلط إلى وجود روايات قليلة لهذا الراوي تفرد بها، فعدت من غرائبه، وبقي وصفه بالثقة فيما عداها وبذلك لا يكون هناك تناقض في وصف الراوي بالتركيب السابق من ابن سعد، بناء على تفسير الذهبي له. يحمل كل لفظ من التركيب على جانب من حال الراوي، بناء على ما تفيده القرائن، أما أبو حاتم فأشار لرفع التعارض بوجه آخر فقال: صدوق إذا حدث عن الثقات ويروي عن المجهولين أحاديث منكره فيفسد حديثه وهناك رسالة ماجستير مطبوعة بعنوان « الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم إعداد الأخ الدكتور صالح بن حامد الرفاعي، طبع مركز البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة سنة ١٤١٣ هـ وبمطالعتها يظهر أن وصف مثل هؤلاء الرواة بالتوثيق والتضعيف معا، ليس تناقضا، في الواقع، ولكن قائله من المتقدمين أو المتأخرين، يشير به إلى الجمع بين أقوال مختلفة في حال الراوي، بحمل كل منهما على جانب من حاله، حملا للمطلق على المقيد.

ومن يرد أمثلة أكثر يرجع لكتاب الدكتور أحمد معبد.

[انتهى تلخيص كتاب ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل]

الفصل الرابع

تلخيص كتاب

(التعديل الضمني عند المحدثين والأصوليين)

للدكتور صلاح أحمد محمد موسى

التعديل الفعلي أو الضمني

التعديل الضمني مصطلح مركب من جزئيين: التعديل، والضمني. عرفنا التعديل سابقا:

أما الضمني:

فهو في اللغة نسبة إلى الضمن، والضمن هو داخل الشيء، وباطنه. قال الجوهري في الصحاح: فهمت ما تضمنه كتابك، أي: ما اشتمل عليه وكان في ضمنه. وأنفذته ضمن كتابي، أي في طيه. وقال ابن الأثير في النهاية: وفي حديث عكرمة: "لا تشتر لبن البقر والغنم مضمنا، ولكن اشتره كيلا مسمى" أي: لا تشتره، وهو في الضرع؛ لأنه في ضمنه.

ويمكن تعريف التعديل الضمني أخذا مما تقدم بأنه نسبة الراوي إلى العدالة بغير اللفظ الصريح.

الفرق بين التعديل الصريح، والتعديل الضمني:

الفرق بينهما يؤخذ من تعريفهما، وقد تقدم تعريف التعديل الضمنى، وأما التعديل الصريح فيمكن تعريفه بأنه نسبة الراوي إلى العدالة باللفظ الدال عليها دلالة المطابقة كقولهم: فلان ثقة، أو متقن، أو نحو ذلك.

حكم التعديل الضمني:

التعديل الضمني حجة عند علماء الحديث، والأصول، ومسلك معتمد عندهم في إثبات عدالة الرواة كالتعديل الصريح. يؤخذ ذلك من تصريحهم به،

ومن صنيعهم في كتبهم.

من أوضح العبارات في حجيته قول إمام الحرمين في البرهان": التعديل والجرح يقعان على وجهين: أحدهما: التصريح، والثاني: الضمن.

وقول الزركشي في الجوامع (التعديل يحصل بالتزكية الصريحة بأن يقول: هو عدل، ويذكر سببه، فيقول: لأني رأيت منه كذا، أو لا يذكره إن لم نوجبه، ثم قال: ويحصل بالضمني، وهو الذي ذكره المصنف لغموضه.

ومن ذلك أيضا قول أبي زرعة العراقى في الغيث الهامع: قد يكون التعديل بالتصريح بعدالته، وقد يكون بالتضمن. اهـ

فهذه الأقوال وغيرها تدل على أن التعديل الضمني حجة كالتعديل الصريح.

لكن الصريح مقدم على الضمني.

نص على ذلك الآمدي في الإحكام في أصول الأحكام في وجوه الترجيحات، وعبارته: أن تكون تزكية أحدهما بصريح المقال، والآخر بالرواية عنه، أو بالعمل بروايته، أو الحكم بشهادته، فرواية من تزكيته بصريح المقال مرجحة على غيرها؛ لأن الرواية قد تكون عمن ليس بعدل، وكذلك العمل بما يوافق الرواية والشهادة قد تكون بغيرها، وهو موافق لها، ولا يكون ذلك بهما، ولا كذلك التزكية بصريح المقال. اهـ.

وكذلك ذكر السبكي في الإبهاج في شرح المنهاج أن الآمدي وغيره جزموا بأنه يرجح صريح المقال في تزكية الراوي على التزكية المأخوذة من العمل بروايته، والحكم بشهادته.

وذكر السبكي في هذا الموضع أن ما يؤخذ من كلام البيضاوي من تقديم التزكية المأخوذة من العمل برواية الراوي على التزكية بصريح المقال لا يسلم؛ لأن الأولى مختلف فيها بخلاف الثانية.

وكذلك أيضا ذكر الزركشي في البحر المحيط في وجوه الترجيح أن منها كون الراوي معدلا بصريح التزكية، فيرجح على المعدل بالحكم بالشهادة؛ لأن عدالته ضمنية.

وجه الإفادة من التعديل الضمني:

الراوة نوعان: نوع عرف جرحهم، أو عدالتهم، ونوع لم يعرف فيه جرح، ولا تعديل، وفائدة التعديل الضمني في النوعين هي معرفة عدالة الراوي عند صاحب التعديل الضمني، وقد نص على ذلك في النوع الثاني الذهبي كما نقل السخاوى عنه في فتح المغيث أنه قال في طرق ثبوت العدالة: ومن ذلك إخراج البخاري ومسلم لجماعة ما اطلعنا فيهم على جرح، ولا توثيق، فهؤلاء يحتج بهم؛ لأن الشيخين احتجا بهم.

طرق التعديل الضمني، وحكم كل طريق:

طرق التعديل الضمني عشرة:

الطريق الأول: تخريج حديث الراوي في كتاب من الكتب التى التزمت الصحة في مقام الاحتجاج، والاستدلال.

الطريق الثاني: تحسين العالم حديث الراوي، أو تصحيحه إذا كان الراوي متفردا برواية هذا الحديث؛ لأنه إذا لم يكن متفردا به فإنه يحتمل أن يكون العالم قد حكم بحسن الحديث أو بصحته باعتبار مجموع طرق

الحديث.

الطريق الثالث: عدم ذكر الراوي في شيء من كتب الضعفاء؛ لأنه يغلب على الظن أنه إما في مرتبة الثقة، أو الصدوق، أو مستور، ولكن لا يجزم بذلك، لا سيما إذا لم يكن الراوي مشهورا بالرواية.

الطريق الرابع: عدم تضعيف الراوي المترجم في كتب التراجم التى اشترطت تبيين ضعف الضعفاء من المترجمين.

الطريق الخامس: رواية الثقة عن الشخص بشرط أن يظهر أن الثقة الراوي عنه لا يروي إلا عن ثقة ظهورا بينا إما بتصريحه بذلك، أو بتتبع عادته.

الطريق السادس: رواية الثقتين عن الشخص بشرط أن يكون الاثنان لا يرويان إلا عن ثقة، أو صرحا بتوثيقه.

الطريق السابع: رواية من فوق الاثنين من الثقات عن الشخص بشرط أن يكون الاثنان لا يرويان إلا عن ثقة، أو صرحا بتوثيقه. هذا هو الراجح في هذه الطرق الثلاثة الأخيرة.

الطريق الثامن: ذكر الراوي في مصنف أفرد للثقات من الرواة؛ لأن من صنف كتابا، وأفرده للثقات وحدهم كان من فيه من الرواة المسمين عدولا عنده، ولو لم ينص على عدالتهم عند تسميتهم؛ لأن هذا موضوع الكتاب، ولا يشكل على اعتبار هذا الطريق أنه قد ينازع المصنف في عدالة من سماهم من الرواة؛ لأن المقصود أنه يستفاد من تسميته لهم في كتابه الذى أفرده للثقات أنهم ثقات عنده، ولو كانوا ضعفاء عند غيره.

الطريق التاسع: عمل العالم بخبر الراوي، أو فتواه به إذا تحقق في هذا

الطريق ما اشترط من الشروط.

الطريق العاشر: حكم الحاكم بشهادة الشاهد. يؤخذ مما تقدم أن حكم الحاكم بشهادة الشاهد إذا تحقق في هذا الطريق ما اشترط من الشروط.

الطريق الحادي عشر: حكاية إمام لتوثيق الراوي من غير تعقب بشرط وجود القرينة التى تغلب على الظن تقرير العالم لما نقله، وحكمه به.

الطريق الثانى عشر: تولى الراوي الأعمال التى تشترط فيها العدالة بشرط أن يقع ذلك في أزمنة العدل التى تراعى فيها مبادىء الإسلام، وقواعد الشريعة، ولا تسند فيها الأمور إلى غير أهلها.

حكم كل طريق:

الطريق الأول: تخريج حديث الراوي في كتاب من الكتب التي التزمت الصحة في مقام الاحتجاج، والاستدلال.

- نص على هذا الطريق ابن طاهر المقدسى، وابن دقيق العيد، وابن رشيد، والذهبى، وابن حجر، والسخاوى، والسيوطي.

يؤخذ من أقوالهم أن من التعديل الضمني المعتمد عند العلماء التخريج للراوي، لكن يشترط في ذلك شرطان:

١. أن يكون ذلك التخريج في كتاب التزم صاحبه الصحة كصحيحي البخاري، ومسلم، وصحيحي ابن خزيمة، وابن حبان، ومستدرك الحاكم، وذلك لأن الكتب الاخرى لا تشترط الرواية عن عدل فقد يروي المصنف الحديث مجرد رواية ويكون الراوي ضعيف وحتى واهي الحديث.

٢. أن يكون ذلك التخريج في مقام الاحتجاج لأنه غير مقام الاستشهاد؛ إذ ليس كل راو يصلح حديثه للاحتجاج؛ فإنما يصلح لذلك حديث الثقة ومن قاربه ممن لا ينزل حديثهم عن درجة الحسن، وأما مقام الاستشهاد فيصلح فيه من دون ذلك كما هو معلوم، فلا يكفي أن يكون الراوي قد أخرج له من التزم الصحة في كتابه، بل لا بد أن يكون قد أخرج له.

الطريق الثاني: تحسين حديث الراوي، أو تصحيحه لذاته.

المراد بهذا الطريق أن العالم إذا حسن حديثا لراو أو صححه لذاته فإن هذا يتضمن تعديلا لهذا الراوي، وحكما بأنه ممن يقال في حديثهم: حسن.

- نص على هذا الطريق ابن القطان، وابن دقيق العيد، والذهبي، وابن الملقن، وابن حجر، والصنعانى.

فأما ابن القطان فإنه ذكر في بيان الوهم والإيهام الحديث الذى أخرجه الترمذي في سننه (في مكث المتوفي عنها زوجها في البيت الذي كانت تسكن فيه مع الزوج المتوفي حتى يبلغ الكتاب أجله من طريق سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة عن الفريعة بنت مالك بن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ، وقال فيه الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

ثم قال ابن القطان في رد تضعيف عبد الحق إياه في كتاب الأحكام (: الحديث صحيح:

فإن سعد بن إسحاق ثقة، وممن وثقه النسائي، وزينب كذلك ثقة، وفي تصحيح الترمذي إياه توثيقها وتوثيق سعد بن إسحاق، ولا يضر الثقة أن لا

يروي عنه إلا واحد، والله أعلم. اهـ

وأما ابن دقيق العيد فإنه ذكر في كتاب (الإمام في أحاديث الأحكام) الحديث الذى أخرجه الترمذي من حديث أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين**»، وقال: هذا حديث حسن صحيح. قال ابن دقيق العيد: هكذا في بعض الروايات، وفي بعضها: حسن.

ثم ذكر أن ابن القطان ضعف هذا الحديث بوجهين: أحدهما عنده: أن مداره على عمرو بن بجدان، ولا يعرف له حال. ثم رد ابن دقيق تضعيفه الحديث بهذا الوجه، فقال: إن كان ابن القطان قد روى من كلام الترمذي قوله: "هذا حديث حسن صحيح فمن العجب كونه لم يكتف بتصحيح الترمذي في معرفة حال عمرو بن بجدان مع تفرده بالحديث؛ فأي فرق بين أن يقول: هو ثقة، أو يصحح حديثا انفرد به؟

وأما الذهبي فإنه قال في الموقظة: الثقة: من وثقه كثير، ولم يضعف. ودونه من لم يوثق، ولا ضعف. فإن خرج حديث هذا في الصحيحين فهو موثق بذلك، وإن صحح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيد أيضا، وإن صحح له كالدارقطني والحاكم فأقل أحواله حسن حديثه. اهـ.

وقال في الميزان في ترجمة أبي عمير بن أنس بن مالك: قال ابن القطان: لم تثبت عدالته، وصحح حديثه ابن المنذر، وابن حزم، وغيرهما، فذلك توثيق له، فالله أعلم.

وأما ابن حجر فإنه ذكر في التلخيص الحبير!الحديث الذى رواه الشافعي في

الأم عن ابن عيينة عن أبي سعد سعيد بن المرزبان عن نصر بن عاصم عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ في أخذ الجزية من المجوس، وقال الشافعي: وحديث نصر بن عاصم عن علي عن النبي ﷺ متصل، وبه نأخذ. اهـ

قال ابن حجر: وهذا كالتوثيق منه لسعيد بن المرزبان. اهـ

وروى ابن حجر أيضا في الأمالي المطلقة، من طريق أبي عاصم عن أبي نعامة العدوى عن عبد العزيز بن بشير عن سلمان بن عامر أنه أتى النبي ﷺ - فقال: إن أبي كان يقرى الضيف، ويصل الرحم، ويفعل، ويفعل، فهل ينفعه ذلك؟ قال: مات قبل الإسلام؟ قال: نعم. قال: لا ينفعه ذلك، ولكن يجزى به في عقبه، فلن يخزوا أبدا، ولن يذلوا أبدا، ولن يفتقروا أبدا.

ثم قال: هذا حديث غريب أخرجه أبو داود في كتاب القدر المفرد من رواية أبي عاصم بهذا الإسناد. وأبو نعامة اسمه عمرو بن عيسى، وهو من رجال الصحيح، وكذا سائر رواته إلا عبد العزيز بن بشير، فقال علي بن المديني: إنه مجهول. وأما ابن حبان فذكره في ثقات التابعين، وقد صحح الحاكم الحديث المذكور، فأخرجه من طريق أبي عاصم أيضا"، ومقتضاه توثيق عبد العزيز عنده، والله أعلم. اهـ

وأما الصنعاني فإنه قال في توضيح الأفكار في شرح تنقيح الأنظار " لا فرق بين الإخبار بأن هؤلاء الرواة ثقات حفاظ، وبين الإخبار بأن الحديث صحيح إلا بالإجمال، والتفصيل، وكأنهم عدلوا عن التفصيل إلى الإجمال اختصارا، أو تقريبا؛ لأنهم لو عقبوا كل حديث بقولهم: رواته عدول تامو الضبط، ورووه متصلا، ولا شذوذ فيه، ولا علة" لطالت مسافة الكلام، وضاق نطاق الكتاب الذي يؤلفونه عن الاستيفاء لأحاديث الأحكام فضلا عما سواها من الأحاديث،

على أن هذا التفصيل لو جاءوا به لا يخلو عن الإجمال؛ إذ لم يذكر فيه كل راو على انفراده بصفاته، بل التحقيق أن قولهم:

عدل" مراد به: آت بالواجبات، مجتنب للمقبحات، محافظ على المروءات، فهو أيضا غير مفصل للمراد كما ذكرناه. اه

الخلاصة: لا شك أن تحسين حديث الراوي، أو تصحيحه من طرق التعديل، والتوثيق الضمني لما تقدم، ولكن هذا محمول على أن الراوي الذى حكم بعدالته وتوثيقه بهذا الطريق متفرد برواية هذا الحديث؛ لأنه إذا لم يكن متفردا به فإنه يحتمل أن يكون العالم قد حكم بحسن الحديث أو بصحته باعتبار مجموع طرق الحديث.

الطريق الثالث: عدم ذكر الراوي في شيء من كتب الضعفاء:

- نص على هذا الطريق ابن دقيق العيد، والزيلعى، وابن حجر.

فأما ابن دقيق العيد فإنه نقل في الإمام " قول ابن حزم في المحلى في حديث رواه أسد بن موسى: أسد منكر الحديث لا يحتج به، ثم رد ذلك من وجوه: أحدها: قوله: ولم نر فيما بين أيدينا من عتب الضعفاء والمتروكين له ذكرا، وأبو أحمد بن عدي شرط أن يذكر في كتابه كل من تكلم فيه متكلم، وقد ذكر فيه جماعة من الأكابر، والحفاظ " لذلك، ولم يذكر أسد فيمن خرج في كتابه، ثم قال: يقتضي شرط ابن عدي أنه ثقة، أو صدوق، ولم ير فيه قدحا لأحد. اهـ.

وأما الزيلعى فإنه نقل في نصب الراية!" كلام ابن دقيق العيد، وسكت.

وأما ابن حجر فإنه ذكر في آخر لسان الميزان أن من أراد الكشف عن الراوي فلم يجده في هذا الكتاب لا في أصله، ولا في فصل التجريد الذى ألحقه

به فهو إما ثقة، أو مستور.

ثم ذكر أحمد بن محمد بن سعيد أبا العباس الهمداني المعروف بابن عقدة، وصدر ترجمته بقوله: كان صاحب معرفة، وحفظ، ومقدما في هذه الصناعة، إلا أني رأيت مشايخ بغداد مسيئين الثناء عليه، ثم ختمها بقوله: ولم أجد بدا من ذكره؛ لأني شرطت في أول كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تكلم فيه متكلم، ولا أحابي، ولولا ذلك لم أذكره للفضل الذي كان فيه من الفضل، والمعرفة.

الخلاصة: حاصل ما تقدم نقله عن العلماء أن الراوي إذا لم يذكر في شيء من كتب الضعفاء فهو إما في مرتبة الثقة، أو الصدوق، أو مستور. لكن يرد على ذلك أن استيعاب الرواة الضعفاء في المصنفات التي صنفت فيهم – وإن اشترطه المصنف، أو ادعاه – قد لا يسلم.

لكن لا شك أن عدم ذكر الراوي في شيء من كتب الضعفاء يغلب على الظن أنه إما في مرتبة الثقة، أو الصدوق، أو مستور، فهو من طرق التعديل والتوثيق الضمني، ولكن لا يجزم بذلك، لا سيما إذا لم يكن الراوي مشهورا بالرواية.

الطريق الرابع: عدم تضعيف الراوي المترجم في كتب التراجم التي اشترطت تبيين ضعف الضعفاء من المترجمين

المراد بهذا الطريق أن المصنف إذا اشترط في كتابه الذى صنفه في التراجم أن يذكر ضعف من ضعف من المترجمين في كتابه كان هذا دليلا على أن المسكوت عنهم ممن ترجمهم ليسوا بضعفاء عنده.

○ أشار إلى هذا الطريق الحافظ في لسان الميزان في ترجمة سمانة بنت حمدان بن موسى الأنبارية ١٩٠/ ٤/ ٣٦٧٤، فقال: وقد روى عنها الإسماعيلي في معجمه، ولم يتكلم فيها مع اشتراطه تبيين أحوال شيوخه.

وقال أيضا في ترجمة محمد بن حبان بن الأزهر الباهلي البصري ٥٠/ ٧/ ٦٦٢: وقد ذكره الإسماعيلي في معجمه، وأخرج له حديثا، ولم يتكلم فيه مع اشتراطه تبيين أحوال شيوخه. اهـ

هذا الطريق لا شك في اعتباره لما تقدم من أن اشتراط المصنف ذكر ضعف الضعفاء من المترجمين في كتابه دليل على أن من ترجمه، ولم يذكر فيه ضعفا ليس بضعيف عنده، لكن هذا لا يقتضى عدم ضعفه عند غيره، بل قد يكون المصنف لم يعرفه حق المعرفة، وغيره اطلع على شأنه، وحاله، فوجده ضعيفا، أو شديد الضعف، أو كذابا وضاعا.

الطريق الخامس والسادس والسابع: رواية الثقة عن الشخص أو الثقتين أو الأكثر من ثقة عن رجل، المراد بهذا الطريق، أنهم لا يصرحون بتوثيقه، فلا يقول الواحد منهم مثلا: حدثني فلان، وهو ثقة؛ لأن ذلك من التوثيق الصريح، والكلام في التوثيق الضمني.

رواية الثقة عن الراوي:

القول الأول: وهو الراجح، أن ذلك تعديل منه له إذا كانت عادته أن لا يروي إلا عن ثقة، فإن كان يروى عن الثقات وغيرهم لم يكن ذلك تعديلا له، ويعرف أن الراوي لا يروي إلا عن ثقة إما بتصريحه أو عادته في الرواية، والقرائن الكاشفة عن سيرته فيها بشرط أن لا تختلف عادته في بعض الأحوال.

لكن ذكر البيهقي في المدخل أنه قد يوجد في رواية بعضهم الرواية عن بعض الضعفاء لخفاء ضعفه عليه وظهوره لغيره كرواية مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو عند غيره ضعيف.

القول الثاني: أن ذلك ليس تعديلا منه له. وهو قول أكثر العلماء من أهل الحديث، وغيرهم منهم أبو حاتم الرازي؛ فإن ابنه سأله عن رواية ينظر في ذكر هذا القول الأول ومن قال به وتسمية من عادتهم أن لا يرووا إلا عن ثقة.

قال ابن ابي حاتم: سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفا بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولا نفعه رواية الثقة عنه، ثم قال: سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن الرجل مما يقوي حديثه؟ قال: إي لعمري. قلت: الكلبي روى عنه الثوري. قال: إنما ذاك إذا لم يتكلم فيه العلماء. اهـ

لكن يحتمل أن يكون مراده أن رواية الثقة عن الرجل المجهول تنفعه، وتقوى حديثه بنقله من دائرة الجهل إلى دائرة المعرفة، فيصير الرجل معروفا بعد أن كان مجهولا، وأما العدالة فشيء آخر لا يحصل له بمجرد روايتهم واستدل لهذا القول بأن رواية الثقة عن الراوي تتضمن التعديل؛ إذ الظاهر أنه لا يروي إلا عن عدل، والظاهر أيضا أنه لو روى عن غير العدل وعلم فيه جرحا لذكره لئلا يكون غاشا في الدين.

ورد هذا القول الخطيب بأن الراوي الثقة قد يروى عن غيره، وهو لا يعلم عدالته، ولا جرحه، بل قد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنهم غير مرضيين، وفي

بعضها شهدوا عليهم بالكذب.

رواية الاثنين من الثقات عن الشخص:

اختلف في رواية اثنين من الثقات فما فوق عن الشخص هل هي تعديل له، أم لا على أقوال:

القول الأول: وهو أرجحها: أنها تعديل له إذا كان الاثنان لا يرويان إلا عن ثقة، أو صرحا بتوثيقه.

القول الثاني: أنها تعديل له مطلقا. وهو قول أكثر أهل الحديث، ومنهم البزار، والدارقطني. نقل ذلك الزركشي في النكت عن الحافظ أبي عبد الله بن المواق. وعبارته – كما نقل الزركشي – بعد أن ذكر أن من المجاهيل ضربا روى عنه اثنان، فصاعدا، وربما قيل في الواحد منهم: مجهول الحال: ذهب أكثر أهل الحديث إلى قبول رواياتهم، والاحتجاج بها، منهم البزار، والدارقطني، فنص البزار في كتاب الأشربة له، وفي فوائده، وفي غير موضع على أن من روى عنه ثقتان، فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته، ونحو ذلك الدارقطني في الديات من سننه لما تكلم على حديث خشف بن مالك عن ابن مسعود في الدية ". اهـ

ونقل السخاوى أيضا في فتح المغيث! أن الدارقطني قال: من روى عنه اثنان فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته.

وعزاه ابن كثير في اختصار علوم الحديث إلى ابن حبان، فحكى عن الخطيب أن جهالة العين تزول برواية اثنين، وأنه لا تثبت عدالته بروايتهما، ثم قال: وعلى هذا النمط مشى ابن حبان، وغيره، بل أ حكم له بالعدالة بمجرد هذه الحالة. اهـ

القول الثالث: أنها ليست تعديلا له مطلقا. وهذا القول عزاه النووي في التقريب، والعراقي في ألفية الحديث إلى الجماهير من الأئمة، وأقرهما السيوطي في شرح التقريب، والسخاوى في شرح الألفية.

وممن قال به من الجماهير أبو حاتم الرازي، وأبو عيسى الترمذي، والخطيب، وأبو بكر محمد بن خلفون، وعزى إلى المحققين من أهل الحديث وغيرهم، وهو لازم قول من قال: رواية الثقات عن الراوي ليست تعديلا له.

فأما أبو حاتم الرازي، وأبو عيسى الترمذي، والمحققون من أهل الحديث، وغيرهم، فقد نقل الزركشي في النكت " أن الحافظ أبا عبد الله بن المواق قال بعد ما تقدم: وذهب المحققون من أهل الحديث، وغيرهم إلى التوقف عن الاحتجاج بهذا الضرب حتى تثبت عدالتهم. ممن ذهب إلى ذلك أبو حاتم الرازي، وأبو عيسى الترمذي.

أما أبو حاتم فإنه كثيرا ما يذكر الراوي الواحد من الرواة، ويعرفه برواية جماعة من الثقات عنه، ثم يسأل عنه، فيقول: مجهول، وقد قال في زياد بن جارية التميمي: روى عنه مكحول، ويونس بن ميسرة. شيخ

وقال الترمذي في آخر كتابه: قد روى عن أبان بن أبي عياش غير واحد من الأئمة، وإن كان فيه من الضعف، والغفلة ما وصفه أبو عوانة، وغيره، فلا يغتر برواية الثقات عن الناس.

فهذا مذهب الإمامين، وهو الذي اختاره المحققون من الأصوليين. اهـ وما استخرجه ابن المواق من صنيع أبي حاتم استخرج مثله الذهبي، فقال في تاريخ الإسلام في ترجمة داود بن يزيد الثقفي البصري عن بشر بن حرب الندبي، وعاصم بن بهدلة، وحبيب المعلم، وعنه قتيبة، وهشام بن عبيد الله

الرازي، والحكم بن المبارك، ومحمد بن أبي بكر المقدمي.
قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول ذلك، فسألته عنه، فقال: شيخ قلت: هذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولا عند أبي حاتم، ولو روى عنه جماعة ثقات، يعني أنه مجهول الحال عنده، فلم يحكم بضعفه، ولا بتوثيقه. اهـ

رواية من فوق الاثنين من الثقات عن الشخص:

اختلف في كون رواية من فوق الاثنين من الثقات عن الشخص تعديلا له على أقوال.

القول الأول: أنها تعديل له. وهو مذهب البزار، وابن القطان، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين.

فأما البزار فقد قال الزركشي في نكته على ابن الصلاح، وفي البحر المحيط!"": يخرج من تصرف البزار في مسنده التعديل إذا روى عنه كثير من العدول؛ فإنه يقول في مسنده كثيرا في التعديل: تفرد به فلان، وقد روى عنه الناس. اهـ

هذا حاصل كلام الزركشي في الكتابين، ولكنى وجدت للبزار هذه العبارة في موضع من مسنده مقرونة بالتضعيف؛ إذ ذكر ثلاثة أحاديث من طريق يوسف بن عطية عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ ثم قال: وهذه الأحاديث لا نعلم رواها عن ثابت عن أنس إلا يوسف بن عطية، وهو لين الحديث، وقد روي عنه الناس.

وأما ابن القطان فإنه ذكر في كتابه بيان الوهم والإيهام، الحديث الذي ذكره عبد الحق في الأحكام، وهو الحديث الذي أخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن حبشي أن رسول الله ﷺ قال: «**من قطع سدرة صوب الله رأسه في النار**».

ثم قال في سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم، راويه عن عبد الله بن حبشي: لا تعرف له حال، وان كان قد روى عنه جماعة منهم عثمان المذكور - يعنى عثمان بن أبي سليمان راوي هذا الحديث عنه - وعبيد الله بن موهب، وابن أبي ذئب، وعبد الله بن جعفر وغيرهم. كلهم أخذ عنه هذا الحديث، ولا أعرف له من العلم غيره، وإن كان معروف البيت، والنسب، ثم قال: فالحديث من أجله حسن. اهـ

وهذا - كما ذكر الزركشي في النكت - جنوح منه إلى أن العدالة تثبت برواية جماعة من الجلة " عن الشخص، يعنى لأنه ذكر أن سعيدا هذا مجهول الحال، ثم ذكر أن جماعة رووا عنه، وهم من الجلة، ثم حسن حديثه، ولا تحسين لحديث أحد إلا بثبوت عدالته.

وأما أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان فقد قال ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه.

القول الثاني: أنها ليست تعديلا له. وهذا مذهب الترمذي؛ فإنه قال في كتاب العلل الذى في آخر السنن: وقد روى غير واحد من الائمة عن الضعفاء وبينوا أحوالهم للناس، ثم روى عن سفيان الثوري أنه قال: اتقوا الكلبى، فقيل له: إنك تروى عنه. قال: أنا أعرف صدقه من كذبه.

وعن أبي عوانة أنه قال: لما مات الحسن البصري اشتهيت كلامه، فتتبعته عن أصحاب الحسن، فأتيت به أبان بن أبي عياش، فقرأه على كله عن الحسن فما أستحل أن أروي عنه شيئا.

ثم قال: وقد روى عن أبان بن أبي عياش غير واحد من الأئمة، وان كان فيه من الضعف، والغفلة ما وصفه أبو عوانة، وغيره، فلا يغتر برواية الثقات عن

الناس؛ لأنه يروى عن ابن سيرين أنه قال: إن الرجل ليحدثني، فما أتهمه، ولكن أتهم من فوقه.

القول الثالث: أنها تعديل له إذا كان الثقات الذين رووا عنه لا يروون إلا عن ثقة، أو صرحوا بتوثيقه.

المراد أن كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوى حسن الظن بأنه لم يكن كذابا مثلا، ولا متهما بالكذب.

الطريق الثامن: ذكر الراوي في مصنف أفرد للثقات من الرواة

المراد بهذا الطريق مجرد ذكر الراوي في كتب تاريخ الثقات؛ فهذا الذى ينطبق عليه حد التعديل الضمني بخلاف ذكره في كتب تاريخ الثقات مع التزكية باللفظ؛ فذلك التعديل الصريح.

ذكر السيوطي في تدريب الراوي" أن ابن دقيق العيد نص على هذا الطريق في الاقتراح، وعبارته: قال في الاقتراح: تعرف ثقة الراوي بالتنصيص عليه من رواته، أو ذكره في تاريخ الثقات، أو تخريج أحد الشيخين له في الصحيح إلخ. هكذا نقل عنه السيوطي،

- ونص على هذا الطريق السيوطي نفسه في ألفيته في علم الحديث، فقال:

وتعرف الثقة بالتنصيص من راو وذكر في مؤلف، أفرد للثقات أو تخريج ملتزم الصحة في التخريج، وهذا الطريق لا شك في اعتباره، ودلالته على التعديل؛ لأن من صنف كتابا، وأفرده للثقات وحدهم كان من فيه من الرواة المسمين عدولا عنده، ولو لم ينص على عدالتهم عند تسميتهم؛ لأن هذا موضوع الكتاب. ولا يشكل على اعتبار هذا الطريق أنه قد ينازع المصنف في

عدالة من سماهم من الرواة؛ لأن المقصود أنه يستفاد من تسميته لهم في كتابه الذى أفرده للثقات أنهم ثقات عنده، ولو كانوا ضعفاء عند غيره.

الطريق التاسع: عمل العالم بخبر الراوي، أو فتياه به، اختلف في عمل العالم" بخبر الراوي في الأقضية، ونحوها، أو فتياه بعمل يفيد تعديله له، أم لا على أقوال:

القول الأول: أنه تعديل له.

القول الثاني: أنه ليس بتعديل له.

القول الثالث: التفصيل، فيكون تعديلا له إذا تحقق فيه ما اشترط من الشروط وأهل هذا القول يزيد بعضهم على بعض في هذه الشروط،

وحاصل ما اشترطوه أربعة:

- أن يتحقق أن مستند العالم في العمل بخبر الراوي أو الفتوى به ذلك الخبر، وليس دليل آخر وافق ذلك الخبر من متن غيره، أوإجماع، أو قياس لم يكن عمله تعديلا لراويه، ويكون اقتصاره على هذا المتن الذى ذكره إما لكونه أوضح في المراد، أو لأرجحيته على غيره، أولغير ذلك.
- أن لا يكون عمله على الاحتياط كتوقي الشبهات.
- أن يكون عمله به على سبيل الاحتجاج، فإن كان مستأنسا به لم يكن ذلك تعديلا منه لراويه.
- أن يكون عمله بخبر الراوي عملا بروايته هو لهذا الخبر، لا برواية غيره له أي ليس هناك متابعة أو شاهد.
- أن لا يكون العالم ممن يرى العمل بالضعيف، وتقديمه على القياس

كما روى عن أبي داود أنه كان يرى الحديث الضعيف إذا لم يرد في الباب غيره أولى من رأى الرجال

• أن يكون العالم ممن يشترط في الراوي العدالة المعروفة، فإن كان يقبل رواية المستور كأبي حنيفة لم يقبل منه هذا التعديل، وان كان عمله بالخبر يتضمنه.

القول الرابع: الفرق بين أن يعمل بخبر الراوي في الترغيب، والترهيب، فلا يكون تعديلا له؛ لأنه يتسامح في ذلك، فيقبل الضعيف، وبين أن يعمل به في غيرهما، فيكون تعديلا.

الراجح من هذه الأقوال: القول بالتفصيل بالشرطين

الطريق العاشر: حكم الحاكم بشهادة الشاهد.

المراد بهذا الطريق أن الحاكم إذا شهد عنده أحد، فقبل شهادته، وحكم بها، كان هذا تعديلا منه له في جانب الشهادة، وهذا يستلزم تعديله في جانب الرواية أيضا؛ إذ الشاهد والراوي يشترط في كل واحد منهما ثبوت عدالته، وضبطه لما يروى، ويخبر به.

○ نص على هذا الطريق الزركشي في البحر المحيط في الأمور التى تثبت بها عدالة الراوي، والمأخوذ من كلامه أن كون حكم الحاكم بشهادة الشاهد يقتضى تعديله له في جانب الشهادة والرواية فيه ثلاثة أقوال:

الأول: أنه يقتضي ذلك مطلقا.

قاله جماعة من علماء الأصول، بل حكى الهندي فيه الاتفاق، وذكر القاضي الباقلاني أن هذا الطريق أقوى في تعديل الراوي من تزكيته باللفظ.

ودليل هذا القول أن الحاكم لا يحكم بشهادته إلا وهو عدل عنده.

الثاني: أنه يقتضي ذلك إذا لم يكن الحاكم ممن يرى قبول الفاسق الذي لا يكذب. قاله الآمدي وذكر الزركشي أن القيد الذى ذكره قيد صحيح. اهـ

وهذا المذهب حكى ابن الحاجب في المختصر الاتفاق عليه، فقال:

حكم الحاكم المشترط العدالة بالشهادة تعديل باتفاق.

الثالث: أنه يقتضي ذلك إذا علمنا يقينا أن الحاكم حكم بشهادة الشاهد، لا بعلمه هو مثلا. قاله ابن دقيق العيد، وعليه اقتصر العبدرى.

يؤخذ مما تقدم أن حكم الحاكم بشهادة الشاهد يستفاد منه التعديل للشاهد في الشهادة، والرواية معا، وهو من التعديل الضمني، لكن يشترط في اعتبار

ذلك تعديلا ما اشترطه الآمدي، وابن دقيق العيد، وغيرهما؛ إذ لا يطمئن القلب إلى اعتباره تعديلا إلا بما اشترطوا كما هو واضح.

الطريق الحادى عشر: حكاية العالم لتوثيق الراوي من غير تعقب.

المراد بهذا الطريق أن العالم إذا نقل توثيق غيره لواحد من الرواة ولم يتعقبه بالإنكار تضمن ذلك توثيقه هو له.

اختلف في اعتبار نقل العالم كلام غيره مع سكوته عليه وعدم التبرى منه تقريرا منه له على مذهبين:

الأول: أن ذلك تقرير منه له. وهو المأخوذ من كلام الحافظ ابن حجر العسقلانى، وابن حجر الهيتمي، وغيرهم.

الثاني: أنه ليس تقريرا منه له.

الطريق الثاني عشر: تولى الراوي الأعمال التي تشترط فيها العدالة.

المراد بهذا الطريق أن الراوي إذا كان قد تولى عملا من الأعمال التي تشترط العدالة في من يولاها كأن كان مؤذنا، أو مزكيا، أو قاضيا، أو نحو ذلك، فإن هذا قاض بأنه عدل.

ولم أجد للعلماء القدامى ذكرا لهذا الطريق، ولكنى سمعت شيخنا العلامة الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم - حفظه الله تعالى - يذكر مرة أن الراوي إذا قيل في ترجمته: إنه كان يؤذن في المسجد، فإن ذلك يدل على عدالته؛ لأن الأذان من الأعمال التى تشترط العدالة في توليها.

التعليق: لا شك أن هذا الطريق معتبر، وأنه تثبت به العدالة للراوي؛ لأنه إذا تولى العمل الذى لا يتولاه إلا العدول، فذلك يقتضى كونه واحدا منهم، لكن يشترط أن يكون هذا التولي قد وقع في أزمنة العدل التي تراعى فيها مبادئ الإسلام، وقواعد الشريعة، ولا تسند فيها الأمور إلى غير أهلها كزمان الخلفاء الراشدين الأربعة رضي الله عنهم وزمان عمر بن عبد العزيز ويبلغ القاضي حالهم. اهـ

وأما الأزمنة التي تتولى فيها هذه الأعمال من غير اعتبار لذلك، فإن تولى هذه الأعمال فيها لا يدل على أن من ولى العمل متصف بالعدالة، ومقضي له بها. لا ريب في ذلك، ولا شك.

ثم إنه ينبغي التنبيه على أن الحكم للراوي بالعدالة بهذا الطريق المذكور لا يلزم منه الحكم له بالضبط في الرواية؛ لأن هذه الأعمال لا يشترط فيها من الضبط ما يشترط في الرواية، وإنما يشترط لها من ذلك ما لا يقوم العمل إلا به.

[انتهى تلخيص كتاب التعديل الضمني]

الفصل الخامس

تلخيص كتاب

(الاتصال والانقطاع)

للدكتور إبراهيم اللاحم

الاتصال والانقطاع

شروط صحة الحديث:

- عدالة الرواة.
- الضبط.
- اتصال السند.
- عدم الشذوذ والعله.

الاتصال:

وهو التأكد من سماع كل راو ممن روى عنه، ثم بعد ذلك التأكد من سماع الحديث بعينه أي عدم تدليس او إرسال الراوي.

وذلك من خلال معرفة:

- صيغ الأداء ودلالاتها.
- الرواية عن الشخص أو رواية قصته.

تنقسم صيغ أداء الراوي للحديث قسمين رئيسين:

القسم الأول: الصيغ الصريحة في الاتصال مثل أن يقول: سمعت فلانا يقول، أو حدثنا فلان، أو أخبرنا فلان، أو حدثني فلان، أو رأيت فلانا فقال كذا، ونحو ذلك من العبارات الصريحة في الاتصال بشرط:

- ألا يكون الراوي كذابا يدعي السماع ممن روى عنه ويصرح بالتحديث، وهو لم يسمع منه.

- ألا يستخدم الراوي بعض الصيغ الموهمة للسماع وهو لا يقصد ذلك، مثل خطبنا فلان، أو جاءنا فلان، أو حدثنا فلان، وهو يقصد قومه أو أهل بلده.
- ألا تكون من أخطاء الرواة، فتكون الرواية في الأصل ليس فيها تصريح بالتحديث، فيخطئ بعض رواة الأسانيد ويستبدل بها بصيغة صريحة في اللقي والساع.
- ألا تكون من أخطاء النساخ أو المطابع في العصر الحاضر.

القسم الثاني: أن تأتي الرواية بصيغة محتملة للاتصال وعدمه، وهذه الصيغ كثيرة وأشهرها: عن فلان، فيقول الراوي: حدثنا فلان عن فلان، مثل أن يقول يحيى بن سعيد القطان مثلا: حدثنا شعبة، عن قتادة، أو حدثنا شعبة، عن الحكم بن عتيبة، أو يقول الأعمش: حدثنا منصور، عن أبي وائل، عن ابن مسعود.

ومن الصيغ المحتملة للساع وعدمه: (قال)، (ذكر)، (حكى)، حدث)، وما يؤول إليها، مثل: أن فلانا قال، أو أنه ذكر... الخ.

وكونها محتملة للسماع وعدمه أمر ظاهر، لأنها تستخدم في الأمرين كثيرة، فيقول الشخص حاكيا عن شخص شيئا سمعه منه: قال فلان، ذكر فلان، كما يقول ذلك في حكاية قول شخص لم يسمعه منه، بل قد يكون بينه وبينه أزمان متباعدة، كما نقول نحن: قال رسول الله ﷺ كذا.

أما (عن) في الأغلب الأعم فإن التعبير بصيغة (عن فلان) إنما هو من التلميذ أو من دونه، إما لأن الراوي لم يذكر صيغة أصلا، فقد يبتدئ باسم شيخه مباشرة، كما يفعله كثير من الرواة، وخاصة عند الإملاء، أو يكون الشيخ بين تلاميذه، فيذكر المتن، وهم يذكرون الإسناد، أو العكس، ويسمونه الترقيع، أو للتخفيف في الكتابة.

فعن قد تكون بدل من صيغة صريحه بالسماع أو صيغة ظاهرها السماع أو تستخدم في الرواية بشكل عام دون تبديل صيغه وتستخدم عند الانقطاع.

مثال: قال عبدالله بن أحمد: "قال أبي: رأيت سنيدة عند حجاج بن محمد، وهو يسمع منه كتاب "الجامع" - يعني لابن جريج -، فكان في الكتاب: ابن جريج قال: أخبرت عن يحيى بن سعيد، وأخبرت عن الزهري، وأخبرت عن صفوان بن سليم، فجعل سنيد يقول لحجاج: قل يا أبا محمد: ابن جريج، عن الزهري، وابن جريج، عن يحيى بن سعيد، وابن جريج، عن صفوان بن سليم، فكان يقول له هكذا.

والراجح في الاسناد المعنعن قبوله عن غير المدلس فلا بد من تصريح المدلس بالسماع، وليس كل انواع التدليس.

و التصريح بالتحديث أقوى من عدمه، كما قال الخطيب: "وقول المحدث: حدثنا فلان، قال: حدثنا فلان - أعلى منزلة من قوله: حدثنا فلان، عن فلان.

الرواية عن الشخص أو رواية قصته:

التأمل في صيغة الأداء هل قصد بها الرواية عن الشخص، أو قصد بها حكاية قصة له، فيكون ذكره في المتن لا في الإسناد؟.

مثال:

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ، جَاءَ يَوْمَ الخَنْدَقِ، بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ مَا كِدْتُ أُصَلِّي العَصْرَ، حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**وَاللهِ مَا**

صَلَّيْتُهَا» فَقُمْنَا إِلَى بُطْحَانَ، فَتَوَضَّأَ لِلصَّلاَةِ وَتَوَضَّأْنَا لَهَا، فَصَلَّى العَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا المَغْرِبَ.

الحديث بإسناد آخر:

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ جَاءَ عُمَرُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ وَيَقُولُ يَا رَسُولَ اللهِ ، مَا صَلَّيْتُ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغِيبَ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَأَنَا وَاللهِ مَا صَلَّيْتُ بَعْدُ فَنَزَلَ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَمَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ بَعْدَمَا صَلَّى الْعَصْرَ**».

حكاية قصة لشخص ما تارة تكون بصيغة ظاهرة في ذلك، مثل أن يقول الراوي -كعروة بن الزبير مثلًا -: جاء أبوبكر إلى النبي ﷺ، أو دخل أبوبكر على النبي ﷺ، أو قال أبوبكر للنبي ﷺ كذا.

مثل السند الثاني.

ومعنى الظهور هنا أن مثل هذه الصيغ لا تستخدم في الرواية عن الشخص، فلم يقصد سعيد أو عروة هنا أن يحكي القصة عن أبي بكر، وإنما هو يحكي قصة أبي بكر.

وتارة تكون بصيغة فيها شيء من الخفاء، لكونها تستخدم في الرواية عن الشخص مع تغيير يسير، وذلك في صيغة (أن فلانا)، فهذه الصيغة تستخدم بغرض الرواية عن الشخص إذا قرنت بلفظ (قال) أو (ذكر) ونحوهما، فيقول الراوي - كالأعرج مثلا -: أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ.

وتستخدم أيضا في حكاية قصة للشخص، كما إذا قال الأعرج: أن أبا هريرة سلم على النبي ﷺ، أو دخل عليه، ونحو ذلك.

فإذا قصد بها الرواية فهي صيغة من الصيغ المحتملة للساع وعدمه، مثل الاتصال والانقطاع(عن) و(قال) و(ذكر) ونحوها، وإذا قصد بها حكاية القصة فليست صيغة رواية عن الشخص، وإنما هي صيغة لحكاية قصته.

ونقل ابن عبدالبر عن البرديجي قوله: " (أن) محمولة على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من طريق آخر، أو يأتي ما يدل على أنه قد شهده وسمعه".

وأوضح الأئمة – ابن المواق ومن معه – أن هذا التفريق بين (أن) إذا لم يقصد بها الرواية عن الشخص، وإنما سرد حكاية وقعت له، وبين (عن) – هو أيضا قول سائر الأئمة، كأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، والبيهقي، وغيرهم، فقد حرصوا في كلامهم على الأحاديث على النص على هذا، وضربوا أمثلة لصنيعهم.

قال ابن المواق في شرح مذهب الأئمة في الرواية ب (أن) إذا حكى الراوي بها قصة: "...، وهو أمر بين، لا خلاف بين أهل هذا الشأن في انقطاع ما يروى كذلك، إذا علم أن الراوي لم يدرك زمان القصة... ".

وأشد خفاء من حكاية قصة للشخص بصيغة (أن) هو حكايتها بصيغة (عن)، فيقول الراوي: عن فلان أنه فعل كذا، إذ ظاهر هذا أنه يروي عنه، ويسند سرد الحكاية إليه، إذ الغالب في (عن) أنها تستخدم في الرواية عن الشخص، ولذلك استوجب التنبيه هنا إلى أن بعض الرواة ربما استخدمها أيضا لا بقصد الرواية عن الشخص، وإنما بغرض حكاية قصته، وقد نص على صنيعهم هذا جماعة من الحفاظ، كسليمان بن حرب، وأحمد، وموسى، ويزيد بن هارون، والإسماعيلي وغيرهم.

والذي يصنع هذا - فيما يظهر - هو أحد رواة الإسناد بعد راوي القصة، فكما أنهم استبدلوا بصيغ الرواية الأخرى الصريحة كحدثنا وسمعت، أو أخبرت عن فلان، وغير الصريحة كقال وذكر صيغة عن - كما تقدم هذا في المبحث الأول - استبدلوا أيضا بالصيغ التي قصد بها حكاية قصة عن الشخص بصيغة (عن)، وأسندوها إلى صاحب القصة.

ولا شك أن استبدال صيغة رواية بصيغة رواية أخرى أمر مقبول، إما أن تستبدل بصيغة حكاية قصة للشخص صيغة رواية عنه ويسند ذلك إليه ففيه ما فيه، ولذا وصفه أحمد بأنهم كانوا يتساهلون فيه، كما سيأتي قريب عنه، ووصفه ابن رجب بأنه "يقع ذلك منهم أحيانا على وجه التسامح وعدم التحرير).

وربما عبر بعض الأئمة عن هذا بأنه خطأ أو وهم، أو بأن الأصح جعله

وهناك سبيلان لحمل (عن) على حكاية القصة لا على الرواية:

السبيل الأول: أن يعرف ذلك من متن الرواية، كأن يكون صاحب القصة فيها ذكر موته، فلا سبيل حينئذ إلى حملها على قصد الرواية، لاستحالة ذلك، ولهذا أمثلته).

السبيل الثاني: معرفة ذلك من الطرق الأخرى للحديث، فبعد جمع الطرق يتضح التغيير في الصيغة، وهذا هو الذي اعتني به أئمة النقد، وهو جزء من علم (علل الحديث).

ومن أمثلته ما رواه يزيد بن الهاد ويحيى بن سعيد الأنصاري - في رواية بعض أصحابه عنه - عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن عيسى بن طلحة، عن عمير بن سلمة الضمري رضي الله عنه، في قصة رجل من بهز وصيده الحمار الوحشي).

ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري في رواية بعض أصحابه، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن عيسى بن طلحة، عن عمير بن سلمة، عن الرجل البهزي).

قال إسماعيل بن إسحاق القاضي تعليقا على هذا الاختلاف: " قولهم: عن البهزي، زيادة في الإسناد، لا أنه من رواية البهزي عن النبي لا....، وقد رأيت سليمان بن حرب ينكر أن يكون عمير رواه عن البهزي، وجعل سليمان يغضب ويقول: إنها الحديث عن عمير بن سلمة، عن النبي، والذين قالوا: عن البهزي – إنما هو لأن البهزي هو صاحب القصة، لا أن عمير بن سلمة رواه عنه، وهو عندنا كما قال سليمان بن حرب... ".

وقال موسى بن هارون: " ليس الوهم فيه عندي من الجماعة الذين رووه عن يحيى فقالوا في إسناده: عن البهزي، لأن فيهم مالك بن أنس وغيره من الرفعاء، ولكن يحيى بن سعيد كان – أرى – يرويه أحيانا فلا يقول فيه: عن البهزي، ويرويه أحيانا فيقول فيه: عن البهزي، وكان هذا عند المشيخة الأول جائزة، يقولون: عن فلان، وليس هو عن رواية فلان، وإنما هو عن قصة فلان...

كيفية إثبات الإدراك أو المعاصرة.

إثبات المعاصرة: يكون بالتأكد من ولادة الراوي قبل شيخه بمدة تسمح له بالسماع منه، ويحدث صعوبة أحيانا في معرفة الإدراك للاختلاف في وفاة أو ولادة أحد الراويين، ويمكن الاستعانة بكتب الطبقات في هذه الحالة.

الطريق لمعرفة سماع الراوي:

الطريقة الأولى: النظر في ترجمة الراويين في كتب الجرح والتعديل للوقوف على أنه يروي عنه، فإن وجد في الترجمتين أو إحداهما أنه يروي عنه كانت قرينة

على الاتصال بينهما، وليس جزم بالسماع.

ولكن تنبيهات:

- ليس معنى عدم ذكر شيخ للراوي في كتب التراجم أنه لم يسمع منه لأن الكتب لم تستوعب كل الشيوخ والتلاميذ.
- ليس معنى أن فلان روى عن فلان أنه ثبت سماعه منه بل أحيانا يطلقونها على من روى بواسطه عن شخص، أو أنه روى روايات منقطعة عنه.

الطريقة الثانية: ينبغي الاستفادة من كلام أئمة النقد في سماع بعض الرواة ممن رووا عنه نفيا وإثباتا، فقد تكلموا في هذا كثيرا وتصدى بعضهم للتأليف في هذا، كما أن كلامهم منثور في كتب الرجال والتراجم والتواريخ والعلل والسؤالات.

تنبيهات:

- أحيانا يتكلم الناقد بكلام مجمل يفهم منه سماع فلان من آخر كنفي الناقد سماع راو من كل الصحابة.
- استخدام القرائن في معرفة السماع كأن يثبت الناقد السماع لنفر بعينهم وينفي من عداهم، أو لم يدرك الراوي حياة شخص معين لتأخر ولادته عن وفاه هذا الشخص فأولى أن لا يكون سمع من شخص توفي قبل الأول، وغيرها.

الطريقة الثالثة: النظر في دلائل ثبوت السماع أو نفيه، فقد بذل الأئمة جهوداً كبيرة جداً في سبيل معرفة سماع الراوي ممن روى عنه وسخروا من أجل ذلك جميع ما يلزم من سائل تعينه من نظر في الطرق وتتبع لسير الرواة ورحلاتهم وولادتهم ووفاتهم وكيفية رواية الراوي عن شخص بعينه وغير ذلك، فالغرض

الأول من هذه الجهود معرفة من أدرك ممن لم يدرك من التلاميذ لشيوخهم.

قرائن ودلائل ترجيح أو نفي السماع بعد ترجيح الإدراك والمعاصرة:

- اختلاف مكان الراويين ولا رحلة لأحدهما إلى مكان الآخر حال وجوده فيه، وتتأكد هذه القرينة مع صغر سن الراوي حين وفاة من روى عنه.
- رواية الراوي عن شخص ثم يروي عنه بواسطة، فإن الأئمة استدلوا بها كثيراً على عدم السماع، وتتأكد هذه القرينة لو جاء إدخال الواسطه في حديث واحد، لأن أحيانا يكون سماع الراوي صحيح من الراويين.
- أن يكون الراوي كثير الإرسال، وقد عرف بذلك جماعة من الرواة، فلابد من اعتبار حاله عند الترجيح، ويلتحق به من كان من بلد عرف أهله بكثرة الإرسال، كما اشتهر عن أهل الشام بالارسال.
- أن يروي الراوي عن الشخص أحاديث كثيرة، ولا يذكر في واحد منها سماعاً أو ما يدل عليه، فالأئمة يستدلون بذلك على أنه لم يسمع منه.

تنبيه:

إن الغرض من جمع دلائل إثبات السماع أو نفيه وإبرازها للباحث هو الموازنة بين أقوال العلماء عند الاختلاف أو في حال عدم الوقوف على قول لهم، لا إعادة النظر في أحكام الأئمة.

[انتهى تلخيص الفصل الأول من كتاب الاتصال والانقطاع]

الفصل السادس

تلخيص كتاب

(منهج المتقدمين في التدليس)

للدكتور ناصر الفهد

التدليس

تعريفه:

التدليس مأخوذ من (الدلس) بالتحريك وهو الظلمة، والمقصود به عندهم مطلق الإيهام، فلو روى أحد عن آخر موهما – بقصد أو بغيره – غير الحقيقة فهو تدليس في الجملة.

ويتناول صورا عدة منها:

الصورة الأولى: وهي رواية الراوي عمن لقيه وسمعه ما لم يسمعه منه.

وهذه الصورة هي الصورة المشهورة عند المتأخرين، بل خصص الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ تدليس الإسناد بها، وتبعه عليه كثير ممن جاء بعده. قال يحيى بن معين: سمعت يحيى يقول: الأعمش سمع من مجاهد، وكل شئ يروي عنه لم يسمع إنما مرسله مدلسة.

فالأعمش سمع من مجاهد أحاديث وروى عنه أحاديث لم يسمعها منه بل سمعها من غيره، قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: أحاديث الأعمش عن مجاهد عمن هي، قال: قال أبو بكر بن عياش: قال رجل للأعمش: ممن سمعته؟ في شيء رواه عن مجاهد.

الصورة الثانية: وهي رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه أو لقيه ولم يسمع منه، وهذه الصورة التي جعلها المتأخرون باسم (المرسل الخفي) وفرقوا بينها وبين التدليس اتباعا لابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ، وكثير من تدليس الثقات الحفاظ هو من هذا الجنس.

قال أحمد بن حنبل: لم يسمع سعيد بن عروبة من: الحكم، ولا من الأعمش، ولا من حماد، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ومن عبيد الله بن عمر، ولا من أبي بشر، ولا من ابن عقيل، ولا من زيد بن أسلم ولا من عمر بن أبي سلمة، ولا من أبي الزناد، قال الذهبي: وقد حدث عن هؤلاء على التدليس. اهـ.

الصورة الثالثة: رواية الراوي عمن لم يعاصره ولم يدركه إذا كانت روايته موهمة الاتصال.

قال ابن حبان عن عبد الجبار بن وائل بن حجر:

(مات أبوه وائل وأمه حامل به كل ما روى عن أبيه، ومع ذلك جعل روايته عنه مدلسه لأن رواية الابن عن أبيه موهمة للاتصال في الغالب، وإطلاق التدليس على هذه الصورة قليل، لوضوح الانقطاع في الغالب لمن لم يدركه فلا إيهام في الرواية عنه.

الصورة الرابعة: رواية الراوي من صحيفة عمن قد عاصره ولقبه أو لم يلقه.

قال ابن حبان: ما سمع عن مجاهد أحد غير القاسم بن أبي بزة نظر الحكم بن عتيبة وليث بن أبي سليم وابن نجيح وابن جريج وابن عيينة في كتاب القاسم ونسخوه ثم دلسوه عن مجاهد.

الصورة الخامسة: وهو ما يسمى (تدليس الشيوخ) وهو أن يروي عن شيخ فيسميه أو يلقبه أو يكنيه بخلاف ما يشتهر به حتى لا يعرف.

قال الدارقطني: قال مخلد بن يزيد عن ابن جريج عن محمد بن أبي عاصم عن موسى بن وردان وإنما هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى دلس ابن جريج عنه.

وهناك أنواع أخرى للتدليس كلها داخله إما في تدليس الإسناد أو الشيوخ:

١ - تدليس الإسناد:

هو رواية الراوي عمن لقيه وسمعه ما لم يسمعه منه.

٢ - تدليس الشيوخ:

تدليس الشيوخ هو أن يروي المحدث عن شيخ سمع منه حديثًا فيغير اسمه أو كنيته أو نسبه أو حاله المشهور أمره لئلا يعرف.

٣- تدليس التسوية:

أن يسمع الراوي من شيخه حديثًا قد سمعه من رجل ضعيف عن شيخ سمع منه ذلك الشيخ هذا الحديث فيسقط الراوي عنه الرجل الضعيف من بينهما ويروي عن شيخه عن الأعلى لكونه سمع منه أو أدركه،

فإذا قيل (سواه فلان) أي دلسه تسوية، والقدماء يسمونه تجويداً، يقال (جوده فلان) أي ذكر فيه من الأجواد وحذف غيرهم.

٤ - تدليس السكوت:

وهو أن يقول المدلس حدثنا،

ثم يسكت، ثم يقول: فلان.

فيظن السامع أن الشيخ الذي ذكره المدلس بعد قوله حدثنا قد سمع المدلس منه الحديث ولا يكون المدلس سمعه.

وهذا كله يفعلونه لألا يقعوا في الكذب فالراوي عدل وعنده ورع فبيحاول يروي الرواية بدون كذا وهذا ما أوقع المدلسين في الخطأ؛ لأنه لو دلس عن ضعيف وهو لا يعرف ضعفه قد ينقل شيء خطا عن رسول الله ﷺ.

٥- **تدليس العطف**:

هو أن يروي المدلس عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه ويكون المدلس قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر فيصرح عن الأول بالسماع ويعطف الثاني عليه فيوهم أنه حدث عنه بالسماع أيضاً وإنما حدث عن الأول ثم نوى قطع الكلام قال: وفلان.

وهذا شبيه بالصوره قبلها وهي السكوت

ولكن الراوي لم يسمع الحديث الا من شيخ واحد فيقرن بين الشيخين ويقول حدثني فلان وفلان وهو لا يقصد الراواي عن فلان الثاني فهذا يوهمنا انه سمع الاثنين.

٧- **تدليس البلاد**:

ويلتحق بقسم تدليس الشيوخ تدليس البلاد

كما إذا قال المصري حدثني فلان بالأندلس وأراد موضعاً بالقرافة.

٨- **تدليس الخفي**:

التدليس الخفي، لا يعرفه إلا المدقق في هذه الصناعة، ومن أمثلته أنهم اختلفوا في سماع الحسن من أبي هريرة وورد في بعض الروايات: عن الحسن حدثنا أبو هريرة، فقيل أراد حدث أهل بلدنا.

٩- **تدليس المتون**.

قال الزركشي في النكت على المقدمة (٢/ ١١٣):

تدليس المتون هو الذي يسميه المحدثون المدرج، وهو أن يدرج كلام النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كلام غيره فيظن السامع أن الجميع من كلام

النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. اهـ.

تنبيه:

كل أنواع التدليس لا تخرج عن تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ على الصحيح فهما شاملان لكل الأنواع.

والمقصود من كل ما سبق: أن كلمة (مدلس) عند المتقدمين ليست على معنى واحد فقط حتى تعطى حكماً واحداً، بل لها معان متعددة تعرف من كلامهم، فإذا وجد نص لأحد الأئمة يصف فيها أحد الرواة بأنه مدلس،

فلا بد من النظر في التدليس المراد، لأن حكم كل صورة يختلف عن الأخرى:

فالصورة الثانية والثالثة: (الارسال الخفي والانقطاع) يعرف فيه الانقطاع ولا ينظر فيها إلى الصيغة، فمتى تحقق السماع في الجملة تحقق الاتصال.

والصورة الرابعة: (الصحيفه) ينظر فيها إلى صحة وثقة الواسطة.

والصورة الخامسة: تدليس الشيوخ، يعرف فيها الاتصال ولا ينظر فيها إلى الصيغة بل يتحقق من شيخ المدلس.

وأما الصورة الأولى: ففيه تفصيل سيأتي.

ثم إن الرواة من قد يجتمع فيه أكثر من صورة من هذه الصور كابن جريج مثلاً، ومنهم من لا يعرف له إلا صورة واحدة كابن أبي نجيح وزكريا بن أبي زائدة.

فإذا تبين ما سبق: علمت أن النظر في مسألة التدليس من خلال تعريف المتأخرين فقط وهو: (أن يروي عن من لقيه وسمع منه شيئاً لم يسمعه منه

بصيغة محتملة)، يترتب عليها أخطاء من نواح عدة:

من أهمها: قصر النظر في مسألة (التدليس) على (صيغة رواية المدلس) هل (عنعن أو صرح بالتحديث)؟

فعند النظر – مثلاً – إلى (طبقات المدلسين) لابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ – وهو عمدة كثر ممن جاء بعده – نجد أنه اعتمد في تقسيمه لمراتب المدلسين على مسألة (قبول عنعنة المدلس أو ردها)، ووضع فيه جميع أو أكثر من ذكر عنه السلف أنه (مدلس)، وهذا خطأ ظاهر بناء على ما سبق من مصطلح (التدليس) عند السلف وذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن من المدلسين من لا ينظر في روايته إلى (العنعنة أصلاً) بل ينظر فيه إلى مطلق سماعه ممن فوقه فإن سمع منه وإلا فهو منقطع ولو وجد في بعض الطرق التصريح بالتحديث – لتحقق الانقطاع – وذلك كروايات الحسن وابن أبي عروبة وكثير من تدليس قتادة وأبي إسحاق السبيعي.

الوجه الثاني: أن من المدلسين من لا ينظر فيه إلى الصيغة أصلاً لأن تدليسهم تدليس شيوخ لا إسناد وذلك نحو مروان الفزاري وعطية العوفي.

الوجه الثالث: أن من المدلسين من تدليسه فيه التصريح بالتحديث وهو ما يسمى (تدليس القطع) كتدليس عمر بن علي المقدمي، فالخوف – إن وجد – فهو من تصريحه بالتحديث لا من (عنعنته).

الوجه الرابع: أن من المدلسين من لا يدلس عن شيوخ معينين كهشيم بن بشير مثلاً في روايته عن حصين، والثوري في روايته عن عدد من شيوخه كمنصور وحبيب بن أبي ثابت وسلمة بن كهيل، فحتى لو سلمت هذه الأحكام

فإنها لا تغني مطلقاً عن النظر في تراجم المدلسين الموسعة.

معرفة المدلسين:

عني الأئمة رَحِمَهُمُ اللَّهُ ببيان الرواة المدلسين في كتبهم وسؤالاتهم وكلامهم على الحديث، وتعتبر معرفة المدلسين على قسمين:

القسم الأول: مصادر أصلية

وأعني بها كتب الأئمة المتقدمين كتواريخ البخاري، وكمسائل الإمام أحمد وعلله، وكعلل ابن المديني وسؤالاته، وسؤالات ابن معين، وكتب ابن أبي حاتم، وعلل الدارقطني، وكتب ابن حبان، وكامل ابن عدي وضعفاء العقيلي وغيرها من كتب المتقدمين، بالإضافة إلى كتب السنة الأصلية كالصحاح ونحوها.

والقسم الثاني: مصادر فرعية

وأعني بها كتب المتأخرين في الرجال والمدلسين كالتهذيبين والكاشف والتقريب والمدلسين للعلائي وابن حجر وسبط بن العجمي والسيوطي وغيرها.

وينبغي لمن أراد معرفة حال الراوي أن يرجع للمصادر الأصلية أولاً ولا ينقل من كتب المتأخرين فقط ما دام الرجوع لكتب المتقدمين ممكناً لثلاثة أسباب:

الأول: أن في الرجوع لكتب المتقدمين علوا في التلقي.

الثاني: أن في ذلك ممارسة لمصطلحات المتقدمين وأقوالهم وفهماً لها – بدون وسيط – ومعرفة لطريقتهم القائمة على سبر حال الراوي ومروياته بدقة

عظيمة – مع الاستعانة بشروح المتأخرين عليها.

الثالث: أن في ذلك أمنًا في التحريف أو الفهم الخاطئ الذي قد تتوارد عليه كتب المتأخرين – كما سيأتي أمثلة على ذلك إن شاء الله تعالى –.

وسوف أذكر فيما يلي نماذج لبعض الراوة المدلسين ودراسة مختصرة ومقارنة بين ما ذكر عنهم في كتب المتقدمين والمتأخرين:

الحسن البصري:

ذكره النسائي في (المدلسين)، وذكره الحاكم في (معرفة علوم الحديث) في (الجنس السادس من المدلسين) وهم: (قوم رووا عن شيوخ لم يروهم ولم يسمعوا منهم) ومثل لذلك بقوله: (أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ولا من جابر ولا من ابن عمر ولا من ابن عباس شيئًا قط).

والمتتبع لمرويات الحسن في الصحاح، وحال سماعاته ممن فوقه، وطريقة الأئمة المتقدمين في تصحيحيها وتضعيفها، وأقوال المتقدمين في تدليسه يرى أن غالب المراد به. (الصورة الثانية) وهو (الرواية عمن لم يسمع منه)، فهو من قبيل (المرسل) في الحقيقة – فلا ينظر فيه إلى (العنعنة) ولا (التحديث) بل ينظر فيه إلى كتب (المراسيل) فمن ثبت عدم سماعه منه فهو منقطع وإلا فمتصل.

وإذا انتقلنا إلى كتب المتأخرين نجد أن العلائي رَحِمَهُ اللَّهُ قد قسم المدلسين إلى خمسة أقسام بحسب قبول (عنعنتهم وردها) وجعل مرتبة (الحسن) في المرتبة الثالثة وهي (من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع وقبلهم آخرون مطلقًا).

أنه جعله تدليسًا بالمعنى الخاص (الرواية عمن سمعه ما لم يسمع منه)،

لأنه نظر فيه إلى العنعنة وأشركه مع غيره ممن قد يدلسون عمن سمعوهم والمرسل لا ينظر فيه إلى العنعنة بل إلى ثبوت السماع ـ، بينما لم يذكر المتقدمون هذا، بل تدليسه بمعنى الإرسال.

أنه جعل عنعنته متوقفًا فيها عند قوم ولم يذكرهم، ولم يذكر المتقدمون أحداً توقف في الاحتجاج بعنعنته عمن سمع منه.

قتادة: أنظر أقوال العلماء في تدليسه:

يظهر الفرق بين كلام المتقدمين والمتأخرين في الحكم على قتادة كما يلي:

الأول: أن العلائي جعل تدليسه غير إرساله، ومقصود الأئمة لمن تأمل كلامهم من تدليسه – في الغالب هو الإرسال.

الثاني: أنهما قالا: (مشهور بالتدليس) فذكراه بالشهرة، ويعنون بالتدليس (التدليس الخاص) خاصة الحافظ ابن حجر وليس كذلك كما سبق، بل هو مشهور بالإرسال.

الثالث: أن الحافظ ابن حجر قال: (مشهور بالتدليس) وذكر أن هذا وصف النسائي له، والنسائي لم يقل أنه مشهور بل قال: (ذكر المدلسين..)

ثم سردهم سرداً ولم يفصل المشهور منهم بالتدليس عن غيره.

مكحول الشامي

من الأئمة، معروف بالإرسال، وما وصفه أحد من المتقدمين بالتدليس – حسب بحثي – إلا أن ابن حبان قال (وربما دلس)، وهو يعني على الأرجح الإرسال لأن غيره لم يذكره بتدليس عمن سمع منه.

وقوله (وربما) يدل على التقيل.

فإذا انتقلنا إلى كتب المتأخرين وجدنا ما يلي:

قال العلائي:

(مكحول الدمشقي ذكره الحافظ الذهبي بالتدليس وهو مشهور بالإرسال عن جماعة لم يلقهم ويأتي فيما بعد إن شاء الله تعالى) اهـ.

وقال الحافظ (في المرتبة الثالثة) من مراتب المدلسين:

(مكحول الشامي) الفقيه المشهور تابعي يقال أن لم يسمع من الصحابة إلا عن نفر قليل ووصفه بذلك ابن حبان، وأطلق الذهبي أن كان يدلس ولم أره للمتقدمين إلا في قول ابن حبان) اهـ.

فجعله الحافظ مشهوراً بالتدليس لأنه وضعه في المرتبة الثالثة، وجعل عنعنته محل بحث من حيث القبول والرد، مع تصريحه بأنه لم يره للمتقدمين إى في قول ابن حبان، وقول ابن حبان لو كان دالاً على التدليس الخاص فإنه قد قال (وربما دلس) وهذا دال على قلته، وغايروا بين إرساله وتدليسه - كما سيظهر من صنيع العلائي - مع أن وصف لذهبي له بالتدليس إنما يقصد به الإرسال، فقد قال عنه:

(يرسل كثيراً ويدلس عن أبي بن كعب وعبادة بن الصامت وعائشة والكبار) اهـ، وهذا هو الإرسال فإنه لم يسمع من هؤلاء أصلاً.

محمد بن مسلم بن شهاب الزهري:

الحافظ، الإمام، لم أجد أحداً من المتقدمين وصفه بالتدليس، غير أن ابن حجر ذكر أن الشافعي والدار قطني وصفاه بذلك.

والذي يظهر أنهما أرادا الإرسال لا التدليس بمعناه الخاص عند

المتأخرين، أو أنهم أرادوا مطلق الوصف بالتدليس غير القادح - بمعنى أنه قد وقع منه أحياناً لأن التدليس بمعناه الخاص منه قليل جداً بالمقارنة إلى مجموع رواياته، ولنم يتردد أحداً من الأئمة في قبول روايته مطلقاً، بل هو أحد أعمدة الحديث النبوي.

وقد حصر الأئمة ما رواه عمن سمع منه ما لم يسمع منه، وهو من أهل المدينة والتدليس لا يعرف في المدينة.

وسيأتي ذلك إن شاء الله في الكلام على أبي الزبير، لهذا قال الذهبي عنه: (محمد بن مسلم الزهري الحافظ الحجة كان يدلس في النادر) اهـ، فوصفه بندرة التدليس.

ثم إذا انتقلنا إلى المتأخرين وجدنا ما يلي:

قال العلائي:

(محمد بن شهاب الزهري الإمام العلم مشهور به (أي بالتدليس) وقد قبل الأئمة قوله «عن») اهـ.

ثم بعده ابن حجر وضع الإمام الزهري في (المرتبة الثالثة) من مراتب المدلسين فقال:(محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري الفقيه المدني نزيل الشام مشهور بالإمامة والجلالة وصفه الشافعي والدار قطني وغير واحد بالتدليس) اهـ.

فنجد أنهما اتفقا على أنه مشهور به، ولم يذكره أحد من المتقدمين بذلك، ثم وضعه ابن حجر في المرتبة الثالثة وهي: (من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقاً

ومن من قبلهما) اهـ.

ويعسر إثبات تدليس الزهري (التدليس الخاص) فضلاً عن أن يشتهر به، وأما رد حديثه إلا عند ذكر السماع فلا أظنك تجد ذلك عند أحد من الأئمة المتقدمين.

بل إن ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ خالف في ذلك المتأخرين أيضاً، فإن العلائي وسبط ابن العجمي أيضاً في (التبيين في أسماء المدلسين) قد ذكرا أن الأئمة قبلوا قوله (عن).

وغيرهم من الرواة أنظر الكتاب.

رواية المدلس والعنعنة:

هل العنعنة التي تذكر في الروايات من تصرف الراوي أو تصرف من دونه من الرواة كتلاميذه أو تلاميذهم؟

هناك تراجم أخرى كثيرة في (طبقات المدلسين) تحتاج إلى إعادة نظر، ولعل هذه الأمثلة تنبيه على ما سواها.

الذي يتضح من أقوال الأئمة المتقدمين هو أن العنعنة ليست من قول المدلس أو الراوي بل هي ممن دونه.

والحديث في إثبات هذا يكون على مقامين:

المقام الأول:

هي معرفة صيغة المدلس أو الراوي عند روايته ما لم يسمعه.

يتضح من كلام المتقدمين إذا ذكروا طريقة الرواة في روايتهم ما لم يسمعوه

أنهم يأتون بألفاظ عديدة محتملة للسماع، ويندر أن يذكروا (العنعنة) من بينها، ومن الألفاظ التي ذكروها:

أولاً: أن يقول (قال فلان)، وهو كثير جداً من تصرفات المدلسين والرواة عموماً في ذكرهم ما لم يسمعوه، ومن أمثلته:

قول يحيى بن سعيد القطان: (كان ابن جريج صدوقاً فإذا قال حدثني فهو سماع،

وإذا قال: أخبرنا أو أخبرني فهو قراءة، وإذا قال: قال فهو شبه الريح) اهـ.

وقال أحمد بن حنبل: (إذا قال ابن جريج: قال فلان وقال فلان وأخبرت جاء بمناكير، وإذا قال: أخبرني وسمعت فحسبك به) اهـ.

وقال أيضاً: (إذا قل ابن جريج: قال فاحذره، وأذا قال: سمعت أو سألت جاء بشئ ليس في النفس منه شئ) اهـ.

وقال أيضاً: (كان ابن إسحاق يدلس إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد يبين إذا كان سماعاً قال: حدثني، وإذا لم يكن قال: قال) اهـ.

وقال أيضاً: (في ابن وهب – كان حديثه بعضه سماع، وبعضه عرض، وبعضه مناولة، وكان ما لم يسمعه يقول: قال حيوه، قال فلان) اهـ.

ثانياً: ومن ذلك أن يقول الراوي لما لم يسمعه (حدث فلان)، ومن أمثلته:

قول شعبة: (كنت أتفقد فم قتادة فإذا قال: سمعت أو حدثنا حفظت، وإذا قال: حدث فلان تركته) اهـ.

وقوله أيضاً (كنت أتفطن إلى فم قتادة إذا حدث، فإذا قال حدث ما قد سمع قال: حدثنا سعيد بن المسيب، وحدثنا أنس، وحدثنا الحسن، وحدثنا

مطرف، فإذا حدث بما لم يسمع قال: حدث سليمان بن يسار، وحدث أبو قلابة) اهـ.

ثالثًا: ومن ذلك أن يقول الراوي لما لم يسمعه (ذكر فلان).

ومن أمثلته: قول علي بن المديني: (لم أجد لابن إسحاق إلا حديثين منكرين: نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: (إذا نفس أحدكم يوم الجمعة)، والزهري عن عروة عن زيد بن خالد: (إذا مس أحدكم فرجه)، هذان لم يروهما عن أحد، والباقون يقول: ذكر فلان، ولكن هذا فيه حدثنا) اهـ

رابعًا: ومن ذلك أن يقول (فلان) ولا يقول قبله شيئًا،

ومن أمثلته: قول الإمام أحمد: (كل شئ يقول ابن جريج: قال عطاء، أو: عطاء، فإنه لم يسمعه من عطاء) اهـ.

خامسًا: ومن ذلك أن يقول الراوي _ حدثنا وسمعت) ثم يسكت ثم يقول فلان ولا يقصده بالتحديث الأول، ومن أمثلته:

قول الإمام أحمد (كان هشيم يومًا يقول حدثنا وأخبرنا ثم ذكر أنه لم يسمع فقال يا صباح قل لهم توسعون الطريق حتى يمر الصبي والمرأة ثم قال (٢): فلان عن يونس وفلان عن مغيرة) اهـ.

سادسا: ومن ذلك أن يقول (عن فلان)، ومن أمثلته:

قول النسائي في (بقية بن الوليد): (إن قال أخبرنا أو حدثنا فهو ثقة وإن قال (عن) فلا يؤخذ عنه لا يدري عمن أخذه) اهـ.

فيحصل مما سبق أن معظم إن لم يكن كل - ما دلسه الرواة يكون بذكر ألفاظ ليس بها العنعنة، وذلك بأن يقول (قال فلان) ونحوه، فذكر العنعنة بين

الراوي المدلس وشيخه لا يدل على أن المدلس هو الذي ذكرها، فلا يبني حكم على مجرد وجود هذه العنعنة هنا، ويتضح هذا أكثر في:

المقام الثاني:

وهو في إثبات أن العنعنة تكون من تصرفات الرواة عن المحدث لا من قول المحدث في الغالب، فمن تتبع نقول العلماء وتصرفاتهم والنظر في الأسانيد يتضح أن العنعنة في الغالب تكون من تصرفات من دون المدلس، وهذا الأمر يعتمد اعتماداً على جمع الطرق وعلى القرائن المحتفة بالأسانيد والرواة ونحو ذلك. وتغيير الصيغة التي حدث بها الراوي تكون على قسمين:

القسم الأول: الانتقال من أي صيغة حدث بها المحدث إلى العنعنة، وذلك كأن تكون صيغة أداء المدلس – أو الراوي عموماً – هي (حدثنا) أو (أخبرنا) أو (قال) ونحوها مما فيه التصريح بالتحديث أو لا، فيتصرف فيها الراوة عنه ويجعلونها بالعنعنة، وهذا الأمر كثير جداً من فعل الثقات الحفاظ ومن دونهم، والأدلة على ذلك كثيرة منها:

دلالة اللغة: فإن (عن فلان) جار ومجرور لا بد لها من متعلق، والمتعلق يكون ظاهراً في الغالب، فقول الراوي (حدثنا فلان عن فلان) يدل على أن قوله (عن فلان) متعلق بالفعل (حدثنا) فالفعل ومتعلقه قال المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ:

(اشتهر في هذا الباب (العنعنة)، مع أن كلمة (عن) ليست من لفظ الراوي الذي يذكر اسمه قبلها، بل هي من لفظ من دونه، وذلك كما لو قال همام (حدثنا قتادة عن أنس) فكلمة (عن) من لفظ (همام) لأنها متعلقة بكلمة (حدثنا) وهي من قول (همام)، ولأنه ليس من عادتهم أن يبتدئ فيقول

(فلان...) كما ترى بعض أمثلة ذلك في بحث التدليس من (فتح المغيث) وغيره، ولهذا يكثر في كتب الحديث إثبات (قال) في أثناء الإسناد قبل (حدثنا) و(أخبرنا)،

وذلك في نحو قول البخاري: (حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان قال حدثنا يحيى بن سعيد) وكثيراً ما تحذف فيزيدها الشراح أو قراء الحديث ولا تثبت قبل كلمة (عن)، وتصفح إن شئت (شرح القسطلاني على صحيح البخاري)، فهذا يتضح قول همام (حدثنا قتادة عن أنس) لا يدري كيف قال قتادة (فقد يكون قال (حدثني أنس) أو (قال أنس) أو (حدث أنس) أو (ذكر أنس) أو (سمعت أنسًا) أو غير ذلك من الصيغ التي تصرح بسماعه من أنس أو تحتمله، لكن لا يحتمل أن يكون قال (بلغني عن أنس) إذ لو قال هكذا لزم همامًا أن يحكي لفظه أو معناه مدلسًا كأن يقول (حدثني قتادة عمن بلغه عن أنس) وإلا كان همام مدلسًا تدليس التسوية وهو قبيح جداً وإن خف أمره في هذا المثال لما يأتي في قسم التراجم في ترجمة الحجاج بن محمد. اهـ.

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي:

(سمعت عبد الرحمن بن إبراهيم دحيمًا قال: ثنا الوليد (هو ابن مسلم) قال: كان الأوزاعي إذا حدثنا يقول: ثنا يحيى قال: ثنا فلان: قال: ثنا فلان حتى ينتهي، قال الوليد: فربما حدثت كما حدثني، وربما قلت عن عن تخفننًا من الأخبار) اهـ

وهذا ظاهر في أن الراوي هنه وهو (الوليد) يعنعن ما صرح فيه شيخه وشيخ شيخه بالتحديث

وقال الخطيب البغدادي:

(وإنما استجاز كتبه الحديث الاقتصار على العنعنة لكثرة تكررها ولحاجتهم إلى كتب الأحاديث المجملة بإسناد واحد فتكرار القول من المحدث ثنا فلان عن سماعه من فلان يشق ويصعب لأنه لو قال أحدثكم عن مساعي من فلان حتى يأتي على أسماء جميع من أسند الخبر إلى أن يرفع إلى النبي ﷺ وفي كل حديث يرد مثل ذلك الإسناد لطال واضجر وربما كثر رجال الإسناد حتى يبلغوا عشرة وزيادة على ذلك وفيه إضرار بكتبة الحديث وخاصة المقلين منهم والحاملين لحديثهم في الأسفار ويذهب بذكر ما مثلناه مدة من الزمان فساغ لهم الأجل هذه الضرورة استعمال عن فلان) اهـ.

ما ذكره الأئمة عن طريقة تدليس الرواة وصيغهم في ذكر ما لم يسمعوه وقد سبق ذكرها فيما سبق، وهي تبين أن طريقة الرواة عند تحديثهم بما لم يسمعوه وأنهم يقولون في الغالب (قال لان)، ثم إذا دهبت تنظر في أكثر رواياتهم لرأيتها بالعنعنة.

القسم الثاني من أقسام تغيير الرواة للصيغة، التصريح بالتحديث أو السماع في موضع لم يصرح فيه المحدث بذلك

وهذا على قسمين أيضاً:

الأول: من خفيفي الضبط ومن عرف عنهم بالتساهل:

وهذا يحصل منهم كثيراً ومن أمثلة ذلك: ما ذكره أبو حاتم عن أصحاب بقية بن الوليد أنهم يتساهلون في نسبة قول (حدثنا) إلى بقية.

وذكر الإسماعيلي أيضاً عن الشاميين والمصريين أنهم يتساهلون في

التحديث ونص على يحيى بن أيوب أيضاً، وقال أحمد: (كان سجية في جرير بن حازم يقول: حدثنا الحسن قال: حدثنا عمرو بن تغلب، وأبو الأشهب يقول: عن الحسن قال بغلني أن النبي ﷺ قال لعمرو بن تغلب) اهـ.

الثاني: من الثقات الحفاظ:

وهذا قد يحصل قليلاً ويكون من الأوهام التي تعرض للثقة وتدخل في الحديث المعل، ومن أمثلة ذلك:

قال يحيى بن معين:

(أخطأ عبد الرحمن بن مهدي يوماً فقال: حدثنا هشيم قال: حدثنا منصور، ولم يكن هشيم سمعه من منصور) اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب:

(قد ذكر ابن المديني: أن شعبة وجدوا عليه غير شئ يذكر فيه الأخبار عن شيوخه ويكون منقطعاً) اهـ.

ومن ذلك عدد من الأحاديث التي صرح فيها الراوي الثقة بوجود التحديث ويكون

الصحيح خلافه عند عدد من الأئمة.

فمن مجموع ما سبق يتضح ما يلي:

- أن العنعنة تكون غالباً من تصرف الرواة عن المدلس لا من قول المداس، وعندها
- فالحكم بكون هذه العنعنة منه مطلقاً خطأ.
- أن الحكم بأن المدلس أو الراوي عموماً - قد صرح بالتحديث لمجرد

وجود هذا التصريح في بعض الطرق مطلقـًا خطأ.

والأمر يعود في ذلك كله إلى النظر في الأسانيد والرجال والاعتبار والقـرائن وهذا لايضبط بضابط مطلق يكون مطرداً في جميع الحالات.

وهذا كله يؤكد أن الأخذ بالضوابط فقط من دون نظـر في الطـرق والأسـانيد واعتبار الروايات ومقارنتها – كما هو منهج كثير من المعاصرين في الحكم على رواية المدلس – خطأ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[انتهى تلخيص بعض أجزاء كتاب منهج المتقدمين في التدليس]

تنبيه الجامعة
غفر الله لها

لكل باحث طريقه معينة في دراسة الأسانيد وليس هناك قاعدة مطردة أو ثابته لتطبيقها مباشرة، فلو بحثت عن الطرق فستجدها كثيرة جدا، منها المطول والممل ومنها المختصر الذي لا نستفيد منه أكبر فائدة، ومنها المتوسط ومنها ومنها ومنها...

فالمهم:

أن تعرف قواعد دراسة الأسانيد ثم تختار الطريقة التي تناسبك من خلال:

- معرفة كيفية الوصول لطرق الحديث.
- كيفية الوصول لتراجم الرواة وأقوال النقاد فيهم بأي طريقة سواء تطبيقات أو كتب او غيرها المهم أن تصل.
- كيفية دراسة اتصال الرواة فيما بينهم بأي طريقة، المهم أن تعرف هل سمع فلان من فلان؟

وهناك طرق مختلفة لكتابة ما تم التوصل اليه:

فمن الناس من يجمع كل طرق الحديث أمامه ثم يدرس طريق طريق ويدرس كل راو في الاسناد فيدرس تراجم الرواة جميعها حتى المشهورين منهم والصحابة فيصل بالترجمة للطريق الواحد لخمس صفحات وبالتالي جميع الطرق قد تأخذ منه ١٥٠ صفحة، ثم يدرس اتصال كل راو عمن روى عنه حتى لو لم ينص أي ناقد على عدم السماع وهذا في وجهة نظري ممل ولا داعي له في

وقتنا الحالي.

ومنهم من يسوق الطرق ثم يصيغ التخريج ويكتفي بذكر الغير مشهور من تراجم الرواة ويترجم له سواء ثقة أو غير ثقة، ثم ينص على عدم سماع فلان من فلان فقط، واذا لم يكن هناك أي كلام على عدم السماع، لا يتناول عنصر السماع أصلا لأن الاتصال متحقق ولم يتكلم أحد عن الانقطاع في هذا الحديث، وهذا في وجهة نظري معتدل.

ومنهم من يصيغ التخريج دون سوق الطرق ويكتفي بوجودها أمامه في الشاملة مثلا أو مصدر خارجي ثم عند دراسة التراجم يكتفي فقط بترجمة الراوي المتكلم فيه في الاسناد، فيقول مثلا الحديث من هذا الطريق ضعيف لذاته لوجود فلان وهو ضعيف وقد نص على ضعفه كلا من وينقل اقوال العلماء فيه، ثم يقوم بدراسة الأسانيد الأخرى دراسة نظرية فقط دون أن يوثق أي كلمه فيها ويقول والحديث صحيح لغيره لمتابعة فلان وهو ثقة..

ومنهم من يستخدم اسلوب مختلف تماما

المهم ليس كيفية الوصول للنتيجة ولكن المهم أن تصل للنتيجة بأي طريق أقرب وأيسر لك. ولكن يجب أن يكون علميا اكثر فلو نظرنا للمتقدمين مثلا ستجد طريقتهم مختصره مع وصول المعلومة للقارئ فتراهم ينصون على أن الحديث منكر لوجود فلان ولكن أصل الحديث صحيح لروايته من طرق أخرى صحيحه.

أمثلة من كتب المتقدمين:

مثال ١: من كتاب علل الترمذي:

٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، أَخْبَرَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ ، عَنْ كَاتَبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلِهِ ، سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ

فَقَالَ: لَا يَصِحُّ هَذَا ، رُوِيَ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: حُدِّثْتُ عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ ، عَنْ كَاتَبِ الْمُغِيرَةِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا وَضَعَّفَ هَذَا. وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ فَقَالَ: نَحْوًا مِمَّا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ.

مثال ٢: من كتاب العلل لابن أبي حاتم:

وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الحَسَن بن زياد اللُّؤْلُئِيُّ عَنِ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ أَبِي الزُّبَير، عن جابر بن عبد الله؛ قَالَ: كنَّا نَبيعُ سَراريَنا وأُمَّهاتِ أَوْلادِنَا عَلَى عَهْد رَسُول اللهِ ﷺ وَهُوَ حيٌّ بَيْنَ أظهُرنا، لا يُنكِرُ ذَلِكَ عَلَيْنَا؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: هُوَ حديثٌ مُنكَرٌ، والحسنُ بنُ زِيَادٍ ضعيفُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بثقة ولا مأمون.

لو تلاحظ أن دراسة الإسناد في سطر واحد فقط!! ومع ذلك أفاد القارئ.

مثال ٣: علل الدارقطني:

"سُئِل عَن حَديث آخَر من حَديث ابن عَباس، عَن أَبي بَكر: أَن النَّبي ﷺ قال: «**العائِد في هِبَتِه كالكَلب يَعُود في قَيئِهِ**»".

فقال: يَرويه الوَليد بن سَلَمة الأُرْدُني، وهو مَترُوك الحَديث، عَن عُمر بن قَيس سَندَل وهو ضَعيف أَيضًا ويَضطَرِب في إِسناده،

فمَرَّةً يَرويه عَن عَطاء، عَن ابن عَباس، عَن أَبي بَكر.

ومَرَّةً يَرويه عَن عَطاء، عَن سَعيد بن المُسَيَّب، عَن أَبي بَكر.

ومَرَّةً يَرويه، عَن الزُّهْري، عَن سَعيد بن المُسَيَّب، عَن أَبي بَكر.

حَدثنا أَحمَد بن عَبد الله الوَكيل، حَدثنا إِسحاق بن الضَّيف، قال: حَدثنا الوَليد بن سَلَمة، حَدثنا عُمر بن قَيس، عَن الزُّهْري، عَن سَعيد بن المُسَيَّب، عَن أَبي بَكر الصِّدِّيق، عَن النَّبي ﷺ بِذَلك.

ولا يَصِح هَذا عَن أَبي بَكر، والوَليد بن سَلَمة ذاهِب الحَديث. ورَواه الحارِث بن مَنصور، عَن عُمر بن قَيس، عَن عَطاء، عَن جابر، عَن أَبي بَكر مَوقوفًا.

التعليق:

لو لاحظتم أن الدارقطني اكتفى فقط بالراوي الذي عليه محل الخلاف أو الضعف في الحديث، وهذه هي طريقة المتقدمين أيضا وكلما تأخر الزمن كلما كثر عدد السطور!! فالكل يتكلم بحسب عقلية طلابه فتلاميذ ابن ابي حاتم أقرب من تلاميذ الدارقطني فكلما نزل التلميذ في المستوى كلما احتاج للتوضيح اكثر.

مثال ٤ من كتاب العلل المتناهية في الأحاديث الواهية:

انظر صفحة (١١١) من الجزء الأول.

ستجد أن المؤلف درس أسانيد بَابُ ثَوَابِ مَنْ حَفِظَ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا.

في ١٢ صفحة بهذه الطريقة:

١. جمع أولا طرق الأحاديث كلها مرتبه تحت بعضها على حسب الصحابي ومن روى عنه في ٨ صفحات.

٢. ثم درس الأسانيد فقال:

قَالَ الْمُؤَلِّفُ: هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَقَدْ كَذَّبَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُ وَقَدْ رَوَاهُ دُحَيْمٌ هَذَا وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الأَسَدِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ وَلا أَرَى التَّخْلِيطَ إِلا مِنْ دُحَيمٍ.

وَأَمَّا حَدِيثُ مُعَاذٍ.

قَالَ ابْنُ حَبَّانَ: مُحَمَّدُ بْنُ إبراهيم الشامي يضع الحديث لا يَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ وَأَمَّا حسين بن علوان.

قال ابْنُ عَدِيٍّ: وَابْنُ حَبَّانَ يَضَعُ الحديث وقال الدارقطني: مَتْرُوكٌ وَقَالَ لا يَثْبُتُ مِنْ طُرُقِهِ شَيْءٌ وَأَمَّا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أبي زياد عن معاذ.

قال ابْنُ حَبَّانَ: إِسْمَاعِيلُ دَجَّالٌ لا يَحِلُّ ذِكْرُهُ فِي الْكُتُبِ إِلا عَلَى سَبِيلِ الْقَدْحِ فِيهِ وَقَالَ الدارقطني: كَذَّابٌ مَتْرُوكٌ وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي الدرداء ففي الإشارة عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ هَارُونَ.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: الرَّازِيُّ مَتْرُوكٌ وَقَالَ السَّعْدِيُّ دَجَّالٌ كَذَّابٌ وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: يَضَعُ الْحَدِيثَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ فَإِسْنَادُهُ مُظْلِمٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ هُوَ وَأَبُوهُ قَدْ ضعفهما الدارقطني وَقَالَ يَحْيَى يَزِيدُ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَقَالَ النَّسَائِيُّ مَتْرُوكٌ وَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُعَاوِيَةَ فَقَالَ يَحْيَى لا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَفِي طَرِيقِهِ الأَوَّلِ ابْنُ عُلاثَةَ. قَالَ ابْنُ حَبَّانَ: يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الثِّقَاتِ لا يَحِلُّ الاحْتِجَاجُ بِهِ وَفِيهِ عَمْرُو بْنُ حُصَيْنٍ.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: الرازي ليس بشيء وقال الدارقطني: مَتْرُوكٌ وَفِي الطَّرِيقِ الثَّانِي خَالِدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ.

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى ثِقَاتِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمَّا طَرِيقُ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ أَكْذَبِ النَّاسِ وَأَمَّا إِسْحَاقُ بْنُ نُجَيْحٍ فَقَالَ يَحْيَى هُوَ مَعْرُوفٌ بِالْكَذِبِ وَوَضْعِ الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ فَفِيهِ أَبُو غَالِبٍ وَاسْمُهُ حَزَوَّرٌ قَالَ النَّسَائِيُّ هُوَ ضَعِيفٌ وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: لا يُحْتَجُّ إِلا فِيمَا وَافَقَ الثِّقَاتِ وَفِيهِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ.

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: لا يَرْوِي أَحَادِيثَهُ إِلا عَلَى التَّعَجُّبِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَفِي الطَّرِيقِ الأَوَّلِ الْحَسَنُ بْنُ قتيبة وفي طريقه الثَّانِي إِسْحَاقُ بْنُ نُجَيْحٍ.

قَالَ الدارقطني: كِلاهُمَا مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ وَفِي الطَّرِيقِ الثَّالِثِ أَحْمَدُ بْنُ بَكْرٍ وَلَهُ مَنَاكِيرُ عَنِ الثِّقَاتِ وَفِي الطَّرِيقِ الرَّابِعِ إِسْحَاقُ وَذَكَرْنَاهُ. وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ

فَفِيهِ جَمَاعَةٌ مَجَاهِيلُ وكذلك حديث بْنِ عَمْرٍو. وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ فَفِي طَرِيقِهِ الأَوَّلِ حَفْصُ بْنُ جُمَيْعٍ.

قَالَ ابْنُ حَبَّانَ: كَانَ يخطىء حَتَّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتِجَاجِ بِهِ وَفِيهِ أَبَانُ وَهُوَ مَتْرُوكٌ وَفِي طَرِيقِهِ الثَّانِي: سُلَيْمَانُ بْنُ سَلَمَةَ وَقَدْ كَذَّبُوهُ وَفِي طَرِيقِهِ الثالث: أبو داؤد الأَعْمَى لا أَعْرِفُهُ وَاسْمُهُ نُفَيْعُ بْنُ الْحَارِثِ كَذَّبَهُ قَتَادَةُ وَقَالَ يَحْيَى لَيْسَ بِشَيْءٍ وَقَالَ النَّسَائِيُّ والفلاس والدارقطني هُوَ متروك وقال ابن حبان: يَرْوِي عَنِ الثِّقَاتِ الْمَوْضُوعَاتِ تَوَهُّمًا لا يَجُوزُ الاحْتِجَاجُ بِهِ وَفِي طَرِيقِهِ الرَّابِعِ: السُّدِّيُّ قَدْ ضَعَّفَهُ جَمَاعَةٌ

وَأَمَّا حَدِيثُ نُوَيْرَةَ فَفِيهِ مَجَاهِيلُ وَلا يُعْرَفُ فِي الصَّحَابَةِ اسْمُهُ نُوَيْرَةُ وَعُمَرُ بْنُ هَارُونَ كَذَّابٌ قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ هُوَ كَذَّابٌ خَبِيثٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: يَرْوِي عَنِ الثِّقَاتِ الْمُعْضِلَاتِ وَيَدَّعِي شُيُوخًا لَمْ يَرَهُمْ.

قال الدارقطني: كُلُّ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ ضِعَافٌ وَلا يَثْبُتُ مِنْهَا شَيْءٌ.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ: وَقَدْ بَنَى عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي بَيَّنَّا عِلَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَصَنَّفَ كُلٌّ مِنْهُمْ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ فِيهَا الأُصُولَ وَمِنْهُمْ مَنْ قَصَرَ عَلَى الْفُرُوعِ وَمِنْهُمْ مَنْ أَوْرَدَ فِيهَا الرَّقَائِقِ وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْكُلِّ فَأَوَّلُهُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ الْمَرْوَزِيُّ وَبَعْدُهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوسِيُّ وَأَحْمَدُ بن حرب لصاحب وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ النَّسَوِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْجَوْزَقِيُّ وَالْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ النَّيْسَابُورِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ السَّلَمِيُّ وَأَبُو نُعَيْمٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَصْفَهَانِيُّ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصَّابُونِيُّ وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ

الْأَنْصَارِيُّ وَأَبُو الْقَاسِمِ الْقُشَيْرِيُّ وَخَلْقٌ كَثِيرٌ وَأَكْثَرُهُمْ لا يَعْرِفُ عِلَلَ الْحَدِيثِ فَإِنَّا قَدْ ذَكَرْنَا عن الدارقطني أَنَّهُ قَالَ لا يَثْبُتُ مِنْهَا شَيْءٌ وَمِنْهُمْ مَنْ تَسَامَحَ بَعْدَ الْعِلْمِ لِحَثٍّ عَلَى خَيْرٍ.

وهذه الطريقة هي أقرب للمعاصرين لفهم المطلوب، نقوم بتجميع الطرق ثم نقوم بدراسة الأسانيد بما فيها من خطأ فقط، فلا نقول الاسناد هذا صحيح لوجود فلان الثقه وفلان وفلان!!

لا بل نذكر الخطأ ونوضحه فقط.

فالأفضل في ترجمة رواة السند، عدم ترجمة المشهورين كالصحابة أو من اشتهرت عدالته كمالك بن أنس وسفيان بن عيينه وسفيان الثوري وشعبة ونافع والزهري ومن عليهم مدار الاحاديث ممن اشتهر من الرواة، ثم الحكم على الحديث من خلال من نزل عن رتبة الجميع، كأن يكون جميع من في الاسناد ثقة إلا راويا واحدا ضعيف فإذا نحكم على هذا الطريق بأن إسناده ضعيف لأجل الراوي فلان لأنه ضعيف وتذكر فيه أقوال النقاد.

أو كان في الإسناد راويان صدوقان والباقي ثقات إذا نحكم على الإسناد بالحسن

أو كان الإسناد به راو ضعيف وآخر صدوق والباقي ثقات فنحكم للطريق بأنه ضعيف

فالحكم يكون لأقل درجة في الإسناد.

مراحل دراسة الإسناد بعد التخريج(١)

تعيين الرواة:

من خلال التطبيقات: تطبيق جامع الحرمين الشريفين، والمكتبة الشاملة خدمة التراجم مع احتمال الخطأ بنسبة ١ ٪ في تعيين الأسماء المتشابهة كسفيان وحماد.

كتب الرجال:

إذا لم تتوفر عندك التطبيقات نلجأ للكتب، وأهم الكتب المستخدمة:

- تهذيب الكمال للحافظ المزي.
- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي.
- تذكرة الحفاظ للذهبي.
- مشاهير علماء الأمصار لابن حبان.
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.
- الثقات لابن حبان.

تعيين رتبة الراوي:

تقسيم النقاد على حسب الشدة والضعف: قال الإمام الذهبي:

١. قسم منهم متشدد في الجرح متثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين

(١) انظر كتاب التخريج كما يجب أن يكون/ أمل حامد.

والثلاث ويلين بذلك حديثه فهذا اذا وثق شخصا فعض على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه إن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل بجرحه إلا مفسرا يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا هو ضعيف ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن اقرب وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون.

٢. قسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي متساهلون. وقسم كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عدي معتدلون ومنصفون.

قلت: وهذا الكلام فيه نظر، فالإمام الترمذي أحكامه التطبيقية على الرواة مقاربة لأحكام الجهابذة من النقاد أمثال البخاري والرازي وغيرهم، وللإمام الذهبي كلام على توثيق الإمام الترمذي في موضع آخر يقول أن تصحيح الترمذي وابن خزيمة جيد، أما تصحيح ابن حبان والحاكم ينزل أحيانا للتحسين، فيصحح حديث الصدوق، فسنأخذ بقول الذهبي الثاني في الترمذي بعدم تساهله، كما أنه اعتمد توثيق الترمذي في مواضع كثيرة.

ثم ذكر الذهبي أكثر من ٧٠٠ شخص ناقد يقبل منهم الجرح والتعديل في حق الرواة.

فالضابط في اختيار أقوال النقاد ما يلي:

١- صلاح الدين.

٢- حفظ الحديث والمعرفة به وبأهله.

٣- الورع، والحذر، والمبالغة في الاحتياط والتيقظ.

٤- المعرفة بأسباب الجرح والتعديل.

٥- الاعتدال والتوسط في الجرح والتعديل.

من يعتمد قوله من النقاد من المتقدمين:

١. شعبة بن الحجاج (المتوفى سنة: ١٦٠).
٢. مالك بن أنس (المتوفى سنة: ١٧٩).
٣. يحيى بن سعيد القطان (المتوفى سنة: ١٩٨).
٤. عبد الرحمن بن مهدي (المتوفى سنة: ١٩٨).
٥. أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغساني (المتوفى سنة ٢١٨).
٦. يحيى معين (المتوفى سنة: ٢٣٣).
٧. علي بن عبد الله ابن المديني (المتوفى سنة: ٢٣٤).
٨. أحمد بن حنبل (المتوفى سنة: ٢٤١).
٩. محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة: ٢٥٦).
١٠. أبو زرعة الرازي عبيد الله بن عبد الكريم (المتوفى سنة: ٢٦٤).
١١. أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس (المتوفى سنة: ٢٧٧).
١٢. النسائي أحمد بن شعيب (المتوفى سنة: ٣٠٣).

ثم من المتأخرين: ابن خزيمة والعقيلي وابن عدي وابن حبان والدارقطني والحاكم النيسابوري والخطيب البغدادي وابن عبد البر وابن عساكر والمزي والذهبي وابن حجر العسقلاني، وغيرهم من أهل الطبقات المختلفة.

نقاد يؤخذ بقولهم رغم وجود نوع بدعه كالتشيع وغيره:

١. ابن خراش ٢٨٣

٢. ابن حزم الأندلسي ٤٥٦

٣. البيهقي ٤٥٨

نقاد يؤخذ بقولهم في غير ما تعصبوا فيه:

١. الحافظ إبراهيم بن يعقوب الجوزاجاني (المتوفى سنة: ٢٥٩)، له مصنف في جرح الرواة تحامل فيه على طائفة من ثقات الكوفيين، لذا فإنه لا يقبل كلامه في كوفي إلا أن يوافق من ناقد لم يوصف بذلك.

٢. الحافظ أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي (المتوفى سنة: ٣١٠). صاحب كتاب " الكنى والأسماء " وغيره، له كلام في الرجال ونقل كثير، لكنه كان حنفياً متعصباً، وحمله ذلك على المبالغة في الجرح للمخالف لمذهبه، كما حمله على الانتصار للمذهب في موضع الغلط. فيجب الحيطة في الأخذ من أقواله.

نقاد لا يؤخذ بقولهم منفردين لضعفهم:

١. محمد الواقدي ٢٠٧

٢. أبو الفتح الأزدي ٣٧٤

٣. مسلمة بن القاسم الأندلسي ٣٥٣

فهؤلاء وأمثالهم ممن لهم كلام محفوظ عنهم في كتب الجرح والتعديل، لا يعتمد على جرحهم أو تعديلهم منفردين، فإن جاءت أقوالهم موافقة لأقوال من يعتبر قوله فلا بأس بحكايتها، وإن جاءت مخالفة فمطروحة، وإن لم يوجد لها

الموافق أو المخالف فالتعديل منهم غير كاف، والجرح يفيد التوقف في قبول رواية الراوي، لا لأجل اعتمادنا على جرح الواحد منهم، وإنما لمجيء جرحه موافقًا للجهالة بأمر ذلك الراوي، وهي قادحة لذاتها في قبول حديثه.

الكتب التي سنعتمدها:

- كتب أصلية (بالرواية).
- كتب فرعية (بالعزو).

أهم الكتب في تعيين أقوال النقاد في الراوي على حسب المؤلف:

يحيى بن معين:

- الفوائد من حديث يحيى بن معين رواية أبي بكر المروزي.
- تاريخ ابن معين رواية الدوري.
- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز.
- تاريخ ابن معين رواية الدارمي.
- تاريخ ابن معين رواية الحسين بن حبان.
- حديث يحيى بن معين رواية أبي منصور الشيباني.
- سؤالات ابن الجنيد لابن معين.
- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان).
- تاريخ هاشم بن مرثد الطبراني عن يحيى بن معين.
- موسوعة أقوال يحيى بن معين في الجرح والتعديل وعلل الحديث، ولا افضل هذه إلا إذا تعثر الرجوع للأصل، فأحيانا يكون هناك مقارنة بين راويين.

علي بن المديني:

- سؤالات بن أبي شيبة لعلي بن المديني.
- العلل لابن المديني.

أحمد بن حنبل:

- العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله.
- العلل ومعرفة الرجال رواية المروزي وغيره.
- سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل.
- سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل.

البخاري:

- التاريخ الكبير.
- التاريخ الاوسط.
- الكنى للبخاري.
- الضعفاء الصغير.

أبو زرعة الرازي:

سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي.

أبو حاتم الرازي:

- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (يسأل فيه أباه وأبا زرعة) عن الرواة.
- علل ابن أبي حاتم (يسأل فيه أباه عن علل الأحاديث وبعض الرواة).

النسائي:

- الضعفاء والمتروكون، داخل كتابه السنن الصغرى والكبرى.

العقيلي:

- الضعفاء الكبير

ابن حبان:

- الثقات.
- المجروحين.
- مشاهير علماء الأمصار.

ابن عدي:

- الكامل في ضعفاء الرجال.

الدارقطني:

- الضعفاء والمتروكين، وكتبه الأخرى في العلل وغيرها بها كلام على الاحاديث والرجال.

والروايات المتصلة داخل الكتب فيما يرويها ناقد معين إلى قائلها، كأن يذكر قول النسائي برواية ابن أبي حاتم متصلة إليه أو يذكر قول البخاري بإسناد متصل أو قول ناقد ممن ليس لهم كتب مخصصه كشعبة ومالك وسفيان وغيرهم من الرواة.

من كتب المتأخرين الجامعة لأقوال النقاد وهي كتب تنقل اقوال النقاد المتقدمين وأحيانا ترجح منها ما يذكر بإسناد ولكن حذف المصنف الإسناد

لطوله أو لم يكن لها إسناد على حسب منهج المصنف في مقدمته:

المزي:

- تهذيب الكمال.

الذهبي:

- سير أعلام النبلاء.
- الكاشف في معرفة من له رواية بالكتب الستة.
- تذكرة الحفاظ.
- تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال.
- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم.
- المغني في الضعفاء.
- ديوان الضعفاء.
- ميزان الاعتدال.
- تاريخ الإسلام.

مغلطاي:

- إكمال تهذيب الكمال.

ابن حجر:

- تهذيب التهذيب.
- تقريب التهذيب.
- لسان الميزان.

- تعجيل المنفعة.
- ولابن حجر كلام عن الرجال داخل مؤلفاته في الشروح وغيرها.

وغيرها من كتب التواريخ وكتب الشروح التي يرجح فيها الشارح قول معين.

قواعد عامة سنستخدمها عند التطبيق على تعيين معرفة الحديث وتعيين مراتبهم:

أولا: النظر للغرض الأساسي لدراسة الحديث:

- إذا كان الحديث غير معروف درجته ويجب أن نحكم على كل طريق وحده حتى نعرف الحكم النهائي للحديث، فهذا مطلوب أن نترجم لجميع رواة السند الواحد فإذا وجدناه صحيح بجميع شروطه، لا نترجم لباقي الطرق، إلا إذا وجد اختلاف، أو نص أحد النقاد على اختلاف أو علة.
- إذا كان الحديث في الصحيحين ونريد معرفة منهج الإمام في التخريج للراوي الضعيف مثلا، أو للراوي الصدوق، او المبتدع أو المختلط وغيرهم، وعلمنا عين الراوي أنه فلان، فليس مطلوب منك أن تترجم لجميع من في الإسناد، بل ستبدأ الكلام عن الراوي الضعيف أو المتكلم فيه فقط وتجمع اقوال المتقدمين في الراوي ثم المتأخرين، ثم تقوم بتخريج الحديث وبيان المتابعات والشواهد أو بما يقوي رواية الراوي وتقوم بدراسة أسانيدهم بنفس الطريقة الاولى ونكتفي بأول طريق صحيح، ونقول تابعة فلان وهو ثقة.

أحيانا نحتاج الى تعيين اسم الراوي وكنيته وتاريخ وفاته فقط، وأحيانا نحتاج لمعرفة الشيوخ والتلاميذ وأحيانا نكتفي بالاسم، على حسب الغرض، فلو كنت تدرس اختلاط راو معين ستقوم بترجمة اسمه وكنيته وتاريخ ولادته

ووفاته ورحلاته وبلده وأحيانا تحتاج أن تعرف متى دخل فلان لبلد معين وهكذا فالترجمات ليست كلها على نفس النمط.

ثانيا: عند سرد أقوال المتقدمين في راو معين ووجدت أن ناقد متأخر تعقب ناقد متقدم بكلام معين فتذكر قول المتقدم وتتبعه بتعقب المتأخر، كأن يقول ابن معين في راو أنه ضعيف وتعقبه ابن حجر مثلا أن الراوي هذا إنما ضعف في شيخ معين أو في وضع معين، وهكذا حتى يتضح مفهوم الناقد.

ثالثا: إذا كنت تترجم لراوي معين غير معروف في تحقيق بحث مثلا، اكتفي بذكر اسمه وكنيته ولقبة ووفاته وبلده وشيخين له وتلميذين وإذا كان من رجال كتب مشهوره تقول أخرج له البخاري مثلا أو النسائي وهكذا.

رابعا: إذا وجدت عند البحث في كتب ناقد معين اتفاق جميع أقواله في جميع الكتب كأن يقول على الراوي ثقة في كتاب ويقول عنه أيضا ثقة في جميع كتبه فلا تنقل القول من جميع كتبه وتقول قال ابن معين في كتابه كذا ثقه وكتابه كذا ثقه ووو**!!** هذا خطأ.

طالما اتحدت جميع الأقوال لنفس الناقد اكتفي بنقل قول واحد له، ويمكن أن تشير في الحاشية ببقية المصادر.

أما إذا اختلفت فيجب عليك ان تجمعها ثم ترجح بينها بنظام القرائن التي ذكرتها سابقا.

خامسا: إذا وجدت أن الراوي اتفق الجميع على توثيقه اكتف بقول ثلاثة أو أربعة نقاد فقط من المشهورين أمثال أبي حاتم وابن معين وأبي زرعة والبخاري وأمثالهم، وأشر الى توثيق غيرهم بالإجمال مثل أن تقول ووثقه غيرهم.

سادسا: يجب مراعاة التوثيق والتجريح المطلق والنسبي، كأن يقال عن راو ثقة إلا في روايته عن فلان، فعند اختلاف الأقوال كأن يقول ناقد أنه ضعيف يجب أن تبين وجه الضعف، وإذا وجدت حديث من رواية هذا الثقة عن هذا الشيخ فالحديث ليس صحيحا لذاته فيجب أن تفرق بين المطلق والنسبي، ومثلا أن يكون رجل مضعف في جميع الشيوخ وثبت في راو آخر وهكذا.

سابعا: مراعاة المناهج الخاصة للنقاد ومفهوم مصطلحاتهم فقد يتفق اللفظ ويختلف المقصود عند النقاد، كليس به بأس عند ابن معين، فلا تأخذ بالظاهر.

ثامنا: مراعاة التشدد والتعصب والتساهل في الأحكام، فهناك بعض الرواة متشددون وأخرون متساهلون في الأحكام فالموازنة بين الاقوال مهمة جدا.

الباب الثاني
التطبيقات العملية

الحديث الأول

قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، قَالَ: «**غُفْرَانَكَ**». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، وَأَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى، اسْمُهُ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ الْأَشْعَرِيُّ، وَلَا يُعْرَفُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٧) وعنه ابن ماجه في "سننه" (٣٠٠)
- وأخرجه النسائي في "سننه الكبرى" (٩٨٢٤) وعنه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٢٣) من طريق (أحمد بن نصر)
- وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٩٠) عن (محمد بن المثنى) وابن حبان في "صحيحه" (١٤٤٤) من طريق (عثمان بن أبي شيبة)
- وأخرجه الحاكم في "مستدركه" (٥٦٣) من طريق(معاوية بن عمرو)

كلًا من (أبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن نصر ومحمد بن المثنى وعثمان بن أبي شيبة ومعاوية بن عمرو) عن **يحيى بن أبي بكير**

- أخرجه الترمذي في "سننه" (٧) والدارمي في "سننه" (٧٠٧) والبخاري في "الأدب المفرد" (٦٩٣) من طريق **مالك بن إسماعيل**

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٢٥٥٥٠)

وأبو داود في "سننه" (٣٠) عن (عمرو بن محمد الناقد)

وابن الجارود في" المنتقى" (٤٢) عن (إسحاق بن منصور)

كلًا من (أحمد وعمرو الناقد وإسحاق بن منصور) عن **هاشم بن القاسم**

- وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤٦٣) والحاكم في "مستدركه" (٥٦٢) من طريق **عبيد الله بن موسى**
- وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤٦١) من طريق **طلق بن غنام**
- وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤٦٢) وأبو بكر النيسابوري في "الأوسط في السنن" (٣٢٥) من طريق **أبو النضر**
- وأخرجه البيهقي في "الدعوات الكبير" (٥٦) من طريق **أحمد بن خالد**

كلًا من (يحيى بن ابي بكير وهاشم بن القاسم ومالك بن إسماعيل وعبيد الله بن موسى وطلق بن غنام وأبي النضر وأحمد بن خالد) عن إسرائيل بن يونس عن **يوسف بن أبي بردة** عن **أبيه** عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

دراسة الحديث:

الحديث تفرد بروايته يوسف بن أبي بردة وهو عزيز الحديث، لم يرو إلا حديثين أو ثلاثة، جاء في ترجمته: وثقه العجلي(١)، وذكره ابن حبان في كتابه "الثقات"(٢)، وخرج حديثه ابن الجارود في " المنتقى" وارتضاه من ضمن رواته، وقال الحاكم عقب تخريجه لهذا الحديث "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، فَإِنَّ

(١) "الثقات للعجلي" ط الباز (ص: ٤٨٥)

(٢) "الثقات": (٧/ ٦٣٨)

يُوسُفَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ مِنْ ثِقَاتِ آلِ أَبِي مُوسَى وَلَمْ نَجِدْ أَحَدًا يَطْعَنُ فِيهِ، وَقَدْ ذَكَرَ سَمَاعَ أَبِيهِ مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا " وقال أيضا في حديث آخر(١): قَدِ احْتَجَّ الشَّيْخَانِ بِرُوَاةِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ آخِرِهِمْ، غَيْرَ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّهُمَا لَمْ يُهْمِلَاهُ بِجَرْحٍ وَلَا بِضَعْفٍ بَلْ لِقِلَّةِ حَدِيثِهِ فَإِنَّهُ عَزِيزُ الْحَدِيثِ جِدًّا.

وقد وثقه الترمذي توثيقا ضمنيا عندما حسن حديثه حيث قال عقب هذا الحديث: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ" فحسنه جاء مع غرابته، مما يدل على أن الراوي صدوق، وقال النووي في الأذكار(٢): ثبت في الحديث الصحيح في "سنن أبي داود" و"الترمذي" أن رسول الله ﷺ كان يقول: "غُفْرَانَك".

وقال في "شرح المهذب"(٣): وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ فَصَحِيحٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ..

وثقه الذهبي(٤)، وقال ابن حجر(٥): مقبول، وقول ابن حجر بالمقبول يدل على تلينه لحديث المتفرد منهم، ولكنه لم يتفرد بل للحديث شواهد أخرى، فقال ابن حجر في كتابه" نتائج الأفكار" بعد تخريج احاديث الباب: وبالسند الماضي قريبًا إلى الدارمي أنا مالك بن إسماعيل، قالا: ثنا إسرائيل -هو ابن يونس- عن يوسف بن أبي بردة -يعني: ابن أبي موسى- عن أبيه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: «غفرانك»، هذا حديث

(١) "المستدرك على الصحيحين" (٩٠)
(٢) "الأذكار للنووي ت الأرناؤوط" (ص: ٢٧)
(٣) "المجموع شرح المهذب" (٢/ ٧٥)
(٤) "الكاشف": (٤/ ٥٤٤)
(٥) "تقريب التهذيب": (١/ ١٠٩٢)

حسن صحيح، أخرجه أحمد عن أبي النضر، فقد صحح الحديث بقوله حسن صحيح، ثم بين أن الحديث لم يتفرد به يوسف بن أبي بردة بل له شواهد أخرى وان كان أصح شيء هو حديث يوسف.

قلت: من أقوال العلماء السابقة فالحديث حسن، وهو من باب فضائل الأعمال، والحديث يرويه عن أبيه وهذه قرينه تقوي حديث الراوي.

الحديث الثاني

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥ - (١٤٠١) وحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا بَهْزٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ عَمَلِهِ فِي السِّرِّ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا آكُلُ اللَّحْمَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ. فَقَالَ: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟ لَكِنِّي أُصَلِّي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**».

تخريج الحديث:

- أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٤٠١) عن (أبي بكر العبدي)
- وابن حبان في "صحيحه" (١٤) من طريق: (محمد بن عثمان الثقفي) كلاًهما عن (**بهز**)
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٣٩٣٥)

والبيهقي في "سننه الكبير" (١٣٥٧٩) من طريق: (**الأسود بن عامر**)

- وأخرجه البزار في "مسنده" (٦٨٠٧) من طريق: (**روح بن عبادة**)
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٤٢٦١)

والنسائي في "المجتبى" (٣٢١٧/ ٦) من طريق: (**عفان بن مسلم**)

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٣٧٣٨) عن (مؤمل بن إسماعيل)
- وأخرجه عبد بن حميد في "المنتخب من مسنده" (١٣١٨) عن (محمد

بن الفضل السدوسي)

- وأخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٧/ ٧٧) برقم: (١٣٥٧٩) من طريق: (علي بن عثمان)

كلهم عن **حماد بن سلمة**

- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٠٦٣) وابن حبان في "صحيحه" (٣١٧) من طريق: **حميد الطويل**

كلًا من (حماد وحميد) عن **ثابت** عن (**أنس**)

دراسة الحديث:

أخرج مسلم الحديث عن أبي بكر بن نافع العبدي، وهو صدوق، حسَّن له الترمذي حديث بمفرده(١)، جميع من في إسناده ثقات، حيث قال "هذا حديث حسن غريب"، وثقه الذهبي(٢)، وقال ابن حجر: صدوق، ولم أقف على توثيق له في كتب التراجم المشهورة! والراجح أنه صدوق، فالحديث من هذا الطريق **حسن**، وتابع أبا بكر بن نافع محمد بن عثمان الثقفي وهو ثقة(٣) بالرواية عن بهز، فارتقت درجة أبي بكر بمتابعة الثقة له.

وتابع بهز كلٌّ من الأسود بن عامر وروح وعفان ومؤمل ومحمد بن الفضل وعلي بن عثمان، بالرواية عن حماد بن سلمة، وتابع حماد حميد الطويل في الرواية عن ثابت عن أنس بن مالك، فالحديث صحيح بمجموع طرقه.

---

(١) جامع الترمذي: (٤٤٨)

(٢) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٤/ ٧٨)

(٣) تقريب التهذيب: (١/ ٨٧٧)

الحديث الثالث

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ:

حدثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أبو قُدَامَةَ الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ أبي عِمْرَانَ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْبَجَلِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اقْرَءُوا الْقُرْآنَ مَا ائْتَلَفَتْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ فَقُومُوا**».

تخريج الحديث:

- أخرجه سعيد بن منصور في "التفسير من سننه" (١٦٦) ومن طريقه الروياني في" مسنده" (٩٧٢) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٠١٧٦) ومسلم في "صحيحه" (٢٦٦٧) والدارمي في "سننه" (٣٤٠٤) من طريق(**أبي قدامة**)
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٨٨١٦) والبخاري في "صحيحه" (٥٠٦١) والنسائي في "سننه الكبرى" (٨٠٤٣) من طريق (**سلام بن أبي مطيع**)
- وأخرجه الدارمي في "سننه" (٣٤٠٢) والنسائي في "سننه الكبرى" (٨٠٤٤) من طريق (**هارون الأعور**)
- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٦٦٧) والدارمي في "سننه" (٣٤٠٣) من طريق(**همام**)
- وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٠٦٠) وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٥٣١) من طريق (**حماد بن سلمة**)
- وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (١٥١٩) وأبو عوانة في "مستخرجه" (٣٩٠٠) وابن حبان في "صحيحه" (٧٣٢)من طريق (**حماد بن زيد**)

▪ وأخرجه النسائي في "سننه الكبرى" (٨٠٤٢) وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (٢٩١) من طريق (**حجاج بن فرافصه**).

كلًا من (أبي قدامة وسلام وهارون وهمام وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وحجاج) عَنْ أبي عِمْرَانَ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

دراسة الحديث:

الحديث من رواية الحارث بن عبيد، وقد جاء في ترجمته: قال عمرو بن علي، عن ابن مهدي: كان من شيوخنا وما رأيت إلا جيدا، وقال يحيى بن معين: والحارث بن عبيد الإيادي بصري ضعيف الحديث، وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم: سألت يحيى بن معين، عن الحارث بن عبيد الإيادي، فقال: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه، وقال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث، وذكر مغلطاي توثيق العجلي له، وهو وهم بل الذي وثقه العجلي هو محمد بن عبيد أبو قدامة.

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس بذاك القوي، وقال في كتاب "الجرح والتعديل": صالح، وقال الساجي: صدوق عنده مناكير، وقال أبو حاتم البستي: كان شيخا صالحا ممن كثر وهمه حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا، ومع ذلك فقد ذكر أبو إسحاق الصريفيني أنه خرج حديثه في "صحيحه"، وقال الذهبي: ليس بالقوي، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، فالراجح من مجموع الأقوال أنه ضعيف، ولا يحتج بما تفرد به، وقول ابن حجر صدوق يخطئ، إنما مراده صدق ديانته، وليس روايته، وإلا فالصدوق الذي يخطئ ويلازمه الخطأ فهو الي الضعف أقرب،

فالحديث من هذا الطريق ضعيف ولكن للحديث متابعات صحيحه في صحيح مسلم عقب هذا الطريق، من رواية أبان بن يزيد العطار وهمام بن يحيى وكلًاهما ثقات أثبات، وتوبع أيضا من ثقات آخرين كما في تخريج الحديث، **فالحديث صحيح**.

الحديث الرابع

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣٢٩-حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَمَّادِ بْنِ طَلْحَةَ الْقَنَّادُ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطٌ وَهُوَ ابن نَصْرٍ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: " صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ صَلَاةَ الْأُولَى، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَهْلِهِ وَخَرَجْتُ مَعَهُ، فَاسْتَقْبَلَهُ وِلْدَانٌ، فَجَعَلَ يَمْسَحُ خَدَّيْ أَحَدِهِمْ وَاحِدًا وَاحِدًا، قَالَ: وَأَمَّا أَنَا فَمَسَحَ خَدِّي، قَالَ: فَوَجَدْتُ لِيَدِهِ بَرْدًا أَوْ رِيحًا كَأَنَّمَا أَخْرَجَهَا مِنْ جُؤْنَةِ عَطَّارٍ ".

تخريج الحديث:

- أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٣٢٩) والبزار في "مسنده" (٤٢٥٧) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣١٧٦٥) من طريق (عمرو بن حماد) عن (**أسباط بن نصر**)
- وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٩٤٤) و(١٩٠٩) والبزار في "مسنده" (٤٢٥٨) من طريق (**شعبة بن الحجاج**)

كلًّا من (أسباط وشعبة) عن سماك عن جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

دراسة الحديث:

الحديث من رواية عمرو بن حماد عن أسباط بن نصر وكلاهما متكلم فيهما،

أما عمرو بن حماد(١):

(١) "تاريخ ابن معين - رواية الدارمي" (ص: ١٥٧)، "الطبقات الكبرى": (٦/ ٣٧٣) رقم ٢٧٨١ "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم": (٦/ ٢٢٨)"، تهذيب الكمال": (٢١/ ٥٩١) "، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة": (٣/ ٥١١) "، إكمال تهذيب الكمال": (١٠/ ١٥٣)، "لسان =

قال يحيى بن معين وأبي حاتم أنه: صدوق، وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله، وخرج ابن حبان وأبو محمد الدارمي وأبو عوانة الإسفراييني حديثه في صحاحهم، وقال أبو داود: كان من الرافضة ذكر عثمان بشيء فطلبه السلطان فهرب، وقال الساجي: يتهم في عثمان، وعنده مناكير، وقال الذهبي: صدوق يترفض، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالرفض.

قلت: فالراجح انه صدوق.

وأما أسباط بن نصر(١):

قال أبو حاتم: سمعت أبا نعيم يضعف أسباط بن نصر، وقال: أحاديثه عامية سقط مقلوبة الأسانيد، قال أبو زرعة: أما حديثه فيعرف وينكر وأما في نفسه فلا بأس به، حدثنا محمد بن ادريس قال: سمعت أبا نعيم وقال له رجل سمعت من اسباط بن نصر قال كان اسباط بن نصر يقلب الحديث، حدثنا محمد قال: سمعت أبا جعفر الجمال يذكر عن أبي نعيم قال: ذكر له اسباط ين نصر فقال: هالك هو، وقال صاحب الإكمال" وعاب أبو زرعة على الإمام مسلم إخراج حديثه، فقال البرذعي: شهدت أبا زرعة ذكر كتاب الصحيح الذي ألفه مسلم بن الحجاج ثم الفضل الصائغ على مثاله فقال لي أبو زرعة: هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه فعملوا شيئا يتشوفون به ألفوا كتابا لم يسبقوا إليه ليقيموا لأنفسهم رياسة قبل وقتها، وأتاه ذات يوم وأنا شاهد رجل بكتاب

=

الميزان": (٩/ ٣٨٤)"، تهذيب التهذيب": (٣/ ٢٦٥)، "تقريب التهذيب": (١/ ٧٣٣)

(١) "الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي" (٢/ ٤٦٤)، "(تاريخ ابن معين - رواية الدوري): (١/ ٢٢٦)، "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم": (٢/ ٣٣٢)، "إكمال تهذيب الكمال: (٢/ ٦٤)، " تقريب التهذيب ": (١/ ١٢٤)

الصحيح من رواية مسلم فجعل ينظر فيه فإذا حديث عن أسباط بن نصر فقال لي أبو زرعة: ما أبعد هذا من الصحيح يدخل في كتابه أسباط بن نصر... ثم قال لي: يحدث عن أمثال هؤلاء ويترك عن محمد بن عجلان ونظرائه ويطرق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل بأن يقولوا لحديث إذا احتج عليهم به ليس هذا في كتاب الصحيح ورأيته يذم وضع هذا الكتاب ويؤنبه فلما رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب عن أسباط في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى فقال لي مسلم: إنما قلتُ صحيح وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول فاقتصر على أولئك وأصل الحديث معروف من رواية الثقات وقدم مسلم بعد ذلك إلى الري فبلغني أنه خرج إلى أبي عبد الله محمد بن مسلم بن وارة فجفاه وعاتبه على هذا الكتاب وقال له نحوا مما قاله أبو زرعة إن هذا يطرق لأهل البدع علينا فاعتذر إليه مسلم وقال: إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت: هو صحاح ولم أقل إن مالم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب ضعيف ولكني إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعا عندي وعند من يكتبه عني فلا يرتاب في صحتها ولم أقل إن ما سواه ضعيف ونحو ذلك مما اعتذر به مسلم إلى محمد بن مسلم فقبل عذره وحدثه.

وقال حرب بن إسماعيل: قلت لأحمد: كيف حديثه؟ قال: ما أدري. وكأنه ضعفه، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة والدوري والدارمي، عن يحيى بن معين:

ثقة، وقال محمد بن مهران الجمال: سألت أبا نعيم عنه، فقال: لم يكن به بأس، غير أنه كان أهوج، وقال النسائي: ليس بالقوي، قال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ يغرب.

أما حال الحديث:

لم يتابع عمرو بن طلحة على روايته عن أسباط، فالإسناد من طريق عمرو يكون حسنا لأنه صدوق، وتابع أسباط بن نصر شعبة بن الحجاج بالرواية عن سماك. فتقوت رواية أسباط بمتابعة الثقة الجليل شعبة، فالحديث من طريق شعبة رواه عبد الله بن عثمان عن أبيه وعبد الله شيخٌ لمسلم روى عنه ست روايات في الصحيح وهو ثقة حافظ، ولكن الحديث من طريقه نزل عن إسناد عمرو بن حماد، ففضل الإمام مسلم الإسناد العالي من رواية عمرو بن حماد عن أسباط بن نصر، وهذا مصداقا لقول لمسلم "إنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد بن عيسى، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات، انتهى

قلت: وقد أخرج أبو بكر ابن أبي شيبة في مصنفه – وهو شيخ الإمام مسلم – عن عمرو بن حماد عن أسباط، ولعل الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ سمع الحديث من طريق ابن أبي شيبه عن شيخه وسمعه مرة أخرى عن شيخ شيخه (عمرو بن حماد) فاقتصر على الإسناد العالي.

۞ ۞ ۞

الحديث الخامس

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥٥٦[١٣١- (٢٤٧٢)[1]]حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عُمَرَ بْنِ سَلِيطٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ كِنَانَةَ بْنِ نُعَيْمٍ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ فِي مَغْزًى لَهُ، فَأَفَاءَ اللهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: «هَلْ تَفْقِدُونَ مِنْ أَحَدٍ؟» قَالُوا: نَعَمْ، فُلَانًا، وَفُلَانًا، وَفُلَانًا، ثُمَّ قَالَ: «هَلْ تَفْقِدُونَ مِنْ أَحَدٍ؟» قَالُوا: نَعَمْ، فُلَانًا، وَفُلَانًا، وَفُلَانًا، ثُمَّ قَالَ: «هَلْ تَفْقِدُونَ مِنْ أَحَدٍ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «لَكِنِّي أَفْقِدُ جُلَيْبِيبًا، فَاطْلُبُوهُ» فَطُلِبَ فِي الْقَتْلَى، فَوَجَدُوهُ إِلَى جَنْبِ سَبْعَةٍ قَدْ قَتَلَهُمْ، ثُمَّ قَتَلُوهُ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَوَقَفَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «قَتَلَ سَبْعَةً، ثُمَّ قَتَلُوهُ هَذَا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، هَذَا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ» قَالَ: فَوَضَعَهُ عَلَى سَاعِدَيْهِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا سَاعِدَا النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَحُفِرَ لَهُ وَوُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَسْلًا.

التخريج:

- أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٤٧٢) عن (إسحاق بن عمر)
- وأخرجه ابن أبي عاصم في "الأحاد والمثاني" (٢٣٦١)

وابن حبان في "صحيحه" (٤٠٣٥) من طريق: (إبراهيم بن الحجاج)

- وأخرجه أبو داود الطيالسي في "مسنده" (٩٦٦)

وعنه أحمد في "مسنده" (١٩٧٧٨)

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٩٨١٠) عن (عبد الصمد بن عبد الوارث)

---

(١) الرقم (٢٥٥٦) ترقيم جديد لصحيح مسلم، للباحثة أمل حامد إبراهيم، سيطبع قريبًا بإذن الله.

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٩٧٨٤) عن (عفان بن مسلم)
- وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٨١٨٩)

و البزار في "مسنده" (٣٨٤٧) من طريق: (هشام بن عبد الملك)

كلهم عن (حماد بن سلمة) عن ثابت عن كنانة عن أبي برزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

دراسة الحديث:

الحديث من رواية إسحاق بن عمر بن سليط[1]، وهو أبو يعقوب الهذلي البصري مات بها في شهر شوال سنة ثلاثين ومائتين، قال عنه أبو داود: ليس به بأس، وأبوه - أيضا - ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال عبد الباقي بن قانع في كتاب « الوفيات »: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق، فالحديث من هذا الطريق حسن. ولكن تابع إسحاق كلٌّ من (إبراهيم بن الحجاج وسليمان بن داود وعبد الصمد بن عبد الوارث وعفان وهشام بن عبد الملك) -وجميعهم ثقات- بالرواية عن حماد بن سلمة، وكلٌّ من (سليمان وعبد الصمد وهشام) من شيوخ الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه ولكنه اقتصر على طريق شيخه إسحاق لعله لم يسمع الحديث من هؤلاء الشيوخ، وقد ارتقى إسحاق بدرجة من تابعه من الثقات، كما أن ألفاظ روايته موافقه لنفس ألفاظ روايات شيوخه الذين لم يخرج لهم، فلم يؤثر التخريج له على الحديث. **فالحديث صحيح**.

---

(١) "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم": (٢/ ٢٣٠)، "تهذيب الكمال": (٢/ ٤٦٠)، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة": (٢/ ١٠١)، "سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل" (ص: ٢٩٥)، "إكمال تهذيب الكمال": (٢/ ١٠٥)، "تهذيب التهذيب": (١/ ١٢٥)، "تقريب التهذيب": (١/ ١٣٠)

الحديث السادس

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١- (٢٩٦٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ - وَاللَّفْظُ لِإِسْحَاقَ، قَالَ عَبَّاسٌ: حَدَّثَنَا، وقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا - أَبُو بَكْرٍ الْحَنَفِيُّ، حَدَّثَنَا بُكَيْرُ بْنُ مِسْمَارٍ، حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: كَانَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ فِي إِبِلِهِ، فَجَاءَهُ ابْنُهُ عُمَرُ، فَلَمَّا رَآهُ سَعْدٌ قَالَ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شَرِّ هَذَا الرَّاكِبِ، فَنَزَلَ فَقَالَ لَهُ: أَنَزَلْتَ فِي إِبِلِكَ وَغَنَمِكَ، وَتَرَكْتَ النَّاسَ يَتَنَازَعُونَ الْمُلْكَ بَيْنَهُمْ؟ فَضَرَبَ سَعْدٌ فِي صَدْرِهِ، فَقَالَ: اسْكُتْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ، الْغَنِيَّ، الْخَفِيَّ**».

التخريج:

- أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٩٦٥) وأبو يعلى في "مسنده" (٧٣٧) وأحمد في "مسنده" (١٤٤١) والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٦٠٥٠) من طريق (بكير بن مسمار)
- وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٧٤٩) والطبراني في "الأوسط" (٤٢٢٦) من طريق: (شريك بن عبد الله بن أبي نمر)

كلاهما عن (**عامر بن سعد**)

- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٥٢٩) والبزار في "مسنده" (١١٨٨)

من طريق: (**عمر بن سعد بن أبي وقاص**) كلاهما عن (سعد بن أبي وقاص)

دراسة الحديث:

الحديث من رواية بكير بن مسمار(١)، قال عنه البخاري: بكير بن مسمار أخو مهاجر بن مسمار، روى عنه أبو بكر الحنفي، في حديثه بعض النظر. قال ابن عدي: والذي قاله البخاري هو كما قال: روى عنه أبو بكر الحنفي أحاديث لا أعرف فيها شيئا منكرا، وعندي أنه مستقيم الحديث، فاستغني عن أن أذكر له حديثا لاستقامة حديثه، ولأن من روى عنه صدوق، [وأرجو أنه لا بأس به]، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره العقيلي في "جملة الضعفاء"، وكذلك أبو محمد بن الجارود، وأبو بشر الدولابي، وأبو العرب، وقال ابن حبان في كتاب "الثقات": وليس هذا بكير بن مسمار الذي يروي عن الزهري، ذاك ضعيف، ومات بكير هذا سنة ثلاث وخمسين ومائة. وقال في كتاب "المجروحين": روى أبو بكر الحنفي، وقد قيل: إنه بكير الدامغاني الذي يروي عن مقاتل بن حيان، وهو قليل الحديث، وليس هو أخو مهاجر بن مسمار، ذاك مدني ثقة، وقال أبو أحمد بن عدي: مستقيم الحديث، وقال الذهبي: فيه شيء، وقال ابن حجر: صدوق.

قلت: الراجح انه صدوق، والحديث من هذا الطريق حسن، ولكن تابع بكير شريك بن أبي نمر بالرواية عن عامر بن سعد، فلم يتفرد الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ بالرواية عن بكير، فالحديث صحيح.

---

(١) "الكامل في الضعفاء": (٢/ ٢١٦)، "تهذيب الكمال": (٤/ ٢٥١)، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة": (٢/ ١٧٧)، "إكمال تهذيب الكمال": (٣/ ٣٢)، "تهذيب التهذيب": (١/ ٢٤٩)، "تقريب التهذيب": (١/ ١٧٨)

الحديث السابع

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٨٥ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُؤْتَى بِالتَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ، فَيَجِيءُ هَذَا بِتَمْرِهِ وَهَذَا مِنْ تَمْرِهِ، حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا مِنْ تَمْرٍ، فَجَعَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَلْعَبَانِ بِذَلِكَ التَّمْرِ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا تَمْرَةً فَجَعَلَهُ فِي فِيهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ، فَقَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ.

التخريج:

- أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٨٥) عن عمر بن محمد الأسدي عن أبيه

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٣٢٣٢) من طريق حفص بن عبد الله

كلاهما (محمد الأسدي وحفص) عن **إبراهيم بن طهمان**

- وأخرجه عبد الرزاق في " مصنفه" (١٠٦٩) وعنه أحمد في" مسنده" (٧٧٥٨) عن **معمر**
- وأخرجه أبو داود الطيالسي في " مسنده" (٢٦٠٤)

وابن أبي شيبة في "الأدب" وفي مصنفه" (١٠٧٠٣) وابن حبان في "صحيحه" (٣٢٩٤) من طريق (وكيع)

وأحمد في "مسنده" (٩٣٠٨) والبخاري في " صحيحه" (٣٠٧٢) من طريق

(محمد بن جعفر)

وابن زنجويه في "الأموال" (٢١٢٧) عن (النضر بن شميل)

والدارمي في "سننه" (١٦٨٢) عن (هاشم بن القاسم)

والبخاري في "صحيحه" (١٤٩١) والبيهقي في "سننه الكبرى" من طريق (آدم بن إياس)

ومسلم في صحيحه" (١٠٦٩) من طريق (معاذ العنبري)

والنسائي في "سننه الكبرى" (٨٥٩١) من طريق (خالد)

وعلي بن الجعد في "مسنده" (١١٢٢)

كلا من (الطيالسي ووكيع ومحمد بن جعفروالنضر بن شميل وهاشم وآدم بن إياس ومعاذ العنبري وخالد وعلي بن الجعد) عن **شعبة**

- وأخرجه ابن راهويه في " مسنده" (٥٢) و(٥٠٨) وأحمد في " مسنده" (٨٠١٤) و(٨٠٥٠) و(٨٤٦٥) وابن حبان في "صحيحه" (٦٣٨٢) من طريق **حماد بن سلمة**

- وأخرجه مسلم في " صحيحه" (١٠٧٧) وابن حبان في "صحيحه" (٣٢٩٥) البيهقي في "سننه الكبرى" (١٢٠٤٨) و(١٣٢٧٥) من طريق **الربيع بن مسلم**.

كلا من (إبراهيم بن طهمان ومعمر وشعبة وحماد بن سلمة والربيع بن مسلم) عن **محمد بن زياد**

- وأخرجه أبو داود في "سننه" (٤٥١٢) وابن حبان في "صحيحه" (٦٣٨١) من طريق **أبي سلمة**

كلا من محمد بن زياد وأبي سلمة عن **أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

دراسة الحديث:

الحديث أخرجه البخاري عن شيخه عمر بن محمد الأسدي عن أبيه وكلاهما متكلم فيما.

أما حال عمر(١):

قال أبو حاتم: محله الصدق، وقال النسائي: صدوق، وقال مسلمة في " الصلة ": صدوق ثقة، وذكره ابن حبان في كتاب " الثقات "، وقال: يعتبر بحديثه ما حدث من كتاب أبيه، فإن في روايته التي كان يرويها من حفظه بعض المناكير، وقال الدارقطني: لا بأس به، وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم.

أما حال أبيه(٢):

قال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن شاهين في " الثقات ": قال عثمان بن أبي شيبة: هو ثقة صدوق. قيل: هو حجة؟ قال: أما حجة فلا، وقال العجلي: كوفي لا بأس به، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: صالح يكتب حديثه، وقال يعقوب بن سفيان: محمد بن الحسن الهمداني، ومحمد بن الحسن الأسدي ضعيفان، وقال البزار، والدارقطني: ثقة، وقال الساجي: ضعيف، وقد أدركت ابنه عمر، وكتبت عنه، عن أبيه أحاديث، وقال

---

(١) "الثقات": (٨/ ٤٤٧)، "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم": (٦/ ١٣٢)، "تهذيب الكمال": (٢١/ ٤٩٧)، "إكمال تهذيب الكمال": (١٠/ ١١٥)، "تهذيب التهذيب: (٣/ ٢٥٠)، " تقريب التهذيب": (١/ ٧٢٧)

(٢) "الكامل في الضعفاء": (٧/ ٣٧٣)، تهذيب الكمال: (٢٥/ ٦٧)، "تهذيب التهذيب": (٣/ ٥٤١)، " تقريب التهذيب": (١/ ٨٣٦)

أبو جعفر العقيلي: لا يتابع على حديثه، وقال ابن عدي: حدث عنه الثقات من الناس، ولم أر بحديثه بأسا، وقال ابن حجر: صدوق فيه لين.

قلت: الراجح أنه ضعيف.

حال الحديث:

الحديث من هذا الطريق ضعيف لحال محمد الأسدي، ولكن تابع محمد الأسدي حفص بن عبد الله بالرواية عن ابن طهمان، وحفص[1] صدوق فارتقى الحديث من طريق بن طهمان لدرجة الحسن، ولكن تابع ابن طهمان كلا من شعبة ومعمر وحماد بن سلمة والربيع بن مسلم وجميعهم ثقات أثبات فالحديث صحيح بمجموع طرقه.

(١)تقريب التهذيب: (١/ ٢٥٧)

الحديث الثامن

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧٠٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الرِّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، تَقُولُ: سَمِعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ عَالِيَةٍ أَصْوَاتُهُمَا، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الآخَرَ، وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ، وَهُوَ يَقُولُ: وَاللهِ لاَ أَفْعَلُ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «**أَيْنَ الْمُتَأَلِّي عَلَى اللهِ، لاَ يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ؟**»، فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللهِ، وَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبَّ.

تخريج الحديث:

- أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٧٠٥)
- ومسلم في "صحيحه" (١٥٥٧) عن غير واحد
- والبيهقي في " سننه الكبرى" (١٠٧٣٦) من طريق: (العباس بن الفضل)
- والبيهقي في "سننه الكبرى" (١٠٧٣٦) من طريق: (الحسن بن علي)
- وأبو عوانه في "مستخرجه" (٥٢١٤) من طريق (محمد بن يحيى الزهلي وإسماعيل بن إسحاق بن حماد وإبراهيم بن الحسين الكسائي)

كلًّا من (غير واحد والبخاري والحسن بن علي والزهلي وإسماعيل بن إسحاق وإبراهيم بن الحسين) عن (إسماعيل بن أبي أويس) به.

دراسة الحديث:

الحديث تفرد به إسماعيل بن ابي أويس، قال عنه أبو أحمد بن عدي: وابن أبي أويس هذا روى عن خاله مالك أحاديث غرائب، لا يتابعه أحد عليه، وعن سليمان بن بلال، وغيرهما من شيوخه، وقد حدث عنه الناس، وأثنى عليه ابن معين، وأحمد، والبخاري يحدث عنه الكثير، وهو خير من أبيه أبي أويس، وقال عبد الوهاب بن أبي عصمة عن أحمد بن أبي يحيى عن ابن معين: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث، وقال العقيلي في الضعفاء: حدثنا أسامة الدقاق بصري سمعت يحيى بن معين يقول: ابن أبي أويس يسوى فلسين، وقال معاوية بن صالح، عن يحيى: أبو أويس وابنه ضعيفان، وقال إبراهيم بن الجنيد عن يحيى: مخلط يكذب ليس بشيء، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم، أنا ابن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن أبي أويس صدوق ضعيف العقل ليس بذلك.

وقال الدولابي في الضعفاء: سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول: ابن أبي أويس كذاب كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب، ونقل الخليلي في الإرشاد أن أبا حاتم قال: كان ثبتا في حاله، وفي الكمال أن أبا حاتم قال: كان من الثقات، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلا

وقال الدارقطني في كتاب « التجريح والتعديل »: وقيل له: لم ضعف النسائي ابن أبي أويس؟ فقال: ذكر محمد بن موسى وهو أحد الأئمة وكان أبو عبد الرحمن يخصه بما لم يخص به ولده فذكر عن أبي عبد الرحمن أنه قال: حكى لي سلمة بن شبيب عنه قال، ثم توقف أبو عبد الرحمن، قال: فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكي لي الحكاية حتى قال: قال لي سلمة بن شبيب سمعت

إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم. قال البرقاني قلت للدارقطني: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى؟ قال: الوزير كتبتها من كتابه وقرأته عليه - يعني - ابن حنزابة.

قال ابن حجر: وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه، وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة، ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح، وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات، وقال عنه صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه، وقال اللالكائي: بالغ النسائي في الكلام عليه إلى أن يؤدي إلى تركه، ولعله بان له ما لم يبن لغيره، لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف، وقال أبو الفتح الأزدي: ضعيف، وذكره الإسماعيلي في المدخل فقال: كان ينسب في الخفة والطيش إلى ما أكره ذكره. قال: وقال بعضهم: جانبناه للسنة.

قلت: الراجح أنه صدوق فلا يظن بالشيخين أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات، كما قال ابن حجر.

والذي يظهر هنا أن الحديث من أفراد إسماعيل ولكن للحديث شاهد صحيح يصحح به الحديث، أخرجه البخاري عن يحيى بن بكير بعد هذا الحدث مباشرة حيث قال:

٢٧٠٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي حَدْرَدٍ الْأَسْلَمِيِّ مَالٌ، فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ، حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، فَمَرَّ بِهِمَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: يَا كَعْبُ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ النِّصْفَ، فَأَخَذَ نِصْفَ مَا لَهُ عَلَيْهِ وَتَرَكَ نِصْفًا.

وقد بوب لهما نفس الترجمة، والذي يظهر هنا أن البخاري استشهد بمعنى الحديث وإن اختلفت القصة في ظاهرها، فترجمة الباب (هل يشير الإمام بالصلح)، وكما المعلوم عند البخاري ان فقهه في تراجمه فقد بين أن موضوع الحديثين واحد وهو صلح الإمام، فأشار النبي ﷺ في الحديث الأول على المتخاصمين بالرفق حين قال (وله أي ذلك أحب) وأشار في الحديث الثاني على كعب أن يضع شطر دينه، فحديث ابن أبي أويس صحيح.

الحديث التاسع

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٣[١٩٣ - (١٢٢)] حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمِ بْنِ مَيْمُونٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، وَاللَّفْظُ لِإِبْرَاهِيمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الشِّرْكِ قَتَلُوا فَأَكْثَرُوا، وَزَنَوْا فَأَكْثَرُوا، ثُمَّ أَتَوْا مُحَمَّدًا ﷺ، فَقَالُوا: إِنَّ الَّذِي تَقُولُ وَتَدْعُو لَحَسَنٌ، وَلَوْ تُخْبِرُنَا أَنَّ لِمَا عَمِلْنَا كَفَّارَةً، فَنَزَلَ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨]، وَنَزَلَ ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣].

التخريج:

- أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٢٢) عن (محمد بن حاتم وإبراهيم بن دينار)
- وأبو داود في "سننه" (٤/ ١٦٨) (بدون ترقيم) عن (أحمد بن إبراهيم بن كثير)
- والنسائي في "المجتبى" (٤٠١٥/ ١٩) والبيهقي في "سننه الكبرى": (١٨٢٥٩) من طريق: (الحسن بن محمد الزعفراني)

كلهم عن (**حجاج بن محمد**)

- والبخاري في "صحيحه" (٤٨١٠) من طريق: (**هشام بن يوسف**

الأبناوي)

- والحاكم في "مستدركه" (٣٥٤٣) من طريق: (بن أبي زائدة) ثلاثتهم عن ابن جريج
- والنسائي في "المجتبى" (١/ ٧٩١) برقم: (٤٠١٤/ ١٨) من طريق: عبد الأعلى بن عامر الثعلبي

كلاهما عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه.

دراسة الحديث:

الحديث من رواية حجاج بن محمد المصيصي[1]، وهو من الرواة المتكلم فيهم لتغيره بأخرة، وهو الإمام، الحجة، الحافظ، أبو محمد المصيصي، الأعور، مولى سليمان بن مجالد، ترمذي الأصل، سكن بغداد، ثم تحول إلى المصيصة، ورابط بها، ورحل الناس إليه، قال ابن حجر: ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، وذكره ابن حبان في " الثقات "، وقال: مات في يوم الاثنين ليومين من ربيع الأول سنة ست ومائتين وخرج حديثه في "صحيحه"، وذكره ابن خلفون في "الثقات" وقال أحمد بن حنبل: ما كان أضبطه، وأشد تعاهده للحروف، ورفع من أمره جدا، وقال أبو داود: بلغني أن ابن معين كتب عنه نحوا من خمسين ألف حديث، وقال علي بن الحسين بن

(١) "التاريخ الكبير": (٢/ ٣٨٠)، "الجرح والتعديل": (٣/ ١٦٦)، "الفهرست لابن النديم": (٣٧)، "تاريخ بغداد": (٨/ ٢٣٦)، " "ميزان الاعتدال": (١/ ٤٦٤)، "تذكرة الحفاظ": (١/ ٣٤٥)، "شذرات الذهب": (٢/ ١٥) "تهذيب الكمال": (٥/ ٤٥١)، "تقريب التهذيب: (١/ ٢٢٤)، "تهذيب التهذيب": (١/ ٣٦٠)، "إكمال تهذيب الكمال": (٣/ ٤٠١)، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة": (٢/ ٢٤٥)، "سير أعلام النبلاء": (٩/ ٤٤٧).

حبان: وجدت في كتاب أبي بخط يده، قال أبو زكريا يحيى بن معين قال لي المعلى الرازي: قد رأيت أصحاب ابن جريج بالبصرة ما رأيت فيهم أثبت من حجاج، قال يحيى: وكنت أتعجب منه فلما تبينت ذلك إذا هو كما قال: كان أثبتهم في ابن جريج، وقال صالح بن أحمد: سئل أبي: أيما أثبت: حجاج أو الأسود بن عامر؟ فقال: حجاج وقال عنه الذهبي: الحافظ

أما حال تغيره(١): قال إبراهيم بن إسحاق الحربي: أخبرني صديق لي قال لما قدم حجاج الأعور آخر قدمة إلى بغداد خلط، فرأيت يحيى بن معين عنده فرآه يحيى خلط فقال لابنه: لا تدخل عليه أحدا قال فلما كان بالعشي دخل الناس فأعطوه كتاب شعبة فقال: حدثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عيسى بن مريم، عن خيثمة عن عبد الله فقال له رجل يا أبا زكريا علي بن عاصم حدث عن ابن سوقة، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله عبتم عليه، وهذا حدث عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عيسى بن مريم، عن خيثمة فلم تعيبوا عليه؟ قال فقال لابنه: قد قلت لك، ونقل الاثرم عن أحمد أنه قال: كان سنيد لزم حجاجا قديما قد رأيت حجاجا يملي عليه وأرجو أن لا يكون حدث إلا بالصدق، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه رأيت سنيدا عند حجاج بن محمد وهو يسمع منه كتاب الجامع لابن جريج أخبرت عن الزهري وأخبرت عن صفوان بن سليم وغير ذلك قال فجعل سنيد يقول لحجاج يا أبا محمد قل ابن جريج عن الزهري وابن جريج عن صفوان بن سليم قال فكان يقول له هكذا قال ولم يحمده أبي فيما رآه يصنع بحجاج وذمه على ذلك قال أبي وبعض تلك الاحاديث التي كان

(١) "تهذيب التهذيب": (١/ ٣٦٠)، "تهذيب الكمال": (٥/ ٤٥١)، "تقريب التهذيب": (١/ ٢٢٤)، "الكواكب النيرات": (٤٦٥/ ٤).

يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة كان ابن جريج لا يبالي عن من أخذها، ونقل الخطيب في تاريخه أن حجاجا الأعور خرج من بغداد إلى الثغر سنة تسعين يعني ومائة وقد اختلط حجاج في آخر قدمته إلى بغداد وآخر قدمة كانت بعد هذا، وقال الخلال عن الاثرم نحو ذلك ثم قال الخلال وروى أن حجاجا كان هذا منه في وقت تغيره ويرى أن أحاديث الناس عن حجاج صحاح إلا ما روى سنيد كما في التهذيب في ترجمة سنيد، وقد جعل العلائي حجاجا في الطبقة الأولى من المختلطين، الذين لا يؤثر اختلاطهم على رواياتهم، وقال ابن حجر في تقريبه: وسيأتي في ترجمة سنيد بن داود عن الخلال ما يدل على أن حجاجا حدث في حال اختلاطه، فقال في ترجمة سنيد: ضعف مع إمامته ومعرفته؛ لكونه كان يلقن حجاج بن محمد شيخه،

فالراجح من أقوال الأئمة أن أحاديث حجاج صحيحة إلا ما روى عنه سنيد.

أما حال الحديث:

اتفق أربعة من الرواة بالرواية عن حجاج، وأغلبهم لا يعرف حال سماعهم من حجاج أهو قبل الاختلاط أم بعده، ولكن لم ينكر من رواياتهم شيئا ولم يتكلم علماء الحديث وعلله عن روايات لهم عللت من طريق حجاج، وللرواية متابعة لحجاج من طريق هشام بن يوسف الأبناوي ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن ابن جريج، كما أنه توبع ابن جريج من عبد الأعلى الثعلبي بالرواية عن سعيد بن جبير، فالحديث صحيح ولا غبار عليه.

الحديث العاشر

قال عبد بن حميد رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٨ - حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي السَّلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ رَبَاحٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَبَا الْمُنْذِرِ، أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ ﷻ مَعَكَ أَعْظَمُ؟ قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ قَالَ: أَبَا الْمُنْذِرِ أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ ﷻ مَعَكَ أَعْظَمُ؟ قُلْتُ: ﴿ **اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ** ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِي، فَقَالَ: لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّ لِهَذِهِ الْآيَةِ لَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ تُقَدِّسُ الْمَلِكَ عِنْدَ سَاقِ الْعَرْشِ.

تخريج الحديث:

- أخرجه مسلم في "صحيحه" (٨١٠) وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٨٤٧) وعبد بن حميد في "مسنده" (١٧٨) وأبو نعيم في "حلية الاولياء" (١/ ٢٥٠) والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢١٦٩) من طريق (أبي بكر بن أبي شيبة)
- وأبو داود في "سننه" (١٤٦٠) عن (محمد بن المثنى)

كلاهما عن **عبد الأعلى**.

- وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٦٠٠١) وعنه أحمد في "مسنده" (٢١٢٧٨) ومن طريقه ابن الضريس في "فضائل القرآن" (١٨٦) والطبراني في "معجمه الكبير" (٥٢٦) وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (١/ ٢٥٠)، وابن بشران

في "أماليه" (٢٤٨) والخطيب البغدادي في "الفقيه والمتفقه" (٢/ ٢٨٠) من طريق **سفيان الثوري**

- وأخرجه الحاكم في "مستدركه" (٥٣٢٦) والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢١٦٩) من طريق: **يزيد بن هارون**
- وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (٥٥٢) عن جعفر بن سليمان

كلا من (عبد الأعلى وسفيان ويزيد وجعفر) عن (**الجريري**) عن عبد الله بن رباح الأنصاري عن أبي بن كعب رضي الله عنه مرفوعًا.

دراسة الحديث:

الحديث في إسناده عبد الأعلى والجريري. وعبد الأعلى ثقة ولكن به نوع بدعة ولكنه لم يكن داعية إلى بدعته(١)، والجريري ثقة متكلم فيه من قبل اختلاطه(٢)،

وهو الإمام، المحدث، الثقة، أبو مسعود سعيد بن إياس الجريري، البصري، من كبار العلماء. قال عنه ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله، إلا أنه اختلط في آخر عمره، وقال يحيى بن معين يقول: سعيد الجريري: ثقة، قال كهمس: أنكرنا الجريري أيام الطاعون، وقال ابن أبي عدي يقول: لا نكذب الله، ما سمعت عن الجريري إلا بعدما اختلط، وقال أحمد بن حنبل: الجريري محدث

---

(١) "تهذيب الكمال": (١٦/ ٣٥٩)، " تهذيب التهذيب": (٢/ ٤٦٥)

(٢) انظر "سير أعلام النبلاء": (٦/ ١٥٣)، "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم": (٤/ ١)، "الكامل في الضعفاء": (٤/ ٤٤٤)، "تهذيب الكمال": (١٠/ ٣٣٨)، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة": (٢/ ٤٧٢)، "إكمال تهذيب الكمال": (٥/ ٢٦١)، "تهذيب التهذيب": (٢/ ٧)، "تقريب التهذيب": (١/ ٣٧٤)"الكواكب النيرات": (١/ ١٧٨)

أهل البصرة، وقال أبو حاتم: تغير حفظه قبل موته، وهو حسن الحديث، وقال العجلي: بصري ثقة، واختلط بأخرة، وقال عباس الدوري: اختلط الجريري إلا أنه ثقة، وقال النسائي: ثقة أنكر أيام الطاعون، وقال العقيلي: اختلط وأنكر حديثه، وقال ابن عدي: وسعيد الجريري هذا مستقيم الحديث، وحديثه حجة، من سمع منه قبل الاختلاط، وهو أحد من يجمع حديثه من البصريين، وسبيله كسبيل سعيد بن أبي عروبة؛ لأن سعيد بن أبي عروبة أيضا اختلط، فمن سمع منه قبل الاختلاط، فحديثه مستقيم حجة، وذكره ابن شاهين في «الثقات»

قال ابن حجر: ثقة، من الخامسة، اختلط قبل موته بثلاث سنين.

حال تغيره(١):

قال كهمس: اختلط قبل الطاعون، والطاعون كان سنة اثنتين وثلاثين، ومات أيوب زمن الطاعون قال: والجريري أكبر من أيوب وأكبر من خالد، قال له ابن أبي مريم: فمن سمع منه قبل الاختلاط؟ قال: إسماعيل وبشر بن المفضل والثوري.

وفي «تاريخ البخاري»: وقال أحمد عن يزيد بن هارون: ربما ابتدأ الجريري، وكان قد أنكر، وسمعت من الجريري سنة إحدى أو اثنتين، وسمعت منه سنة أربعين وبعد ذاك، قال أحمد بن حنبل، فيما ذكره ابنه عنه: سألت ابن علية: أكان الجريري اختلط؟ فقال: لا كبر الشيخ فرق.

---

(١) انظر "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم": (٤/ ١)، "الكامل في الضعفاء": (٤/ ٤٤٤)، "تهذيب الكمال": (١٠/ ٣٣٨)، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة": (٢/ ٤٧٢)، "إكمال تهذيب الكمال": (٥/ ٢٦١)، "الاغتباط بمن رمي بالاختلاط": (١/ ١٢٧)، "تهذيب التهذيب": (٢/ ٧)، "تقريب التهذيب": (١/ ٣٧٤)"الكواكب النيرات": (١/ ١٧٨).

وقال ابن أبي عدي يقول: لا نكذب الله، ما سمعت عن الجريري إلا بعدما اختلط، وقال ابن حبان: كان قد اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين. قال: وقد رآه يحيى القطان، وهو مختلط، ولم يكن اختلاطه فاحشا.

وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: أرواهم عن الجريري إسماعيل ابن علية، وكل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد.

وقال ابن معين: قال يحيى بن سعيد لعيسى بن يونس: أسمعت من الجريري؟ قال: نعم. قال: لا ترو عنه يعني؛ لأنه سمع منه بعد اختلاطه.

وقال ابن سعد، عن يزيد بن هارون: سمعت من الجريري سنة اثنتين وأربعين ومائة، وهي أول سنة دخلت البصرة، ولم ننكر منه شيئا، وكان قيل لنا: إنه قد اختلط، وسمع منه إسحاق الأزرق بعدنا.

وقال العجلي: بصري ثقة، واختلط بأخرة، روى عنه في الاختلاط: يزيد بن هارون، وابن المبارك، وابن أبي عدي، وكل ما روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط، إنما الصحيح عنه: حماد بن سلمة، والثوري، وشعبة، وابن علية، وعبد الأعلى من أصحهم سماعا منه قبل أن يختلط بثمان سنين.

فالراجح في تغير سعيد أنه اختلط.

أما من سمع منه قبل الاختلاط:

حماد بن سلمة، والثوري، وابن عيينة وشعبة، وابن علية، وعبد الأعلى، وعبد الوارث بن سعيد وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ومعمر ووهيب بن خالد ويزيد بن زريع، وبشر بن المفضل.

ومن روى عنه بعد الاختلاط:

يزيد بن هارون، وابن المبارك، وابن أبي عدي، وإسحاق الأزرق، وعيسى بن يونس.

فالحديث صحيح.

الحديث الحادي عشر

قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ الحَسَنِ، عَنْ جُنْدَبٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ**» **قَالُوا: وَكَيْفَ يُذِلُّ نَفْسَهُ؟ قَالَ: «يَتَعَرَّضُ مِنَ البَلَاءِ لِمَا لَا يُطِيقُ»**:

قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيب.

تخريج الحديث:

- أخرجه أحمد في "مسنده" (٢٣٤٤٤)
- وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٤٠١٦) والقضاعي في "مسنده" من طريق (محمد بن بشار)
- وأخرجه البزار في "مسنده" (٢٧٩٠) عن (محمد بن المثنى)
- وأخرجه ابن أبي عاصم في "الأحاد والمثاني" (١٢٧١) عن (الحسن بن علي)
- وأخرجه ابن أبي الدنيا في "الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) (١٠٧) والقضاعي في "مسنده" (٨٦٦) من طريق (عبد القدوس العطار)
- وأخرجه البيهقي في "الآداب" (٨٣٤) والقضاعي في "مسنده" (٨٦٧) من طريق (يعقوب بن سفيان)

كلا من (أحمد ومحمد بن بشار وبن المثنى والحسن بن علي وعبد

القدوس ويعقوب بن سفيان) عن **عمرو بن عاصم**

- وأخرجه ابن الأعرابي في "معجمه" (١٨٤١) من طريق **سعيد بن سليمان**
- وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في "أمثال الحديث" (١٥١) من طريق **عمر بن موسى الحادي**

كلا من (عمرو بن عاصم وسعيد بن سليمان وعمر بن موسى الحادي) عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن الحسن عن جندب بن عبدالله عن حذيفة رضي الله عنهم مرفوعا.

دراسة الحديث:

الحديث تفرد بروايته علي بن زيد، وهو ضعيف متكلم فيه من جهة حفظه، قال ابن سعد: وُلد وهو أعمى، وكان كثير الحديث، وفيه ضَعف، ولا يُحتجّ به، وقال صالح بن أحمد عن أبيه: ليس بالقويّ، وقد روى عنه الناس، وقال حنبل عن أحمد: ضعيف الحديث، وقال معاوية بن صالح عن يحيى: ضعيف، وقال العجليّ: كان يتشيع، لا بأس به، وقال مرة: يُكتب حديثه، وليس بالقويّ، وقال يعقوب بن شيبة: ثقةٌ صالح الحديث، وإلى اللِّين ما هو، وقال الْجُوزَجانيّ: واهي الحديث، ضعيف، وفيه ميل عن القصد، لا يُحتج بحديثه، وقال أبو زرعة: ليس بقويّ، وقال أبو حاتم: ليس بقويّ، يُكتب حديثه، ولا يحتجّ به، وهو أحب إلي من يزيد بن زياد، وكان ضريرًا، وكان يتشيع، وقال الترمذيّ: صدوق، إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره، وقال النسائيّ: ضعيف، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به؛ لسوء حفظه، وقال ابن عديّ: لم أر أحدًا من البصريين وغيرهم امتنع من الرواية عنه، وكان يغلو في التشيع، ومع ضَعفه يُكتب حديثه،

وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالمتين عندهم، وقال الدارقطنيّ: أنا أقف فيه، لا يزال عندي فيه لين، وقال معاذ بن معاذ، عن شعبة: حدّثنا عليّ بن زيد قبل أن يَختلط، وقال أبو الوليد وغيره، عن شعبة: ثنا عليّ بن زيد، وكان رَفّاعًا، وقال سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد: ثنا عليّ بن زيد، وكان يقلب الأحاديث، وفي رواية: كان يحدّثنا اليوم بالحديث، ثم يحدّثنا غدًا، فكأنه ليس ذلك، وقال عمرو بن عليّ: كان يحيى بن سعيد يتقي الحديث عن عليّ بن زيد، حدّثنا عنه مرةً، ثم تركه، وقال: دَعْهُ، وكان عبد الرحمن يحدّث عن شيوخه عنه، وقال أبو معمر القَطِيعيّ، وقال يزيد بن زريع: رأيته، ولم أحمل عنه؛ لأنه كان رافضيًّا، وقال أبو سلمة: كان وهيب يضغف عليّ بن زيد، قال أبو سلمة: فذكرت ذلك لحماد بن سلمة، فقال: ومن أين كان يَقْدِر وهيب على مجالسة عليّ؟ إنما كان يجالس عليّ وجوه الناس، وقال ابن الجنيد: قلت لابن معين: عليّ بن زيد اختلط؟ قال: ما اختلط قطّ، وقال خالد بن خِدَاش، عن حماد بن زيد: سمعت سعيد الْجُريري يقول: أصبح فقهاء البصرة عُميان: قتادة، وعليّ بن زيد، وأشعث الحدّاني.

قال الذهبي: أحد الحفاظ، وليس بالثبت، وقال ابن حجر: ضعيف.

قلت: الحديث من هذا الطريق ضعيف لحال علي بن زيد، وحسن الحديث الترمذي لكون علي بن زيد صدوق عنده.

ولكن للحديث شواهد كثيرة تقوي الحديث منها:

- حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب:

أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٩/ ١٣٩) برقم: (١٨٤٦٥)

١٨٤٦٥ - (أَخْبَرَنَا) أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي، وَأَبُو زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْمُزَكِّي قَالَا: ثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، أَنْبَأَ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ يَأْخُذُ الْأَرْضَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ بِمَا عَلَيْهَا مِنَ الْخَرَاجِ؟ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ، أَوْ لَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يَكْتُبَ عَلَى نَفْسِهِ الذُّلَّ وَالصَّغَارَ.

قلت: وهو حديث صحيح.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٤٠٨) برقم: (١٣٥٠٧)

١٣٥٠٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ، ثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْمَدَائِنِيُّ، ثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، ثَنَا وَرْقَاءُ بْنُ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا يَنْبَغِي لِمُؤْمِنٍ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ**»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ يُذِلُّ نَفْسَهُ؟ قَالَ: «**أَنْ يَتَعَرَّضَ مِنَ الْبَلَاءِ لِمَا لَا يُطِيقُ**».

قلت: وهو حديث صحيح

وله شاهد من حديث علي بن أبي طالب، أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨/ ٤١) برقم: (٧٨٩٨) وحديث قتادة بن دعامة، أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١١/ ٣٤٨) برقم: (٢٠٧٢١) وحديث الحسن البصري، أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١١/ ٣٤٨) برقم: (٢٠٧٢١) وأبو يعلى في "مسنده" (٢/ ٥٣٦) برقم: (١٤١١) وحديث أبي سعيد الخدري، أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٢/ ٥٣٦) برقم: (١٤١١)

قلت: الحديث صحيح.

الحديث الثاني عشر

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩٩٦ - حَدَّثَنَا مَطَرُ بْنُ الْفَضْلِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: حَدَّثَنَا الْعَوَّامُ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ السَّكْسَكِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بُرْدَةَ: وَاصْطَحَبَ هُوَ وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي كَبْشَةَ فِي سَفَرٍ فَكَانَ يَزِيدُ يَصُومُ فِي السَّفَرِ فَقَالَ لَهُ أَبُو بُرْدَةَ: سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى مِرَارًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا مَرِضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا**».

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٠٨٠٥) وأحمد في مسنده" (١٩٦٧٩) وعبد بن حميد في"المنتخب من مسنده" (٥٣٤) والبيهقي في "الآداب" وابن أبي الدنيا في "المرض والكفارات" (١٢٣) من طريق (يزيد بن هارون).
- وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣٠٩١) والطحاوي في "مشكل الآثار" (٢٢١٤) من طريق (هشيم)
- وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٢٩٢٩) والطبراني في "المعجم الأوسط" (٢٣٦) وابن المقرئ في "معجمه" (٤٠١) من طريق (حفص بن غياث)
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٩٧٥٣) والمحاملي في "أماليه" (٣٦٦) من طريق (محمد بن يزيد المعنى)

- وأخرجه هناد بن السري في "الزهد" (٤٣٥) عن (محمد بن عبيد)

كلا من (يزيد بن هارون وهشيم وحفص بن غياث ومحمد بن يزيد ومحمد بن عبيد) عن العوام بن حوشب

- وأخرجه الطبراني في "المعجم الاوسط" (٢٣٦) من طريق مسعر بن كدام

كلا من (العوام ومسعر) عن **إبراهيم السكسكي** عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه مرفوعًا به.

دراسة الحديث:

الحديث تفرد بروايته إبراهيم السكسكي، وهو متكلم فيه، وهو إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسماعيل، أبو إسماعيل الكوفي، مولى صُخَير، قال أحمد بن حنبل: ضعيف، وقال القطان: كان شعبة يضعفه، كان يقول: لا يحسن يتكلم. وقال النسائى: ليس بذاك القوي، يكتب حديثه، وقال ابن عدي: لم أجد له حديثًا منكر المتن، وهو إلى الصدق أقرب منه إلى غيره، ويكتب حديثه، كما قال النسائي. قال الحاكم: قلت لعلي بن عمر الدارقطني: لم ترك مسلم حديث السكَسكي؟ فقال: تكلم فيه يحيى بن سعيد، قلت: بحجة؟ قال: هو ضعيف. وذكره العقيلي في الضعفاء. وقال الساجي: تفرد بحديثه عن ابن أبي أوفى مرفوعًا: "خير عباد الله الذين يراعون الشمس والقمر". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن خلفون: قال أبو الحسن الدارقطني: تابعي صالح قال ابن حجر: صدوق، ضعيف الحفظ

قلت: الراجح أنه ضعيف، فالحديث من هذا الطريق ضعيفة، ولكن

للحديث شاهد صحيح من حديث عبد الله بن عمر:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا اشْتَكَى الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أَمَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الَّذِينَ يَكْتُبُونَ عَمَلَهُ، فَقَالَ: اكْتُبُوا لَهُ عَمَلَهُ إِذْ كَانَ طَلْقًا حَتَّى أَقْبِضَهُ وَأُطْلِقَهُ**». (اللفظ للبزار في مسنده)

- أخرجه أحمد في "مسنده" (٧٠٣٥) والحاكم في "مستدركه" (١٢٩١) والدارمي في "مسنده" (٢٨١٢) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٠٩٠٩)والطبراني في "الكبير" (١٤٤٣٧) من طريق: (القاسم بن مخيمرة)
- وأخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٦٦٤٢) وأحمد في "مسنده" (٣/ ١٤٥٣) برقم: (٧٠١٤) وعبد الرزاق في "مصنفه" (١١/ ١٩٦) برقم: (٢٠٣٠٨) من طريق: (خيثمة بن عبد الرحمن الجعفي) كلاهما عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعًا به.

قلت: فحديث أبي موسى الأشعري صحيح بشواهده.

الحديث الثالث عشر

قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعِ بْنِ الْجَرَّاحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حُبَابٍ، عَنْ أَبِي مُعَاذٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ خِرْقَةٌ يُنَشِّفُ بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ.

قال الترمذي: حَدِيثُ عَائِشَةَ لَيْسَ بِالْقَائِمِ، وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ، وَأَبُو مُعَاذٍ، يَقُولُونَ: هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في "جامعه" (٥٣) والحاكم في "مستدركه" (٥٥٠) والبيهقي في "سننه الكبير" (٨٧٧) والدارقطني في "سننه" (٣٨٨) وابن شاهين في "ناسخ الحديث ومنسوخه" (١٥٢) من طريق (أبي معاذ سليمان بن الأرقم)

دراسة الحديث:

الحديث تفرد بروايته سليمان بن الارقم، وهو ضعيف متروك، قال عنه عبد الله بن أحمد، عن أبيه: لا يَسوَى حديثه شيئًا، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال عمرو بن عليّ: ليس بثقة، روى أحاديث منكرة. قال: وقال محمد بن عبد الله الأنصاريّ: كانوا ينهوننا عنه، ونحن شُبّان، وذكر عنه أمرًا عظيمًا، وقال البخاريّ: تركوه. وقال الآجريّ، عن أبي داود: متروك الحديث، قلت لأحمد: روى عن الزهريّ، عن أنس في التلبية، قال: لا نبالي روى أم لم يرو، وقال أبو

حاتم، والترمذيّ، وابن خرَاش، وأبو أحمد الحاكم، والدارقطنيّ، وغير واحد: متروك الحديث. وقال الترمذيّ: ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، وقال الجُوزجانيّ: ساقطٌ. وقال ابن عديّ: عامة ما يرويه لا يُتابع عليه. وقال مسلم في "الكنى": منكر الحديث. وقال النسائيّ: متروك الحديث، لا يُكتب حديثه. وقال ابن حبّان: سكن اليمامة، ومولده بالبصرة، وكان ممن يقلب الأخبار، ويروي عن الثقات الموضوعات،

قال الذهبي: متروك، وقال ابن حجر: ضعيف.

قلت: الحديث ضعيف لحال أبي معاذ سليمان بن أرقم، وللحديث شواهد أخرى لا يصح منها شيء، فقد قال الترمذي، "لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ"

أما الشواهد:

١. من حديث معاذ بن جبل:

▪ أخرجه الترمذي في "جامعه" (١/ ٩٨) برقم: (٥٤) والطبراني في "الأوسط" (٤/ ٢٧٤) برقم: (٤١٨٢) والبيهقي في "سننه الكبير" (١/ ٢٣٦) برقم: (١١٤٠) والبزار في "مسنده" (٧/ ٩٤) برقم: (٢٦٥٢) وهو **حديث ضعيف** روي من طريق رشدين بن سعد عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وكلاهما مضعفان.

▪ وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٦٨) برقم: (١٢٧) وهو **حديث موضوع** روي من طريق محمد بن سعيد المصلوب.

٢. ومن حديث سلمان الفارسي:

▪ أخرجه ابن ماجه في "سننه" (١/ ٢٩٦) برقم: (٤٦٨)، (٤/ ٥٧٨) برقم:

(٣٥٦٤) والطبراني في "الأوسط" (٢/ ٣٧٣) برقم: (٢٢٦٥) والطبراني في "الصغير" (١/ ٢٨) برقم: (٩) وهو **حديث منقطع**، قال أبو زرعة في " تحفة التحصيل في المراسيل: (١/ ٤٨٢) روى عن سلمان الفارسي، روايته عنه في سنن ابن ماجه مرسله.

٣. وله شواهد من حديث علقمة بن قيس النخعي، وحديث عبد الله بن الحارث بن نوفل، وحديث عبد الله بن يعلى بن مرة الثقفي، وحديث عثمان بن عفان، وحديث مسروق بن الأجدع، وحديث الحسن البصري، وحديث محمد بن سيرين، وحديث عوف بن مالك بن نضلة الجشمي، وحديث الربيع بن عميلة الفزاري، وحديث أنس بن مالك، وحديث سعيد بن جبير الأسدي، وحديث الشعبي، وحديث عبد الله بن عمر بن الخطاب، وحديث الأسود بن يزيد النخعي، وحديث الزهري، وحديث حماد بن أبي سليمان، وحديث قتادة بن دعامة، وحديث ميمون بن مهران الرقي.

وهي آثار مقطوعة أو موقوفه لا يستفاد منها في تقوية الحديث، فلعل فعلهم كان من قرار أنفسهم ولم يكن يتعلق بأمر نبوي، كمن يتوضأ قبل أن ينام، أو يعمل عمل ويصادفه غيره بنفس هذا العمل.

٤. ومن حديث رجل:

وأما حديث رجل، أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (١/ ١٨٥) برقم: (٨٩٤) **حديث ضعيف** لإبهام الراوي.

٥. ومن حديث أبي بكر الصديق:

أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (١/ ١٨٥) برقم: (٨٩٣) قال عنه البيهقي **إسناد غير قوي** لحال محمد أبو العيناء، ليس بقوي في الحديث.

الحديث الرابع عشر

قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢٦٣ - أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، نا أَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيُّ بْنُ الْفَضْلِ السَّامِرِيُّ، نا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ الْجَزَرِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَا: سَمِعْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ مَشَى فِي حَاجَةِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ حَتَّى يُتِمَّهَا لَهُ أَظَلَّهُ اللهُ بِخَمْسَةِ آلَافِ مَلِكٍ يَدْعُونَ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِ، إِنْ كَانَ صَبَاحًا حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنْ كَانَ مَسَاءً حَتَّى يُصْبِحَ، وَلَا يَرْفَعُ قَدَمًا إِلَّا كُتِبَتْ لَهُ بِهَا حَسَنَةً، وَلَا يَضَعُ قَدَمًا إِلَّا حُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ**»، وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى: «سَيِّئَةٌ»، جَعْفَرُ بْنُ مَيْسَرَةَ ضَعِيفٌ، وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٧٢٦٣) والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٩١) وابن شاهين في "الترغيب في فضائل الأعمال" (٤٢٤) وأبو نعيم الأصبهاني في "تاريخ أصبهان" من طريق علي بن ثابت
- وأخرجه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٩٢) والطبراني في "معجمه الأوسط" (٤٣٩٦) من طريق غسان بن الربيع

كلاهما عن جعفر بن ميسرة عن أبيه عن ابن عمر وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

دراسة الحديث:

أولًا: ترجمة رواة الإسناد:

١. أبي عبد الله الحافظ(١):

وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم، الحاكم صاحب المستدرك على الصحيحين، وقد قال عنه الذهبي: صاحب التصانيف. إمام صدوق، ولكنه يصحح في "مستدركه" أحاديث ساقطة، فيكثر من ذلك. فما أدري هل خفيت عليه ! فما هو ممن يجهل ذلك، وإن علم فهو خيانة عظيمة! ثم هو شيعي مشهور بذلك من غير تعرض للشيخين.

وقال ابن حجر: والحاكم أجل قدرا، وأعظم خطرا، وأكبر ذكرا - من أن يذكر في الضعفاء، لكن قيل في الاعتذار عنه: إنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره. وذكر بعضهم أنه حصل له تغيير، وغفلة في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب "الضعفاء" له، وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه، وصححها.

٢. أبو الحسين علي بن الفضل السامري(٢):

قال الخطيب: سمعت العتيقي يوثقه، وقال: ما سمعت شيوخنا يذكرونه إلا بجميل، وقال الذهبي: الشيخ المعمر الصدوق.

---

(١) لسان الميزان: (٧/ ٢٥٦).

(٢) تاريخ الإسلام: (٧/ ٧٩١)، "سير أعلام النبلاء": (١٥/ ٤٤٢)

٣. الحسن بن عرفة بن يزيد العبدى[١]:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال لى يحيى بن معين: كتبت عن ذاك الشيخ المعلم في الشهارسوكْ يعنى المربعةْ؟ قلت: نعم، هو الحسن بن عرفة، قال: نعم، يروى عن مبارك بن سعيد، وهو ثقة. قال عبد الله: وكان يختلف إلى أبى، وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم: سئل أبى عنه، فقال: صدوق، وقال النسائي: لا بأس به. وذكره ابن حبان في " الثقات "، وذكره أبو علي الجياني في " شيوخ أبي داود " قال: روى عنه في كتاب " الزهد ". وقال مسلمة بن قاسم: أخبرنا عنه غير واحد، وكان ثقة، وقال الدارقطني: لا بأس به، وقال ابن حجر: صدوق.

٤. علي بن ثابت الجزري[٢]:

قال ابن سعد: كان أصله من الجزيرة، ونزل بغداد إلى أن مات، وكان ثقة صدوقا، وقال ابن معين: ثقة إذا حدث عن ثقة. وذكره مع عثمان بن عمرو بن عاصم، وقال: علي بن ثابت أكيس هؤلاء وأثبت، وقال إسماعيل بن إبراهيم الميموني، عن أحمد: صدوق ثقة، وقال ابن عمار: يقول أهل بغداد: إنه ثقة، إنما سمعت منه حديثين، ووثقه العجلي، وقال أبو زرعة: ثقة لا بأس به يكتب حديثه وهو أحب إلي من سويد بن عبد العزيز[٣]، وقال النسائي: ليس به بأس،

---

(١) "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم": (٣/ ٣١)، "تهذيب الكمال": (٦/ ٢٠١)، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة": (٢/ ٢٧٢)، "تهذيب التهذيب": (١/ ٤٠٢)، "تقريب التهذيب": (١/ ٢٣٩).

(٢) "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم": (٦/ ١٧٧)، "تهذيب التهذيب": (٣/ ١٤٥)، "تقريب التهذيب": (١/ ٦٩١).

(٣) "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم": (٢/ ٤٩٠)، "الكامل في الضعفاء: (٢/ ٣٧٨)، "لسان الميزان": (٢/ ٤٧٦).

وذكره ابن حبان في كتاب " الثقات "، وقال: ربما أخطأ، وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ، وضعفه الأزدي، وأما النباتي فقال: لا أعلم من قال: إنه ضعيف غير الأزدي.

٥. جعفر بن ميسرة:

قال البخاري: جعفر بن أبي جعفر الأشجعي، عن أبيه منكر الحديث، وقال ابن عدي: وجعفر بن ميسرة عامة حديثه ما ذكرت، وبعض لم أذكره ها هنا، وله عن أبيه، عن ابن عمر أحاديث، وعن أبيه عن أبي هريرة أحاديث، وجملتها ليست بالكثيرة، وهو منكر الحديث كما قاله البخاري، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال أبو حاتم: هو ضعيف منكر الحديث جدا، وذكره العقيلي في "الضعفاء". وقال في حديث الكعبة: لا يتابع عليه ويروى بعضه من وجه آخر، عن عبد الله بن عمرو قوله وبغير لفظه، وقال الساجي: ضعيف.

الحكم على الحديث: حديث ضعيف لتفرد جعفر بن سليمان به.

الحديث الخامس عشر

قال الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ وَاجْعَلِ الْمَاءَ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ، وَرِجْلَيْكَ**».

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٤٤٧) بلفظه، والترمذي في "جامعه" (٣٩) والترمذي في "علله الكبير" والحاكم في "مستدركه" (٦٤٨) بنحوه مختصرا، من طريق (سعد بن عبد الحميد)
- وأخرجه أحمد في "مسنده" (٢٦٠٤) بنحوه مطولا من طريق (سليمان بن داود)

كلاهما عن عبد الرحمن بن أبي الزناد

دراسة الحديث:

في إسناده سعد بن عبد الحميد بن جعفر، وصالح مولى التوأمة، **أما سعد بن عبد الحميد**(١): قال عنه صالح بن محمد البغدادي: لا بأس به. وقال في موضع آخر: عبد الحميد بن جعفر سيئ الحفظ، ذكر عن الثوري أنه رآه يفتي في

(١) "تهذيب الكمال": (١٠/ ٢٨٥)، "إكمال تهذيب الكمال": (٥/ ٢٤١)، "تهذيب التهذيب": (١/ ٦٩٥)، "تقريب التهذيب": (١/ ٣٧٠).

مسائل ويخطئ فيها، فتكلم فيه الثوري من أجل هذا، وقال مهنا بن يحيى: سألت أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبا خيثمة عنه فقالوا: كان هاهنا في ربض الأنصار يدعي أنه سمع عرض كتب مالك. قال أحمد: والناس ينكرون عليه ذلك، هو هاهنا ببغداد لم يحج، فكيف سمع عرض مالك؟! وقال إبراهيم بن الجنيد، عن ابن معين: ليس به بأس وقد كتبت عنه، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، صدوق، صالح، وقال صالح جزرة: لا بأس به. وقال مرة: هو أثبت من أبيه، وقال ابن حبان: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير وممن فحش خطؤه، وكثر وهمه حتى حسن التنكب عن الاحتجاج به، وقال ابن القطان: مجهول الحال، وثقه الذهبي وقال ابن حجر: صدوق له أغاليط.

قلت: الراجح أنه صدوق، إلا فيما أخطأ فيه.

وأما صالح مولى التوأمة(١):

قال العجلى: تابعي ثقة، وقال أبو حاتم السجستاني، ثنا الأصمعي قال: كان شعبة لا يروي عن صالح مولى التوأمة، وكان ينهى عنه. وقال النسائي: ضعيف. وقال في موضع آخر: ليس بثقة، قاله مالك. وقال عمرو بن علي: سألت يحيى بن سعيد عنه، فقال: لم يكن بثقة، وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم: سمعت يحيى بن معين يقول: صالح مولى التوأمة، ثقة، حجة. قلت له: إن مالكا ترك السماع منه. فقال: إن مالكا إنما أدركه بعد أن كبر وخرف، وسفيان الثوري إنما أدركه بعد أن خرف، فسمع منه سفيان أحاديث منكرات، وذلك بعدما خرف. ولكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف. وقال علي بن المديني - فيما ذكره

(١) الكامل في الضعفاء: (٥/ ٨٣)، "إكمال تهذيب الكمال": (٦/ ٣٤٦)، "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم": (٤/ ٤١٦)، "الكواكب النيرات": (١/ ٢٥٨)

الباجي -: صالح بن نبهان ليس بثقة. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، قلت لأبي: إن عباسا العنبري حدثنا عن بشر بن عمر قال: سألت مالكا عن صالح مولى التوأمة، فقال: ليس بثقة، فقال أبي: كان مالك قد أدركه وقد اختلط وهو كبير، من سمع منه قديما فذاك، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة، وهو صالح الحديث، ما أعلم به بأسا. وقال النسائي: ضعيف. وقال في موضع آخر: ليس بثقة، قاله مالك. وقال أبو زرعة: ضعيف. وذكره ابن الجارود، وأبو العرب، وأبو جعفر العقيلي، والساجي في « جملة الضعفاء ». وابن شاهين، وابن خلفون في « الثقات ». وقال ابن عيينة: جلست إلى صالح مولى التوأمة فسألته كيف سمعت أبا هريرة كيف سمعت ابن عباس؟ فقال: إنه قد اختلط فتركته.

قلت: الراجح أنه صدوق، وإنما ضعفه كان بأخرة.

الحكم على الحديث:

قال الإمام الترمذي عقب هذا الحديث: حسن غريب. وفي كتابه العلل الكبير، "سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ سَمِعَ مِنَ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ قَدِيمًا وَكَانَ أَحْمَدُ يَقُولُ: مَنْ سَمِعَ مِنْ صَالِحٍ قَدِيمًا فَسَمَاعُهُ حَسَنٌ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ أَخِيرًا فَكَأَنَّهُ يُضَعِّفُ سَمَاعَهُ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ سَمَاعُهُ مِنْهُ أَخِيرًا ، وَيَرْوِي عَنْهُ مَنَاكِيرَ. انتهى.

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير، " وَفِيهِ صَالِحٌ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَكِنْ حَسَّنَهُ الْبُخَارِيُّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ صَالِحٍ وَسَمَاعِ مُوسَى مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ.

فالراجح والله أعلم أن الحديث من هذا الطريق حسن لحال صالح مولى التوأمة فالحديث من رواية موسى بن عقبة عنه وسماعه منه قديما صحيح. ولكن للحديث شاهد صحيح في تخليل الأصابع يرتقي به هذا الحديث للصحة.

الشاهد الصحيح:

قال الإمام الترمذي:

٣٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَّادٌ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ لَقِيطِ بْنِ صَبِرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلِّلِ الْأَصَابِعَ**». وَفِي الْبَابِ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْمُسْتَوْرِدِ، وَهُوَ ابْنُ شَدَّادٍ الْفِهْرِيُّ، وَأَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ.

وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يُخَلِّلُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: يُخَلِّلُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ.

وللحديث شواهد أخرى ضعيفة، فليس من الأهمية ذكرها هنا، فقد أغنى الشاهد الصحيح عنها.

قلت: فالحديث صحيح بشواهده، والله تعالى أعلى وأعلم.

الحديث السادس عشر

قال الإمام ابن ماجة رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٦٣ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ سَلَمَةَ الْيَحْمِدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ قُتَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا تَوَضَّأْتَ، فَانْتَضِحْ**».

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٤٦٣) والترمذي في"جامعه" (٥٠) وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٩) والبزار في "مسنده" (٨٨٤٤) من طريق الحسن بن علي عن عبد الرحمن الاعرج عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا به.

وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيُّ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْحَكَمِ بْنِ سُفْيَانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: سُفْيَانُ بْنُ الْحَكَمِ، أَوِ الْحَكَمُ بْنُ سُفْيَانَ، وَاضْطَرَبُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

دراسة الإسناد:

الحديث ضعيف، تفرد بروايته الحسن بن علي[1] وهو منكر الحديث، قاله البخاري، وقال النسائي: ضعيف. وقال في موضع آخر: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير، فلا يحتج به إلا فيما يوافق الثقات، وقال

(١) "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم": (٣/ ٢٠)، "تهذيب التهذيب": (١/ ٤٠٦)

ابن عدي: حديثه قليل وهو إلى الضعف أقرب، وقال الدارقطني: روى عن الأعرج مناكير وهو ضعيف واه، وقال الحاكم، وأبو سعيد النقاش: يحدث عن أبي الزناد بأحاديث موضوعة، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، منكر الحديث، ضعيف الحديث، روى ثلاثة أحاديث، أربعة أحاديث، أو نحو ذلك مناكير.

الحديث السابع عشر

قال الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تُخْفِيَ التَّشَهُّدَ ".

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٧٠٦) وأبو داود في "سننه" (٩٨٦) والترمذي في "جامعه" (٢٩١) والبزار في "مسنده" (١٦٤٣) والحاكم في "مستدركه" (٩٨٦) وأبو بكر النيسابوري في "الاوسط في السنن والإجماع" (١٥١٩) من طريق (يونس بن بكير)
- وأخرجه البيهقي في "سننه الكبرى" (٢٨٤٦) من طريق (أحمد بن خالد) كلا من (يونس وأحمد بن خالد) عن **محمد بن إسحاق**
- وأخرجه الحكام في "مستدركه" (٨٣٨) والبيهقي في "سننه الكبرى" (٢٨٤٧) من طريق **الحسن بن عبيد الله**

كلا من (محمد بن إسحاق والحسن بن عبيد الله) عن عبد الرحمن الأسود عن أبيه عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا به.

دراسة الحديث:

الحديث في إسناده، يونس بن بكير ومحمد بن إسحاق.

أما يونس بن بكير(١):

ذكر في ترجمته، عن ابن معين أنه: ثقةٌ، وقال الدُّوريّ، عن ابن معين: كان صدوقًا، وقال عثمان بن سعيد، عن ابن معين: ثقةٌ، قال عثمان: يخالف في يونس، وقال عثمان أيضًا: لا بأس به، وقال إبراهيم بن الجنيد، عن ابن معين: كان ثقةً صدوقًا، إلا أنه كان مع جعفر بن يحيى، وكان موسرًا، فقال له رجل: إنهم يرمونه بالزندقة، فقال: كَذبَ، ثم قال يحيى: رأيت ابني أبي شيبة أتياه، فأقصاهما، وسألاه كتابًا، فلم يُعطهما، فذهبا يتكلمان فيه، قال يحيى بن معين: قد كتبت عنه، وقال العجليّ: بَكْر بن يونس بن بُكير لا بأس به، كان أبوه على مظالم جعفر، وبعض الناس يضعّفونهما، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة، أيُّ شيء يُنْكَر عليه؟ قال: أما في الحديث فلا أعلمه، وسئل عنه أبي، فقال: محله الصدق، وقال الآجريّ، عن أبي داود: ليس هو عندي بحجة، كان يأخذ كلام ابن إسحاق، فيوصله بالأحاديث، وقال النسائيّ: ليس بالقويّ، وقال مرةً: ضعيف، وقال إبراهيم بن داود: سألتُ محمد بن عبد الله بن نمير عنه، فقال: ثقةٌ رَضِي، وقال عُبيد بن يَعِيش: ثنا يونس بن بُكير، وكان ثقةً، وقال ابن عمار: هو اليوم ثقةٌ عند أصحاب الحديث، وقال الْجُوزَجانيّ: ينبغي أن يُتَثَبَّتَ في أمره، وقال الساجيّ: كان ابن المدينيّ لا يُحَدِّث عنه، وهو عندهم من أهل الصدق، وقال أحمد بن حنبل: ما كان أزهد الناسَ فيه، وأنفَرَهم عنه، وقد كتبت عنه، قال الساجيّ: وحدثني أحمد بن محمد - يعني ابن مُحْرِز - قال: قلت ليحيى الْحِمَّانيّ: ألا تروي عن يونس بن بكير؛ قال: لم يكن ظاهرًا، قال رجاء لابن أبي

(١) "الكامل في الضعفاء": (٨/ ٥٢١)، "تهذيب الكمال": (٣٢/ ٤٩٣)، "تهذيب التهذيب: (٤/ ٤٦٦) تقريب التهذيب: (١/ ١٠٩٨)

شيبة: ألا تروي عنه؛ قال: كان فيه لِين، قال الساجيّ: وكان صدوقًا، إلا أنه كان يَتْبَع السلطان، وكان مرجئًا، وذكره ابن حبان في "الثقات". قال ابن حجر: صدوق يخطئ

وأما محمد بن إسحاق:

نقل الشيخ محمد بن علي أدم الإتيوبي[1] عالم مكة رَحِمَهُ اللَّهُ ترجمة مطولة لمحمد بن إسحاق، لكثرة المتكلمين عنه وقد أجاد رَحِمَهُ اللَّهُ وأفاد فأحببت أن أنقل ما سطره هنا لعظيم فائدته:

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، قال سلمة بن الفضل عن ابن إسحاق: رأيت أنس بن مالك عليه عمامة سوداء. وقال المفضل الغلابي: سألت ابن معين عنه، فقال: كان ثقة، وكان حسن الحديث، فقلت: إنهم يزعمون أنه رأى ابن المسيب، فقال: إنه لقديم، وقال الدُّوري عن ابن معين: قد سمع محمد بن إسحاق من أبان بن عثمان، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، والقاسم بن محمد، وعطاء، وقال علي ابن المديني: مدار حديث رسول الله ﷺ على ستة فذكرهم، ثم قال: فصار عِلمُ الستة عند اثني عشر، فذكر ابن إسحاق فيهم. وقال ابن عيينة: رأيت الزهري قال لمحمد بن إسحاق: أين كنت؟ فقال: هل يَصِلُ إليك أحد؟ قال: فدعا حاجبه، وقال: لا تحجبه إذا جاء. وقال ابن المديني: سمعت سفيان قال: قال ابن شهاب -وسئل عن مفاريده-: فقال: هذا أعلم الناس بها. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: قال عاصم بن عمر بن قتادة: لا يزال في الناس علم ما بقي ابن إسحاق. وقال ابن أبي خيثمة عن هارون بن معروف: سمعت أبا معاوية

(١) توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في ٧ أكتوبر ٢٠٢٠ م

يقول: كان ابن إسحاق من أحفظ الناس، فكان إذا كان عند الرجل خمسة أحاديث أو أكثر جاء، فاستودعها ابن إسحاق. وقال النُّفَيليّ عن عبد الله بن فائد: كنا إذا جلسنا إلى ابن إسحاق، فأخذ في فنّ من العلم قَضَى مجلسه في ذلك الفنّ. وقال الميموني: ثنا أبو عبد الله بحديث استحسنته عن ابن إسحاق، فقلت له: يا أبا عبد الله ما أحسن هذه القصص التي يجيء بها ابن إسحاق، فتبسم إليّ متعجبًا. وقال صالح بن أحمد عن عليّ ابن المدينيّ، عن ابن عيينة قال: جالست ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة، وما يتَّهِمه أحد من أهل المدينة، ولا يقول فيه شيئًا، قلت لسفيان: كان ابن إسحاق جالس فاطمة بنت المنذر، فقال أخبرني: ابن إسحاق أنها حدثته، وأنه دخل عليها. وقال عبد الله بن أحمد: ثنا أبو بكر بن خلاد الباهليّ، سمعت يحيى بن سعيد يقول: سمعت هشام بن عروة يقول: يحدث ابن إسحاق عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، والله إن رآها قطّ، قال عبد الله: فحدَّثْنَا أبي بذلك، فقال: ولِمَ يُنكِرُ هشام؟ لعله جاء فاستأذن عليها، فأذنت له أحسبه قال: ولم يعلم.

وذكر وذكر في "الميزان" عن أبي قلابة الرقاشيّ، حدّثني أبو داود سليمان بن داود، قال: قال يحيى القطّان: أشهد أن محمد بن إسحاق كذّاب، قلت: وما يُدريك؟ قال: قال لي وُهيب، فقلت لوهيب: وما يُدريك؟ قال: قال لي مالك بن أنس، فقلت لمالك: وما يُدريك؟ قال: قال لي هشام بن عروة، قال: قلت لهشام بن عروة: وما يدريك؟ قال: حدّث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، وأُدخِلَت عليّ وهي بنت تسع، وما رآها رجلٌ حتى لقيت الله تعالى.

قال الحافظ الذهبيّ: قد أجبنا عن هذا، والرجل فما قال: إنه رآها، أفبمثل هذا يُعتَمد على تكذيب رجل من أهل العلم؟ هذا مردود، ثم قد روى عنها

محمد بن سُوقة، ولها رواية عن أم سلمة، وجدّتها أسماء، ثم ما قيل من أنها أُدخلت عليه وهي بنت تسع غلطٌ بَيِّنٌ، ما أدري ممن وقع من رواة الحكاية، فإنها أكبر من هشام بثلاث عشرة سنة، ولعلها ما زُفّت إليه إلا وقد قاربت بضعًا وعشرين سنة، وأخذ عنها ابن إسحاق، وهي بنت بضع وخمسين سنة، أو أكثر. انتهى.

وقال في "سير أعلام النبلاء" بعد ذكره الحكاية ما نصّه: قلت: معاذ الله أن يكون يحيى وهؤلاء بَدَا منهم هذا بناءً على أصل فاسد واهٍ، ولكنّ هذه الخرافة من صَنْعَة سليمان، وهو الشاذكونيّ -لا صبّحه الله بخير- فإنه مع تقدّمه في الحفظ متّهمٌ بالكذب، وانظر كيف قد سلسل الحكاية، ويُبيّن لك بطلانها أن فاطمة بنت المنذر لما كانت بنت تسع سنين لم يكن زوجها هشام خُلِق بعدُ، فهي أكبر منه ببضع عشرة سنة، وأسند منه، فإنها روت كما ذكرنا عن أسماء بنت أبي بكر، وصحّ أن ابن إسحاق سمع منها، وما عَرَف بذلك هشام، أفبمثل هذا القول الواهي يُكذّب الصادق؟ كلّا والله، نعوذ بالله من الهوى والمكابرة، ولكن صَدَق القاضي أبو يوسف إذ يقول: من تتبّع غريب الحديث كُذِّب، وهذا من أكبر ذنوب ابن إسحاق، فإنه كان يكتب عن كلّ أحد، ولا يتورّع سامحه الله. انتهى كلام الذهبيّ. وقال الأثرم عن أحمد: هو حسن الحديث. وقال مالك: دجال من الدجاجلة. وقال البخاري: رأيت علي بن عبد الله يحتج بحديث بن إسحاق، قال: وقال علي: ما رأيت أحدًا يَتَّهِم ابن إسحاق، قال: وقال لي إبراهيم بن المنذر: ثنا عمر بن عثمان أن الزهري كان يتلقف المغازي من ابن إسحاق فيما يحدثه عن عاصم بن عمر بن قتادة، والذي يُذكَر عن مالك في ابن إسحاق لا يكاد يَتَبَيَّنُ، وكان إسماعيل بن أبي أويس من أتبع من رأينا لمالك،

أخرج إليّ كتب ابن إسحاق عن أبيه في المغازي وغيرها، فانتخبت منها كثيرًا، قال: وقال لي إبراهيم بن حمزة: كان عند إبراهيم بن سعد، عن ابن إسحاق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام سوى المغازي، وإبراهيم بن سعد من أكثر أهل المدينة حديثًا في زمانه، قال: ولو صحّ عن مالك تناوله من ابن إسحاق، فلربما تكلم الإنسان، فيرمي صاحبه بشيء، ولا يتَّهمه في الأمور كلها، قال: وقال إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فُليح: نهاني مالك عن شيخين من قريش، وقد أكثر عنهما في "الموطأ"، وهما ممن يحتج بهما، قال: ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم، نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم تَسقُط عدالتهم إلا ببرهان وحجة، قال: وقال عبيد بن يعيش: ثنا يونس بن بكير، سمعت شعبة يقول: ابن إسحاق أمير المؤمنين لحفظه، قال: وقال لي علي بن عبد الله: نظرت في كتب ابن إسحاق، فما وجدت عليه إلا في حديثين، ويمكن أن يكونا صحيحين، قال: وقال لي بعض أهل المدينة: إن الذي يُذكَر عن هشام بن عروة قال: كيف يدخل ابن إسحاق على امرأتي، لو صح عن هشام جائز أن تكتب إليه، فإن أهل المدينة يَرَون الكتاب جائزًا، وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب. إلى هنا عن البخاري. وقال البخاري أيضًا: محمد بن إسحاق ينبغي أن يكون له ألف حديث ينفرد بها. وقال إبراهيم الحربي: حدثني مصعب قال: كانوا يطعنون عليه بشيء من غير جنس الحديث. وقال أبو زرعة الدمشقي: وابن إسحاق رجلٌ قد أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه، وقد اختبره أهل الحديث، فرأوا صدقًا وخيرًا مع مِدْحَة ابن شهاب له، وقد ذاكرت دُحيمًا قولَ مالك فيه، فرأى أن ذلك ليس للحديث، إنما

هو لأنه اتّهمه بالقدر. وقال الزبيري عن الدراوردي: وجُلِد ابن إسحاق -يعني في القدر-. وقال الجوزجاني: الناس يشتهون حديثه، وكان يُرمَى بغير نوع من البدع. وقال موسى بن هارون: سمعت محمد بن عبد الله بن نمير يقول: كان محمد بن إسحاق يُرمَى بالقدر، وكان أبعد الناس منه. وقال يعقوب بن شيبة: سمعت ابن نمير يقول: إذا حدث عمن سمع منه من المعروفين، فهو حسن الحديث صدوق، وإنما أُتِي من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة. قال يعقوب: وسألت ابن المديني: كيف حديث ابن إسحاق عندك؟ فقال: صحيح، قلت له: فكلام مالك فيه؟ قال: مالك لم يجالسه، ثم قال عليّ: أَيَّ شيء حدث بالمدينة، قلت له: وهشام ابن عروة قد تكلم فيه، قال عليّ: الذي قال هشام ليس بحجة، لعله دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها، قال: وسمعت عليًّا يقول: إن حديث ابن إسحاق لَيَتَبَيَّنُ فيه الصدق، يروي مرة حدثني أبو الزناد، ومرة ذكر أبو الزناد، وهو من أروى الناس عن سالم أبي النضر، ورَوَى عن رجل عنه، وهو من أروى الناس عن عمرو بن شعيب، وروى عن رجل عن أيوب عنه. وقال يعقوب بن سفيان: قال علي: لم أجد لابن إسحاق إلا حديثين منكرين: نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «**إذا نَعَس أحدكم يوم الجمعة**»، والزهري عن عروة عن زيد بن خالد: «**إذا مسّ أحدكم فرجه**»، والباقي يعني المناكير في حديثه يقول: ذَكَرَ فلان، ولكن هذا فيه حَدَّثَنَا، وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سألت عليًّا عنه، فقال: صالح وسط. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال العجلي: مدني ثقة. وقال ابن يونس: قَدِم الإسكندرية سنة (١٩٩) ورَوَى عن جماعة من أهل مصر أحاديث لم يروها عنهم غيره فيما علمت. وقال ابن عيينة: سمعت شعبة يقول: محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث، وفي

رواية عن شعبة: فقيل له: لِمَ؟ قال: لحفظه. وفي رواية عنه: لو سُوِّد أحدٌ في الحديث لسُوِّد محمد بن إسحاق. وقال ابن سعد: كان ثقة، ومن الناس من يتكلم فيه، وكان خرج من المدينة قديمًا، فأتى الكوفة، والجزيرة، والريّ، وبغداد، فأقام بها حتى مات بها سنة (١٥١)، وقال في موضع آخر: ورواته من أهل البلدان أكثر من رواته من أهل المدينة، لم يرو عنه منهم غير إبراهيم بن سعد. وقال ابن عدي: ولمحمد بن إسحاق حديث كثير، وقد رَوَى عنه أئمة الناس، ولو لم يكن له من الفضل إلا أنه صرف الملوك عن الاشتغال بكُتُب لا يحصل منها شيء إلى الاشتغال بمغازي رسول الله ﷺ، ومبعثه، ومبدأ الخلق لكانت هذه فضيلةً سَبَق إليها، وقد صنفها بعده قوم، فلم يبلغوا مبلغه، وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد فيها ما يتهيأُ أن يُقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو يَهِمُ في الشيء بعد الشيء كما يخطئ غيره، وهو لا بأس به. وذكره النسائي في الطبقة الخامسة من أصحاب الزهري. وقال ابن المديني: ثقة لم يَضَعْه عندي إلا روايته عن أهل الكتاب.

قال الحافظ: وكذبه سليمان التيمي، ويحيى القطان، ووهيب بن خالد، فأما وهيب والقطان فقلَّدا فيه هشام بن عروة ومالكًا، وأما سليمان التيمي فلم يتبيّن لي لأيّ شيء تكلم فيه، والظاهر أنه لأمر غير الحديث؛ لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل. قال ابن حبان في "الثقات": تكلّم فيه رجلان: هشام ومالك، فأما قول هشام فليس مما يجرح به الإنسان، وذلك أن التابعين سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها، وكذلك ابن إسحاق كان سمع من فاطمة، والستر بينهما مُسْبَل، وأما مالك فإن ذلك كان منه مرة واحدة، ثم عاد لَهُ إلى ما يُحبّ، ولم يكن يقدح فيه من أجل الحديث، إنما كان ينكر تتبعه غزوات النبي ﷺ

من أولاد اليهود الذين أسلموا، وحفظوا قصة خيبر وغيرها، وكان ابن إسحاق يتتبع هذا منهم من غير أن يحتجّ بهم، وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن. ولما سئل ابن المبارك قال: إنا وجدناه صدوقًا ثلاث مرات. قال ابن حبان: ولم يكُن أحدٌ بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه، ولا يوازيه في جمعه، وهو من أحسن الناس سياقًا للأخبار إلى أن قال: وكان يكتب عمن فوقه ومثله ودونه، فلو كان ممن يستحل الكذب لم يحتج إلى النزول، فهذا يدلك على صدقه، سمعت محمد بن نصر الفراء يقول: سمعت يحيى بن يحيى، وذُكِرَ عنده محمد بن إسحاق فوثقه. وقال الدارقطني: اختَلَف الأئمة فيه، وليس بحجة إنما يُعتَبر به. وقال أبو يعلى الخليلي: محمد بن إسحاق عالم كبير، وإنما لم يخرج له البخاري من أجل روايته المطوّلات، وقد استَشْهَد به، وأكثر عنه فيما يَحكِي في أيام النبي ﷺ وفي أحواله وفي التواريخ، وهو عالم واسع الرواية والعلم ثقة. وقال ابن الْبَرْقِيّ: لم أر أهل الحديث يختلفون في ثقته وحسن حديثه وروايته، وفي حديثه عن نافع بعض الشيء. وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه. وقال أبو زرعة: صدوق. وقال الحاكم: قال محمد بن يحيى: هو حسن الحديث، عنده غرائب. ورَوَى عن الزهري، فأحسن الرواية. قال الحاكم: وذُكِر عن البوشنجي أنه قال: هو عندنا ثقة ثقة.

قال الشيخ الإثيوبي رَحِمَهُ اللَّهُ: القول الوسط في ابن إسحاق، هو ما قاله الإمام الذهبيّ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في "الميزان" -بعدما ساق أقوال المعدّلين والجارحين له-: فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال، صدوقٌ، وما انفرد به ففيه نكارة؛ فإن في حفظه شيئًا، وقد احتجّ به أئمة، فالله تعالى أعلم. انتهى، قال الشيخ: ويزاد على قوله: "حسن الحديث": "إن صرّح بالتحديث؛

لكونه مدلّسًا"، وإنما أطلت في ترجمته؛ لكثرة كلام الناس فيه، فأحببت أن أستقصي ما قاله علماء الجرح والتعديل، فإنهم القدوة في هذا الباب، ولا عبرة بغيرهم، فتفطّن، والله تعالى أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح لمتابعة الحسن بن عبيد الله لمحمد بن إسحاق، والحسن ثقة.

وقد قال الترمذي عقب هذا الحديث، "حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ".

فتحسين الترمذي له مقيد بالغرابة، وللحديث شاهد من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا:

صحيح ابن خزيمة - كتاب الصلاة - جماع أبواب الأذان والإقامة - باب إخفاء التشهد وترك الجهر به:

٧٠٧ - أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ - يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ -، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي التَّشَهُّدِ: ﴿**وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا**﴾ [الإسراء: ١١٠] ".

أخرجها البخاري ومسلم بلفظ (الدعاء) بدلا من التشهد.

وشاهد آخر مقطوع رواه يحيى بن أبي كثير، أخرجه ابن أبي شيبة - من أبواب صلاة التطوع - تتمة كتاب الصلاة - التشهد يجهر به أو يخفى.

٨٨٣٧ - حَدَّثَنَا مُلَازِمُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: مَنْ جَهَرَ بِالتَّشَهُّدِ كَانَ كَمَنْ جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا.

الحديث الثامن عشر

قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١٣٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ أَبِي غَالِبٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ رُؤُوسَهُمْ حَتَّى يَرْجِعُوا: الْعَبْدُ الْآبِقُ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَإِمَامُ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ**».

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في "جامعه" (٣٦٠) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٤١١٣)، (١٧١٣٨)، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (٨٠٩٠)، (٨٠٩٨) من طريق أبي غالب عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا به. وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

دراسة الحديث:

تفرد بروايته أبو غالب(١)، وجاء في ترجمته:

قال ابن سعد: كان ضعيفا، منكر الحديث، وقال إسحاق بن منصور، عن ابن معين: صالح الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال النسائي: ضعيف، ووثقه موسى بن هارون، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به إلا

(١) "تهذيب الكمال": (٣٤/ ١٧٠)، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة": (٥/ ٩٠)، "تهذيب التهذيب": (٤/ ٥٧٠)، "تقريب التهذيب": (١/ ١١٨٨)

فيما وافق الثقات، وقال أبو أحمد بن عدي: قد روى عن أبي غالب حديث الخوارج بطوله، وهو معروف به، وروى عنه جماعة من الأئمة وغير الأئمة، ولم أر في أحاديثه حديثا منكرا جدا، وأرجو أنه لا بأس به، وقال الدارقطني: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ.

قلت: الراجح أنه صدوق.

دراسة الحديث:

الحديث من هذا الطريق حسن، وللحديث شواهد:

من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ عَبْدٍ الْمَعَافِرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «**ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُمْ صَلَاةً: مَنْ تَقَدَّمَ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَرَجُلٌ أَتَى الصَّلَاةَ دِبَارًا، وَالدِّبَارُ أَنْ يَأْتِيَهَا بَعْدَ أَنْ فُوتَهُ، وَرَجُلٌ اعْتَبَدَ مُحَرَّرَةً**».

أخرجه أبو داود في "سننه" (١/ ٢٣١) برقم: (٥٩٣) واللفظ له، وابن ماجه في "سننه" (٢/ ١١٥) برقم: (٩٧٠) والطبراني في "الكبير" (١٤/ ١٣٦) برقم: (١٤٧٥٩) والبيهقي في "سننه الكبير" (٣/ ١٢٨) برقم: (٥٤٢٢)

وهو حديث ضعيف فيه عبد الرحمن بن زياد الإفريقي وهو ضعيف الحديث.

ومن حديث أنس بن مالك:

عَنِ الْفَضْلِ بْنِ دَلْهَمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: «لَعَنَ

رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلَاثَةً: رَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَرَجُلٌ سَمِعَ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ثُمَّ لَمْ يُجِبْ».

أخرجه الترمذي في "جامعه" (١/ ٣٨٥) برقم: (٣٥٨) وابن خزيمة في "صحيحه" (٣/ ٤٨) برقم: (١٥١٩) والبزار في "مسنده" (١٣/ ٢٢٣) برقم: (٦٧٠٧).

قال الترمذي: "حَدِيثُ أَنَسٍ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ. وَمُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ تَكَلَّمَ فِيهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَضَعَّفَهُ، وَلَيْسَ بِالْحَافِظِ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَؤُمَّ الرَّجُلُ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، فَإِذَا كَانَ الْإِمَامُ غَيْرَ ظَالِمٍ فَإِنَّمَا الْإِثْمُ عَلَى مَنْ كَرِهَهُ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ فِي هَذَا: إِذَا كَرِهَ وَاحِدٌ أَوِ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِمْ حَتَّى يَكْرَهَهُ أَكْثَرُ الْقَوْمِ"

ومن حديث عمرو بن الحارث بن أبي ضرار المصطلقي:

عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُصْطَلِقِ قَالَ: كَانَ يُقَالُ: أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا: امْرَأَةٌ تَعْصِي زَوْجَهَا، وَإِمَامُ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ ".

أخرجه الترمذي في "جامعه" (١/ ٣٨٦) برقم: (٣٥٩) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣/ ٣٦٣) برقم: (٤١٣٣)، (٩/ ٣٢٤) برقم: (١٧٤١٥)

وهو أثر موقوف على الصحابي.

ومن حديث عبد الله بن عباس:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**ثَلَاثَةٌ لَا تَرْتَفِعُ صَلَاتُهُمْ فَوْقَ رُؤُوسِهِمْ شِبْرًا: رَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا**

سَاخِطٌ، وَأَخَوَانِ مُتَصَارِمَانِ».

أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢/ ١١٥) برقم: (٩٧١) وابن حبان في "صحيحه" (٥/ ٥٣) برقم: (١٧٥٧) والطبراني في "الكبير" (١١/ ٤٤٩) برقم: (١٢٢٧٥) والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (١٠/ ٣٧٤) برقم: (٤٠٠)، (١٠/ ٣٧٥) برقم: (٤٠١)

وهو حديث حسن.

ومن حديث عطاء بن دينار الخناعى:

أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٣/ ٤٨) برقم: (١٥١٨)

وهو أثر ضعيف لإرساله.

ومن حديث طلحة بن عبيد الله بن عثمان الفياض:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (١/ ١١٥) برقم: (٢١٠) والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (٣/ ٤٢) برقم: (٨٤٦)

قال أبو زرعة: في إسناده سليمان بن أيوب الطلحي قال فيه أبو زرعة عامة أحاديثه لا يتابع عليها وقال الذهبي في الميزان صاحب مناكير وقد وثق.

ومن حديث جنادة بن أبي أمية الأزدي: أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢/ ٢٨٢) برقم: (٢١٧٧)

في إسناده أبو بكر الهزلي وهو متروك واه.

ومن حديث الحسن البصري:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣/ ٣٦٢) برقم: (٤١٣١)، (٣/ ٣٦٤) برقم: (٤١٣٤) وعبد الرزاق في "مصنفه" (٢/ ٤١١) برقم: (٣٨٩٣)، (٢/ ٤١١)

برقم: (٣٨٩٥)، (٢/ ٤١١) برقم: (٣٨٩٦) والبيهقي في "سننه الكبير" (٣/ ١٢٨) برقم: (٥٤٢٣)

وهو حديث مرسل، كما أن إسناده به أبو عبيده الناجي وهو ضعيف.

ومن حديث سلمان الفارسي:

عن الْقَاسِمَ بْنَ مُخَيْمِرَةَ يَذْكُرُ أَنَّ سَلْمَانَ قَدَّمَهُ قَوْمُهُ يُصَلِّي بِهِمْ، فَأَبَى حَتَّى دَفَعُوهُ، فَلَمَّا صَلَّى بِهِمْ قَالَ: كُلُّكُمْ رَاضٍ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: الْحَمْدُ لِلهِ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ صَلَاتُهُمْ: الْمَرْأَةُ تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَالْعَبْدُ الْآبِقُ، وَالرَّجُلُ يَؤُمُّ الْقَوْمَ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ**».

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣/ ٣٦٥) برقم: (٤١٣٥)، (٩/ ٣٢٦) برقم: (١٧٤٢٢) وأورده ابن حجر في "المطالب العالية" (٣/ ٧٨٢) برقم: (٤٣٦)

وهوحديث منقطع لعدم سماع القاسم بن مخيمرة من سلمان، فقد جاء في ترجمته(١)، قال يحيى بن معين: لم نسمع أنه سمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ.

وأما حديث أبي سعيد الخدري:

أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٣/ ١٢٨) برقم: (٥٤٢٤)

قال: ثَنَا بَقِيَّةُ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. وَحَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ أَمْثَلُ مِنْ هَذَا وَإِنْ كَانَ غَيْرَ

(١) "تحفة التحصيل في المراسيل": (١/ ٤١٤)، "تهذيب التهذيب": (٣/ ٤٢١)

قَوِيٍّ أَيْضًا.

وبعض الشواهد المقاطيع والمراسيل.

فالحديث بمجموع طرقه حديث حسن

الحديث التاسع عشر

قال أبو داود الطيالسي رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤٩ - حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا خَارِجَةُ بْنُ مُصْعَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ عُتَيٍّ السَّعْدِيِّ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لِلْوضُوءِ شَيْطَانٌ يُقَالُ لَهُ: الْوَلَهَانُ فَاحْذَرُوهُ**»، أَوْ قَالَ: «فَاتَّقُوهُ».

تخريج الحديث:

- أخرجه الطيالسي في "مسنده" (٥٤٩) ومن طريقه كلا من أحمد في "مسنده" (٢١٢٣٨) والترمذي في "جامعه" (٥٧) ابن ماجه في "سننه" (٤٢١) وابن خزيمة في "صحيحه" (١٢٢) والحاكم في مستدركه" (٥٧٨) والبيهقي في "سننه الكبرى" (٩٤٨) وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٥٧) (عن (خارجه بن مصعب)
- وأخرجه الشاشي في "مسنده" (١٥٠٣) من طريق محمد بن دينار

كلا من (خارجة بن مصعب ومحمد بن دينار) عن يونس بن عبيد

- وأخرجه الشاشي في "مسنده" (١٥٠٤) من طريق عوف

كلا من (يونس بن عبيد وعوف) عن الحسن عن عتي السعدي عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

دراسة الحديث:

الحديث من رواية خارجة بن مصعب، جاء في ترجمته:

قال أبو بكر الأثرم، عن أحمد بن حنبل: لا يكتب حديثه، وقال عباس الدوري، ومعاوية بن صالح، عن يحيى بن معين: ليس بشيء، وقالا عنه في

موضع آخر: ليس بثقة، وقال الحسين بن محمد بن زياد القباني: قال لي أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي: أتدرى لم ترك حديث خارجة؟ فقلت: لمكان رأيه، أو كما قلت. قال: لا، ولكن كان أصحاب الرأي عمدوا إلى مسائل من مسائل أبى حنيفة فجعلوا لها أسانيد، عن يزيد بن أبى زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس، فوضعوها في كتبه، فكان يحدث بها. وقال البخاري: تركه ابن المبارك، ووكيع. وقال النسائي: ضعيف. وقال في موضع آخر: ليس بثقة. وفي موضع آخر: متروك الحديث. وقال محمد بن سعد: اتقى الناس حديثه فتركوه. وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: كان يرمى بالإرجاء. وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث، ليس بقوى، يكتب حديثه ولا يحتج به، مثل مسلم بن خالد الزنجي، لم يكن محله محل الكذب. وقال الدارقطني: ضعيف، وأخوه على ضعيف. وقال أبو أحمد بن عدى: له حديث كثير، وأصناف فيها مسند ومقاطيع، وحدث عنه أهل العراق، وأهل خراسان، وهو ممن يكتب حديثه، وعندي أنه إذا خالف في الإسناد أو المتن فإنه يغلط ولا يتعمد، وإذا روى حديثا منكرا، فيكون البلاء ممن روى عنه، فيكون ضعيفا، وليس هو ممن يتعمد الكذب.

أقوال العلماء في هذا الحديث:

قال الترمذي: "وَفِي البَابِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ، حَدِيثُ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالقَوِيِّ وَالصَّحِيحِ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ، لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ غَيْرَ خَارِجَةَ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، عَنِ الحَسَنِ قَوْلَهُ: وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا البَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ وَخَارِجَةُ لَيْسَ بِالقَوِيِّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَضَعَّفَهُ ابْنُ المُبَارَكِ".

وقال البيهقي في الكبرى: وَهَذَا الْحَدِيثُ مَعْلُولٌ بِرِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ بَيَانٍ،

عَنِ الْحَسَنِ، بَعْضُهُ مِنْ قَوْلِهِ غَيْرُ مَرْفُوعٍ، وَبَاقِيهِ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ مِنْ قَوْلِهِ غَيْرُ مَرْفُوعٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ، وَذَلِكَ.

وقال أبو حاتم(١): كذا رواه خارجة وأخطأ فيه وإنما يروى عن الحسن قوله وعن الحسن عن النبي ﷺ مرسل.

وقال أبو زرعة(٢): رفعه إلى النبي ﷺ منك، وقال: كذا رواه خارجة وأخطأ فيه ورواه الثوري عن يونس عن الحسن قوله ورواه غير الثوري عن يونس عن الحسن أن النبي ﷺ مرسل.

وكذا ضعفه ابن الجوزي وعبد الله بن المبارك وابن حجر.

فالحديث ضعيف، وله شاهد ضعيف أيضًا من حديث عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي، أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (١/ ١٩٧) برقم: (٩٦٨) قال:

١٢٤٧ - أَنَا أَبُو زُرْعَةَ عُبَيْدُ اللهِ اللَّفْتُوَانِيُّ - بِأَصْبَهَانَ - أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ أَخْبَرَهُمْ -، أَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ الرَّازِيُّ، أَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الرُّوَيَانِيُّ (ح) وَأَخْبَرَنَا أَبُو رَوْحٍ عَبْدُ الْمُعِزِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيُّ - بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ بِهَرَاةَ - قُلْتُ لَهُ: أَخْبَرَكُمْ أَبُو الْقَاسِمِ زَاهِرُ بْنُ طَاهِرٍ الشَّحَّامِيُّ - قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنْتَ تَسْمَعُ - أَنَا أَبُو سَعْدٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَنْزَرُودِيُّ، أَنَا أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ، أَنَا جَدِّي الْإِمَامُ أَبُو

(١) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: (٢/ ٥٩٨)

(٢) "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير": (٢/ ٥٩٨)، "علل الحديث": (١/ ٦٣١)

بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ صَالِحِ بْنِ بَكْرٍ السُّلَمِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ، قَالَا: نَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، نَا أَبُو دَاوُدَ، نَا خَارِجَةُ بْنُ مُصْعَبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عُتَيِّ بْنِ ضَمْرَةَ السَّعْدِيِّ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ لِلْوُضُوءِ شَيْطَانًا، يُقَالُ لَهُ: وَلَهَانُ، فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ**».

تدريب غير محلول:

الحديث العشرون

قال الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ:

(٢٩) حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة حدثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن عبد الله بن سرجس أن رسول الله ﷺ نهى أن يبال في الجحر قالوا لقتادة: ما يكره من البول في الجحر؟ قال: كان يقال: إنها مساكن الجن.

س: قم بدراسة هذا الحديث، من خلال تخريجه، ودراسة إسناده، والحكم عليه.

الحمد لله ...

فهرس المحتويات

مقدمة ٥
تقسيم الكتاب: ٧
المنهج المتبع في دراسة الأحاديث ٨
الباب الأول ١١
الفصل الأول: تلخيص كتاب (رواة الحديث) للدكتور عواد بن حميد الرويثي ١٣
علم رواة الحديث، أو رجال الإسناد ١٥
تعريف الإسناد: ١٥
أهميته: ١٥
فوائده: ١٦
بدء استعماله، والسؤال عنه، والمراحل التي مر بها: ١٧
علم رواة الحديث ١٨
تعريفه: ١٨
العناصر المتعلقة بالرواة: ١٨
أهميته، وفوائد معرفته: ١٩
نشأته، وبداية التصنيف فيه: ١٩
بعض المؤلفات القديمة في الرجال: ٢٠
أساليب العلماء في التّصنيف فيه: ٢٠
جهود المحدثين في العناية بعلم رواة الحديث: ٢١

المصنفات في الرواة حسب ظهورها تاريخيا. ٢١
١- كتب معرفة الصحابة ٢٢
المصنّفات في معرفة الصحابة. ٢٢
تعريف الصحابي: ٢٢
أهمية معرفة الصحابة، وتمييزهم وفوائد ذلك: ٢٢
طرق إثبات الصحبة: ٢٣
طبقات الصحابة: ٢٣
عدالة الصحابة، ومكانتهم في الدين: ٢٣
٢- كتب معرفة الطبقات ٢٤
تعريف الطبقة: ٢٤
نشأته: ٢٥
أهميته، وفوائد معرفته: ٢٥
يحقق فوائد عظيمة منها: ٢٦
ما يتطلبه علم الطبقات: ٢٦
ومن مناهج العلماء في التقسيم: ٢٧
المصنفات في الطبقات: ٢٨
٣- كتب الجرح والتعديل ٢٩
المراد بالجرح والتعديل: ٢٩
حكم جرح الرواة: ٢٩
تاريخ نشأته: ٢٩
أهميته، وفوائد معرفته: ٣٠

المصنفات في الجرح والتعديل. ٣٠
٤- كتب تواريخ البلدان ٣١
المراد بكتب تواريخ البلدان: ٣١
أهميتها، وفوائد معرفتها: ٣١
المصنفات فيها: ٣٢
المصطلحات الخاصة بالرواة ٣٣
١- رواية الأكابر عن الأصاغر: ٣٣
٢- رواية الآباء عن الأبناء: ٣٤
٣- رواية الأبناء عن الآباء: ٣٤
٤- معرفة الأقران والمدبج: ٣٤
٥- معرفة الإخوة والأخوات: ٣٥
٦- معرفة الوحدان: ٣٥
٧- معرفة الأفراد: ٣٦
٨- المهمل: ٣٧
٩- معرفة الشيوخ والتلاميذ: ٣٧
١٠- معرفة السابق واللاحق: ٣٧
١١- المنسوبون إلى غير آبائهم: ٣٨
١٢- من ذكر بأسماء، أو صفات مختلفة: ٤٠
١٣- معرفة المبهمات: ٤٠
١٤- معرفة الموالي: ٤٢
١٥- معرفة بلدان الرواة، وأوطانهم: ٤٣

١٦- طبقات الرواة عن شيوخهم: ٤٤
الفصل الثاني: تلخيص كتاب (ضوابط الجرح والتعديل) للدكتور العبد اللطيف...٤٧
الجرح والتعديل ٤٩
تعريف الجرح: ٤٩
تعريف التعديل: ٤٩
المراد بالعدالة ٤٩
المراد بالتقوى ٤٩
العدل ٥٠
المراد بالضبط ٥٠
ما يعرف به عدالة الراوي: ٥٠
ما يعرف به ضبط الراوي: ٥١
شروط المعدّل والجارح: ٥٢
قبول الجرح والتعديل مفسّرين أو مبهمين: ٥٢
الفصل الثالث: تلخيص كتاب (ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرار والتركيب) للشيخ الدكتور احمد معبد عبد الكريم.....٥٥
ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل ٥٧
(الإفراد) ٥٧
تعريفه ٥٧
الألفاظ ٥٧
العبارات ٥٨
ألفاظ وعبارات مشتهرة: ٥٨

ألفاظ غير متداولة: ٥٨
(التكرار) ٥٩
تعريفه: ٥٩
مثال على تكرار ثقة: ٥٩
مثال آخر للتأكيد على الرتبة وليس رفعها: ٦٠
أما تكرار كنية الراوي ونحوها: ٦٠
(التركيب) ٦١
التركيب الجزئي: ٦١
التركيب الكلي: ٦٢
تعريف القرائن: ٦٣
أنواع القرائن: ٦٣
القرائن الداخلية: ٦٤
القرائن الخارجية: ٦٤
أمثلة استخدام القرائن: ٦٥
المثال الأول: ليس به بأس ٦٥
المثال الثاني: **روى عنه الناس**: ٦٦
المثال الثالث: ما ارتفع من رتبته الى رتبه أعلى بتكرير مرتبة واحدة
بالمعنى: ٦٦
المثال الرابع: تطبيق المتقدمين لصرف التركيب الى لفظ واحد: ٦٧
الفصل الرابع: تلخيص كتاب (التعديل الضمني عند المحدثين والأصوليين)
للدكتور صلاح أحمد محمد موسى ٧٥

التعديل الفعلي أو الضمني ٧٧
الفرق بين التعديل الصريح، والتعديل الضمني: ٧٧
حكم التعديل الضمني: ٧٧
وجه الإفادة من التعديل الضمني: ٧٩
طرق التعديل الضمني، وحكم كل طريق: ٧٩
الطريق الأول ٧٩
الطريق الثاني ٧٩
الطريق الثالث ٨٠
الطريق الرابع ٨٠
الطريق الخامس ٨٠
الطريق السابع ٨٠
الطريق الثامن ٨٠
الطريق التاسع ٨٠
الطريق العاشر ٨١
الطريق الحادي عشر ٨١
الطريق الثاني عشر ٨١
حكم كل طريق: ٨١
الطريق الأول: ٨١
الطريق الثاني: ٨٢
الطريق الثالث: ٨٥
الطريق الرابع: ٨٦

الطريق الخامس والسادس والسابع ٨٧
رواية الثقة عن الراوي: ٨٧
رواية الاثنين من الثقات عن الشخص: ٨٩
رواية من فوق الاثنين من الثقات عن الشخص: ٩١
الطريق الثامن ٩٣
الطريق التاسع ٩٤
الطريق العاشر ٩٥
الطريق الحادى عشر ٩٦
الطريق الثاني عشر ٩٦
التعليق ٩٧
الفصل الخامس: تلخيص كتاب (الاتصال والانقطاع) للدكتور إبراهيم اللاحم ...٩٩
الاتصال والانقطاع ١٠١
شروط صحة الحديث: ١٠١
الاتصال: ١٠١
تنقسم صيغ أداء الراوي للحديث قسمين رئيسين: ١٠١
الرواية عن الشخص أو رواية قصته: ١٠٣
كيفية إثبات الإدراك أو المعاصرة. ١٠٧
الطريق لمعرفة سماع الراوي: ١٠٧
قرائن ودلائل ترجيح أو نفي السماع بعد ترجيح الإدراك والمعاصرة: ١٠٩
الفصل السادس: تلخيص كتاب (منهج المتقدمين في التدليس) للدكتور ناصر الفهد ١١١

التدليس ١١٣
تعريفه: ١١٣
يتناول صورا عدة منها: ١١٣
معرفة المدلسين: ١١٩
القسم الأول: مصادر أصلية ١١٩
القسم الثاني: مصادر فرعية ١١٩
الحسن البصري: ١٢٠
قتادة ١٢١
مكحول الشامي ١٢١
محمد بن مسلم بن شهاب الزهري: ١٢٢
رواية المدلس والعنعنة: ١٢٤
المقام الأول: ١٢٤
المقام الثاني: ١٢٧
تنبيه الجامعة غفر الله لها ١٣٢
أمثلة من كتب المتقدمين: ١٣٤
مراحل دراسة الإسناد بعد التخريج ١٤٠
تعيين الرواة: ١٤٠
كتب الرجال: ١٤٠
تعيين رتبة الراوي: ١٤٠
الضابط في اختيار أقوال النقاد: ١٤١
من يعتمد قوله من النقاد من المتقدمين: ١٤٢

ثم من المتأخرين ١٤٢
نقاد يؤخذ بقولهم رغم وجود نوع بدعه كالتشيع وغيره: ١٤٣
نقاد يؤخذ بقولهم في غير ما تعصبوا فيه: ١٤٣
نقاد لا يؤخذ بقولهم منفردين لضعفهم: ١٤٣
الكتب التي سنعتمدها: ١٤٤
أهم الكتب في تعيين أقوال النقاد في الراوي على حسب المؤلف: ١٤٤
يحيى بن معين: ١٤٤
علي بن المديني: ١٤٥
أحمد بن حنبل: ١٤٥
البخاري: ١٤٥
أبو زرعة الرازي: ١٤٥
أبو حاتم الرازي: ١٤٥
النسائي: ١٤٦
العقيلي: ١٤٦
ابن حبان: ١٤٦
ابن عدي: ١٤٦
الدارقطني: ١٤٦
المزي: ١٤٧
الذهبي: ١٤٧
مغلطاي: ١٤٧
ابن حجر: ١٤٧

قواعد عامة ١٤٨
الباب الثاني: التطبيقات العملية ١٥١
الحديث الأول ١٥٣
تخريج الحديث: ١٥٣
دراسة الحديث: ١٥٤
الحديث الثاني ١٥٧
تخريج الحديث: ١٥٧
دراسة الحديث: ١٥٨
الحديث الثالث ١٥٩
تخريج الحديث: ١٥٩
دراسة الحديث: ١٦٠
الحديث الرابع ١٦٢
تخريج الحديث: ١٦٢
دراسة الحديث: ١٦٢
حال الحديث: ١٦٥
الحديث الخامس ١٦٦
التخريج: ١٦٦
دراسة الحديث: ١٦٧
الحديث السادس ١٦٨
التخريج: ١٦٨
دراسة الحديث: ١٦٩

الحديث السابع ١٧٠
التخريج: ١٧٠
دراسة الحديث: ١٧٢
حال الحديث: ١٧٣
الحديث الثامن ١٧٤
تخريج الحديث: ١٧٤
دراسة الحديث: ١٧٥
الحديث التاسع ١٧٨
التخريج: ١٧٨
دراسة الحديث: ١٧٩
حال الحديث: ١٨١
الحديث العاشر ١٨٢
تخريج الحديث: ١٨٢
دراسة الحديث: ١٨٣
حال تغيره: ١٨٤
الحديث الحادي عشر ١٨٧
تخريج الحديث: ١٨٧
دراسة الحديث: ١٨٨
الحديث الثاني عشر ١٩١
تخريج الحديث: ١٩١
دراسة الحديث: ١٩٢

الحديث الثالث عشر ١٩٤
تخريج الحديث: ١٩٤
دراسة الحديث: ١٩٤
الشواهد: ١٩٥
الحديث الرابع عشر ١٩٧
تخريج الحديث: ١٩٧
دراسة الحديث: ١٩٨
الحديث الخامس عشر ٢٠١
تخريج الحديث: ٢٠١
دراسة الحديث: ٢٠١
الحكم على الحديث: ٢٠٣
الشاهد الصحيح: ٢٠٤
الحديث السادس عشر ٢٠٥
تخريج الحديث: ٢٠٥
دراسة الإسناد: ٢٠٥
الحديث السابع عشر ٢٠٧
تخريج الحديث: ٢٠٧
دراسة الحديث: ٢٠٧
الحكم على الحديث: ٢١٦
الحديث الثامن عشر ٢١٨
تخريج الحديث: ٢١٨

دراسة الحديث: ٢١٨
دراسة الحديث: ٢١٩
الحديث التاسع عشر ٢٢٤
تخريج الحديث: ٢٢٤
دراسة الحديث: ٢٢٤
أقوال العلماء في هذا الحديث: ٢٢٥
تدريب غير محلول: ٢٢٨
الحديث العشرون ٢٢٨
فهرس المحتويات ٢٢٩